جـ

ـامعـ

أ 8

مـ

ـاي

1945

قـ

الم

ـة

كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية وعلوم التسيير

قسم: علوم التسـ ير

مذكرة تخرج مقدمة لاستكمال متطلبات نيل شهادة ماستر فـــــي

علوم التسيير

تخصص: مالية المؤسسة

تحت عنوان:

أثر التمويل على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

من إعداد الطالب:

مقراني صهيب

تحت إشراف الأستاذ:

د. دبوش عبد القادر

السنة الجامعية 2016/ 2017

شكر وعرفان

أتقدم بالشكر والتعظيم والحمد أولا لله عز وجل العلي القدير، الذي منحني روح العمل والاجتهاد والسعي في طلب العلم

كما أتفضل بأحر تشكراتي لأستاذي المشرف الدكتور دبوش عبد القادر على كل ما بذله وما قدمه من نصائح قيمة من أجل إنجاز هذا العمل بكل موضوعية وأمانة علميتين

لجنة المناقشة التي تكرمت بالحضور لمناقشة هذا البحث

كما أتقدم بشكري إلى كل موظفي مؤسسة الأشغال العمومية - أم البواقي -

كما لا أنسى كل أساتذة كلية العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية والتسيير

وكل من ساعدني من قريب أو من بعيد ولو بالدعاء

إهداء

بسم الله الرحمن الرحيم

أجمل شيء في الوجود أن تقطف ثمارا أينعت بعد جهد وتهديها لمن ساعدك على الصعود

أهدي ثمرة جهدي:

إلى أعز ما في الوجود : إلى أمي وأبي

إلى كل إخوتي وأخواتي

إلى كل الأهل والأقارب

إلى كل الأحباب والأصدقاء

إلى كل الأساتذة الذين درسوني في كل الأطوار

إلى كل من يتصفح هذه المذكرة ويأمل أن تنفعه بشيء

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
شكر وتقدير	
إهداء	
فهرس المحتويات	IX
المقدمة العامة	ح
الفصل الأول: الإطار النظري للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأداء	**01**
تمهيد	**02**
المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**03**
المطلب الأول : مختلف تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعايير تصنيفها	**03**
الفرع الأول: تعاريف مختلفة لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**03**
الفرع الثاني: معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**08**
المطلب الثاني : أسباب اختلاف التعاريف وأهمية وضع تعريف موحد	**11**
الفرع الأول: أسباب اختلاف تعاريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**11**
الفرع الثاني: أهمية وضع تعريف موحد	**13**
المطلب الثالث : أهداف وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**14**
الفرع الأول: أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**14**
الفرع الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**15**
المبحث الثاني: خصائص ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**16**
المطلب الأول : خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**16**
المطلب الثاني : مميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**17**
الفرع الأول: الريادة	**17**
الفرع الثاني: التنوع	**20**
المطلب الثالث : دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية النشاط الاقتصادي	**21**
الفرع الأول: دورها في تنمية الطلب على السلع الاستهلاكية	**21**

الفرع الثاني: دورها في تحقيق التكامل الصناعي	21
المبحث الثالث: ماهية الأداء	23
المطلب الأول: مفهوم الأداء	23
الفرع الأول: المفاهيم القريبة من الأداء	23
الفرع الثاني: العوامل المحددة للأداء	25
الفرع الثالث أنواع الأداء	26
المطلب الثاني: تقييم الأداء	28
الفرع الأول: مفهوم تقييم الأداء	28
الفرع الثاني: فوائد تقييم الأداء	29
المطلب الثالث: قياس الأداء	29
الفرع الأول: توقيت القياس	30
الفرع الثاني: المراجعة	30
الفرع الثالث: قياس الأداء باستخدام مراكز المسؤولية	31
خلاصة الفصل	32
الفصل الثاني: تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	33
تمهيد	34
المبحث الأول: الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكلها	35
المطلب الأوا : الوظيفة المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	35
الفرع الأول: مفهوم التمويل	35
الفرع الثاني: أهمية التمويل	36
المطلب الثاني : الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر مختلف مراحل حياتها	36
الفرع الأول: الاحتياجات المالية في الفترة التجريبية	37
الفرع الثاني: الاحتياجات المالية في طور النمو	37
الفرع الثالث: الاحتياجات المالية في فترة الإبطاء	38

الفرع الرابع: الاحتياجات المالية في فترة النضوج	**38**
الفرع الخامس: الاحتياجات المالية في فترة الانحدار	**38**
المطلب الثالث : مشاكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**39**
الفرع الأول: المشكلات الإدارية التنظيمية والمشكلات المرتبطة بالعقار	**39**
الفرع الثاني: المشكلات التسييرية وضعف مستويات تأهيل الموارد البشرية	**40**
الفرع الثالث: المشكلات التسويقية ومشكلات الاندماج في الاقتصاد العالمي	**41**
الفرع الرابع: المشاكل التمويلية ومشاكل نقص المعلومات	**41**
الفرع الخامس: مشاكل أخرى مختلفة	**42**
المبحث الثاني: مصادر التمويل التقليدية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**44**
المطلب الأول : التمويل الداخلي أو التمويل الذاتي	**44**
الفرع الأول: مفهوم ومكونات التمويل الداخلي	**44**
الفرع الثاني دور ا ، ويل الداخلي	**46**
المطلب الثاني : التمويل البنكي	**47**
الفرع الأول: إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**47**
الفرع الثاني: مبادئ تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**47**
المبحث الثالث: مصادر التمويل الحديثة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة	**49**
المطلب الأول : التمويل بالإيجار وعقد تحويل الفاتورة	**49**
الفرع الأول: التمويل بالإيجار	**49**
الفرع الثاني: عقد تحويل الفاتورة	**54**
المطلب الثاني : رأس ، مال المخاطر وأسواق المال	**57**
الفرع الأول: تمويل عن طريق رأس مال المخاطر	**57**
الفرع الثاني: التمويل عن طريق الأسواق المالية	**59**
خلاصة الفصل	**64**
الفصل الثالث: دراسة حالة مؤسسة ا شغال العمومي HAMAC - أم البواقي	**65**

تمهيد	66
المبحث الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	67
المطلب الأول : وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 010 2016).	67
الفرع الأول: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 010 2016).	67
الفرع الثاني: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط.	69
الفرع الثالث: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب الجهات.	71
المطلب الثاني : دور ومساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني.	72
الفرع الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التشغيل.	72
الفرع الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة.	73
الفرع الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات .	74
الفرع الرابع: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المبادلات الخارجية.	75
المطلب الثالث : هياكل وهيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.	76
الفرع الأول: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية.	76
الفرع الثاني: الوكالة الوطنية لترقية الصناعات الصغيرة والمتوسط ANPMI .	77
الفرع الثالث: وكالة ترقية ودعم الاستثمارات APSI .	77
الفرع الرابع: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ .	78
الفرع الخامس الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANGEM .	78
الفرع السادس: صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR .	79
الفرع السابع: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC .	79
الفرع الثامن: لجنة مساعدة من أجل تجديد وترقية الاستثمار CALPI .	79
المبحث الثاني: تقديم المؤسسة محل الدراسة	80
المطلب الأول : نشأة المؤسسة.	80

المطلب الثاني : إمكانيات المؤسسة ونشاطاتها.	**81**
الفرع الأول: إمكانياتها.	**81**
الفرع الثاني: نشاط المؤسسة وتطورها.	**82**
الفرع الثالث: تطور مؤسسة حملك .	**83**
المطلب الثالث : هيكل المؤسسة ووظائفها.	**84**
المبحث الثالث: الإجراءات المنهجية وتحليل النتائج	**86**
المطلب الأول : تحديد مجتمع الدراسة واختيار العينة وأسلوب جمع البيانات.	**86**
الفرع الأول: مجتمع الدراسة.	**86**
الفرع الثاني: اختيار العينة.	**86**
الفرع الثالث: أسلوب جمع البيانات.	**86**
المطلب الثاني : المعالجة الإحصائية لأداة الدراسة.	**87**
الفرع الأول: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة.	**87**
الفرع الثاني: صدق وثبات أداة الدراسة.	**87**
الفرع الثالث: مدى ملائمة البيانات للتحليل الإحصائي .	**89**
المطلب الثالث : تحليل النتائج واخ ار الفرضيات.	**89**
الفرع الأول: تحليل خصائص عينة الدراسة.	**89**
الفرع الثاني: تحليل مدى استجابة أفراد العينة إلى محوري التمويل والأداء	**96**
الفرع الثالث: اخ ار فرضيات الدراسة	**109**
خلاصة الفصل	**116**
الخاتمة العامة	**119**
قائمة المراجع	**124**
فهرس الجداول	**132**
فهرس الأشكال	**135**
الملاحق	**137**
ملخص	**144**

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
ـ)	مبدأ عمل شركات رأس المال المخاطر	59
ـ)	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفتر 010 – 2016	68
2)	تطور نسب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط	70
3)	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب الجهات سنا 2016	71
4)	تصنيف عينة الدراسة حسب الجنس	90
5)	تصنيف عينة الدراسة حسب السن	91
6)	تصنيف عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي	93
7)	تصنيف عينة الدراسة حسب المستوى الوظيفي	94
8)	تصنيف عينة الدراسة حسب الخبرة	95

- مقدمة

إن المعطيات الاقتصادية الجديدة والنظام الدولي الراهن، ومحاولات ومبادرات التكامل وسياسات التحرير الاقتصادي والانفتاح التجاري في إطار الانضمام إلى المنظمة العالمية للتجارة، ترتب عنه العديد من الآثار والانعكاسات التي تستدعي المفاضلة بين المنافع المتوقعة والتكاليف الممكنة الناتجة عنها وهذا ما حتم على المسئولين الجزائريين إعادة النظر في الأساليب المنتهجة في عملية بناء الصرح الاقتصادي وتبني سياسات اقتص دية كفأه لتأهيل الاقتصاد الوطني وتعظيم مكاسبه والاستفادة من مسار الاندماج والارتباط الاقتصادي والتجاري العالمي على أوسع نطاق.

كل هذا أوجب التخلي عن فكرة الشركة العمومية الكبيرة والمركبات الصناعية الكبرى التي سادت لسنوات طويلة والتي لم تعد تلقى ذلك القبول لذي طالما لاقته فيما مضى، وبذلك لم تعد المؤسسات الكبيرة هي حجر الزاوية للاقتصاد الذي عرف آنذاك ضعف في الأداء وارتفاع غير مبرر للدينار في ظل تجاهل تام لقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وعدم الفهم الكامل له.

وفي بداية السبعينات دخلت الجزائر في إصلاحات اقتصاد ة شاملة بغرض استرجاع التوازنات الاقتصادية الكلية، فاختارت بذلك الدخول في مشروع الإنعاش الاقتصادي من باب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي ساهم بلا شك في تحقيق نسبة عالية من النمو فضلا عن امتصاص البطالة والمساهمة في رفع الصادرات من المنتجات المحلية خارج المـ روقات فهي بذلك تعتبر المحرك القاعدي للاقتصا .

وبالنظر للأهمية الاقتصادية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في عملية التنمية الاقتصادية وما تتمتع به من مزايا نسبية في مجال الإنتاج والخدمات التي تحتم ضرورة وجودها إلى جانب المؤسسات الكبيرة، ولكي تستفيد من مز ياها في مجال الإبداع والنمو في ترقية النسيج الاقتصادي الإقليمي والمحلي كان لابد من استحداث أجهزة تمويل مميزة ومتطورة لهذه المؤسسات وكذلك هياكل وهيئات الدعم، مثل المديرية الولائية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار ANDI والوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ ، وذلك لإدراك المسئولين الجزائريين بضرورة العمل على زيادة فاعلية هذا النوع من المؤسسات وتحسين أدائها والسعي إلى

تقليل نسب فشلها وضمان استمراريتها من خلال تذليل كافة الصعوبات التي تواجهها لزيادة دورها في عملية التنم ة الاقتصادية والاجتماعية.

- إشكالية الدراسة:

ونظرا للأهمية الكبيرة التي تكتسبها عملية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وما لها من آثار جعلنا نختار موضوع " أثر التمويل على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" لنحاول من خلاله إظهار وزن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتو سطة في الاقتصاد واكتشاف مختلف المشاكل المعيقة لها والتي من أهمها مشكل التمويل وسياسات التمويل، والذي من شأنه التأثير بشكل كبير على كفاءة وفعالية هذه المؤسسات فنمو أي اقتصاد ما يتوقف على تمويله، لنحاول بعد ذلك إيجاد سبل كفيلة لإنجاحه.

وعلى ضوء ما سبق، يمكن حصر إشكالية الدراسة في سؤال جوهري يتمثل فيما يلي:

ما هو أثر التمويل على أ اء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ؟

وحتى يتسنى لنا الإجابة على السؤال الرئيسي فإنه من الضروري طرح التساؤلات الفرعية التالية:

- ماهو تأثير التمويل على الأداء الاستراتيجي في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة ؟
- ماهو تأثير التمويل على الأداء المالي في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة ؟
- ماهو تأثير التمويل على الأداء الإنتاجي في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة ؟
- ماهو تأثير التمويل على أداء الموارد البشرية في المؤسسة الصغيرة والمتو، طة محل الدراسة ؟
- ماهو تأثير التمويل على الأداء التسويقي في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة ؟

- فرضيات الدراسة:

من أجل حصر الموضوع وبهدف تناول مختلف التساؤلات المطروحة، تم وضع الفرضية الرئيسية التالية:

- هناك أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية بين التمويل وأداء المؤسسة الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة .

وتتفرع من هذه الفرضية الرئيسية الفرضيات الفرعية التالية:

- هناك أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية بين التمويل ، الأداء الاستراتيجي في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة.
- هناك أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية ين التمويل ، الأداء المالي في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة.
- هناك أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية بين التمويل ، الأداء الإنتاجي في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة.
- هناك أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية بين التمويل وأداء الموارد البشرية في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة.
- هناك أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية بين التمويل ، الأداء التسويقي في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة.

- أهمية الدراسة:

تظهر أهمية الدراسة من خلال النقاط التالية:

- اعتباره أحد الدعائم الأساسية للاقتصاد الوطني؛
- الاهتمام المتزايد من طرف السلطات الاقتصادية بهذا الموضوع في الآونة الأخيرة؛
- قيام العديد من الدول بتجارب في مجال تطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة سواء كانت متقدمة أو متخلفة وهذا بالنظر لما تقدمه هذه المؤسسات في إطار دفع عجلة التنمية.

- أهداف الدراسة:

تسعى هذه الدراسة إلى تحقيق الأهداف التالية:

- التعرف على واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني وبيان أهميتها ودورها في تنمية النشاط الاقتصادي؛

- التعرف على الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأساليب تمويل هذا النوع من المؤسسات؛
- محاولة معرفة مدى تأثير التمويل على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- أسباب اختيار الموضوع:

هناك أسباب عديدة جعلتنا نختار موضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة فبالإضافة إلى دوافعنا الذاتية ورغبتنا في البحث في هذا الموضوع، هناك أيضا أسباب موضوعية شجعتنا على هذا الاختيار منها:

- توافق الموضوع , طبيعة تخصصنا في مجال المؤسسات، الشركات، الاقتصاد؛
- أهمية الموضوع ببعده النظري والتطبيقي؛
- كون موضوع البحث مهم على الساحة الاقتصادية الجزائرية والعالمية.

- حدود الدراسة:

دراستنا محدودة في الزمان والمكان والموضوع:

- **في الزمان:**

لقد ركزنا في الدراسة على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها ومساهمتها في الاقتصاد الوطني خلال الفترة الممتدة من 2009 إلى السداسي الأول من 2016 .

- **في المكان:**

تمحورت الدراسة الميدانية في مؤسسة صغيرة والمتوسطة بولاية أم البواقي.

- **في الموضوع:**

تعتبر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من المواضيع لمفتوحة التي يمكن دراستها من مختلف الجوانب، إلا أننا ارتأينا دراسة هذا الموضوع من خلال التركيز على أداءها وكيف يمكن للتمويل التأثير عليه.

- الدراسات السابقة:

- **دراسة العايب ياسين (2011): إشكالية تمويل المؤسسات الاقتصادية، دراسة حالة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:**

وكانت من أهم نتائج الدراسة ضعف هيكل الاستدانة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة الأمر الذي يعكس الضغوطات التي تواجهها هذه المؤسسات عند محاولة دخولها سوق التمويل من جهة وضعف التوسع في نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الذي يفرض الانفتاح على المصادر الخارجية للتمويل من جهة أخرى. كما خلصت الدراسة إلى مجموعة من التوصيات كان من أهمها ضرورة تنويع مصادر التمويل بما يتناسب ووضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، والتركيز على المؤسسات المالية التي تساهم في الأموال الخاصة للمؤسسة، خاصة شركات رأس المال المخاطر وتعزيز صيغ التمويل الإسلامي.

- **دراسة طلحي سماح (2014): دور البدائل الحديثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مع الإشارة لحالة الجزائر:**

غالبا ما تحجم البنوك عن توفير الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وذلك لارتفاع درجة المخاطرة في عمليات إقراض هذه المؤسسات بسبب غياب الضمانات المناسبة، كما تختلف علاقة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع البنوك باختلاف مراحل نموها؛ فتتوجه الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جديدة النشأة نحو البنوك من أجل الحصول على القروض البنكية، إلا أن البنوك في تعاملها مع هذه المؤسسات التي هي في مرحلة الإنشاء تكون كثيرة الحذر نتيجة كون خطر التمويل في هذه المؤسسات هو مرتفع جدا.

- **دراسة عياش زبير (2012): تأثير تطبيق اتفاقية بازل 2 على تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حالة ولاية أم البواقي:**

وكانت من أهم نتائج الدراسة؛ أن التمويل يعتبر مثابة عصب الحياة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فلا يمكن لها أن تقام بغير أن يوفر لها من الأموال ما يكفي لتأسيسها وتشغيلها، كما تختلف الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة حسب الطور الذي تمر به بدء من إنشائها فانطلاقها فنموها ثم إلى نضجها، هي تحتاج لعدة أنواع من التمويلات منها تلك اللازمة للتشغيل، التمويلات اللازمة لمواجهة الأزمات وكذلك التمويلات اللازمة لغرض التوسع وإقامة استثمارات جديدة.

وتواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة صعوبة كبيرة في حصولها على الموارد المالية اللازمة لنشاطها، فلا تحظى نفس فرص الحصول على الموارد المالية اللازمة من القطاع المالي كما هو الشأن بالنسبة للمؤسسات الكبيرة، وعليه فالحصول على التمويل اللازم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يشكل إحدى العقبات الرئيسية المائلة أمام نموها.

- **دراسة ليلى لولاشي (2005): التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسط – مساهمة القرض الشعبي الجزائري – ولاية بسكرة:**

قامت هذه الدراسة وهي رسالة ماجستير جامعة بسكرة بدراسة مكانة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني ودور الجهاز المصرفي الجزائري في تمويلها و وصلت إلى أنه رغم تطور وسائل التمويل إلا أنها لم تستطع بعد الوصول إلى إنهاء المشاكل المطروحة على مستوى تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

- **دراسة يوسف قريشي (2005): سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر:**

قامت هذه الدراسة وهي أطروحة دكتوراه دولة في العلوم الاقتصادية بدراسة المتغيرات المفسرة لهيكل التمويل من الوقوف على طبيعة سياسة التمويل التي تميز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في

الجزائر وذلك بالاعتماد على دراسة ميدانية لعينة من 128 مؤسسة صغيرة ومتوسطة على الفترة 2001، 2003.

في العموم فقد أظهرت الدراسة أن كل من نظرية الوكالة ودورة الحياة والالتقاط التدريجي للتمويل تحتل أهمية بالغة في تفسير اختيارات التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التحليل الميداني أكد على خصوصية هيكل الملكية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة (فمستوى الاقتراض يتحدد غالبا تبعا للقدرات الشخصية للمسير على تحمل المخاطر المالية) وكذلك أهمية مصادر التمويل الأخرى غير البنكية.

- نموذج الدراسة:

لغرض الإجابة على إشكالية الدراسة واختبار الفرضيات سيتم وضع النموذج التالي:

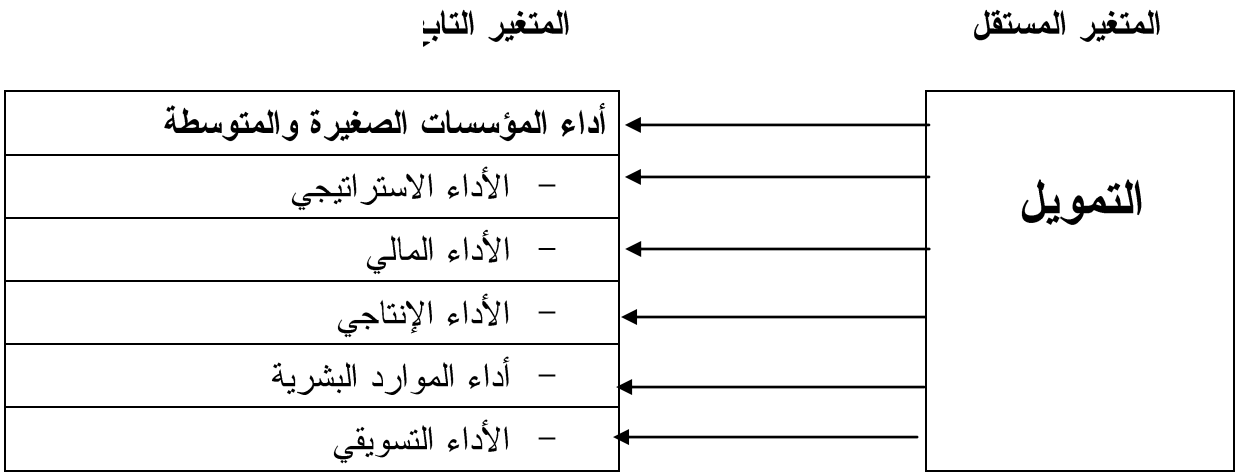

0 - منهج الدراسة:

من أجل دراسة الإشكالية ولمحاولة الإجابة على الأسئلة المطروحة وإثبات أو نفي الفرضيات المعتمدة في الدراسة، تعين علينا إتباع المنهج الوصفي والتحليلي، وهذا باعتباره الأنسب لمثل هذا النوع من الدراسات بشكل عام والأكثر ملائمة لطبيعة موضوعنا بشكل خاص.

ويظهر المنهج الوصفي من خلال وصف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، خصائصها، ودورها في تنمية النشاط الاقتصادي،إلى جانب تحديد احتياجاتها التمويلية، في حين تم انتهاج المنهج التحليلي لفهم وشرح وتحليل كل المعطيات والمعلومات التي تم جمعها من خلال الدراسة الإحصائية من أجل اختبار فرضيات والوصول إلى النتائج.

كما قمنا باستعمال منهج دراسة حالة من أجل الجانب التطبيقي من الدراسة على الواقع العلمي وهذا من خلال تدعيم الجزء النظري من الدراسة بجزء تطبيقي، يتمثل في دراسة حالة مؤسسة صغيرة ومتوسطة بولاية أم البواقي.

1 - هيكل الدراسة:

من أجل معـ جة موضوع البحث والإجابة على التساؤلات المطروحة ومحاولة إثبات أو نفي الفرضيات الموضوعة، تم تقسيم الدراسة إلى ثلاث فصول أساسية:

يتناول الفصل الأول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأداء، من خلال التطرق إلى ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والأداء بإعطاء عدة تعار يف لهذه المؤسسات وأهميتها ودورها في النشاط الاقتصادي، وبعدها يبرز الفصل ماهية الأداء من خلال التعرض إلى مفهومه، تقييمه وقياسه.

فيما تم رصد الفصل الثاني لبحث جانب تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال التعرف على الوظيفة المالية والاحتياجات التمويلية وكذا المشاكل التمويلية التي تواجهها هذه المؤسسات ، وكل من مصادر التمويل التقليدية والحديثة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

وأخيرا تم تخصيص الفصل الثالث لعرض واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر وكذلك دورها في الاقتصاد الوطني ومختلف هياكل وهيئات الدعم التي سخرتها لها الدولة بهدف النهوض بها وإنجاحها، بعدها تم التعرف على المؤسسة محل الدراسة من خلال التحدث عن نشأتها

نشاطها وإمكانياتها، إضافة إلى القيام بدراسة إحصائية تم فيها تحليل نتائج الاستبيان الموجه للمؤسسة محل الدراسة.

تمهيد

في ظل التحولات الاقتصادية العالمية، زاد الاهتمام في كثير من الدول باختلاف درجة النمو فيها بموضوع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة اعترافا وإدراكا بدورها المحوري والأساسي في التنمية الاقتصادية، كما يعتبر الأداء عنصر مهم ومعبر عن نجاح وتميز مختلف المؤسسات في السوق و المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي إحدى هذه المؤسسات، والتي تلقى بدورها منافسة واسعة من طرف المؤسسات الاقتصادية الكبرى، لذا تنتهج المؤسسات صغيرة والمتوسطة سياسات مختلفة لتبرز مدى قدرتها على الأداء الأفضل وبنجاعة لتواجه منافسيها في السوق وذلك بدعم من الحكومات التي تبحث بشكل مستمر عن إيجاد الصيغة الاقتصادية والقانونية والمناسبة لتفعيل وتنشيط أهداف ودور هذه المؤسسات التي تؤدي مهمتها المنوطة بها كأداة أساسية لتحقيق المخططات والبرامج التنموية.

ولهذا يتم تقسيم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، حيث يتم التطرق في المبحث الأول إلى ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ويتم الحديث في المبحث الثاني عن خصائص ومميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمي ، أما لمبحث الثالث فيتناول ماهية الأداء.

المبحث الأول: ماهية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

رغم الصعوبات التي تواجه وضع تعريف دقيق وشامل لهذا القطاع، فإن أغلب الدراسات والبحوث التي تمت في مختلف هذا الشأن وأيضا أغلب المؤلفين يركزون على ضرورة الانتهاء إلى تحديد ماهية هذه المؤسسات، بالاعتماد على مختلف المعايير ومختلف تعاريفها مبرزين أسباب اختلافها وكذلك سنحاول ضمن هذا المبحث إبراز أهمية وأهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

المطلب الأول: مختلف تعاريف مؤسسات الصغيرة والمتوسطة ; معايير تصنيفها

تختلف الآراء حول جود معايير موحدة وتعريف دقيق وشامل، حيث تختلف التعاريف والمعايير من دولة إلى أخرى باختلاف إمكانياتها وقدراتها الاقتصادية والاجتماعية، وباختلاف المعايير التي تعتمد عليها في تعريف هذه المؤسسات.

الفرع الأول: تعاريف مختلفة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أولا: التعريف المعتمد من طرف البنك الدولي

يبين البنك الدولي في تعريفا 3 أنواع من المؤسسات هي :

- المؤسسة المصغرة: هي التي يكون فيها أقل من 10 موظفين، وإجمالي أصولها أقل من 100.000 دولار أمريكي، وكذلك حجم المبيعات السنوية لا يتعدى 100.000 دولار أمريكي؛
- المؤسسة الصغيرة: هي التي تضم أقل من 50 موظف، وكل من إجمالي أصولها وحجم مبيعاتها السنوية لا يتعدى 3 ملايين دولار أمريكي؛
- المؤسسة المتوسطة: عدد موظفيها أقل من 300 موظف، أما كل من أصولها وحجم مبيعاتها السنوية لا يفوق 15 مليون دولار أمريكي.

[1]- سيد علي بلحمدي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية** ، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 003 ،صر 5 .

ثانيا: تعريف الولايات المتحدة الأمريكية

يتم تحديد تعريف المؤسسات الصغيرة بطريقة أكثر ؛ صيلا بالاعتماد على معيار حجم ، بيعات وعدد العاملين ولذلك فقد حدد القانون حدودا عليا للمؤسسة الصغيرة كما يلي :

- المؤسسات الخدمية والتجارة بالتجزئة: من 1 إلى 5 مليون دولار أمريكي كمبيعات سنوية؛
- مؤسسات التجارة بالجملة: من 5 إلى 15 مليون أمريكي كمبيعات سنوية؛
- المؤسسات الصناعية: عدد العمال 250 عامل أو أقل.

ثالثا: تعريف كوريا:

بدأ تقسيم المنشآت على أساس حجم العمالة وفي هذا الإطار يعتبر المشروع صغيرا إذا كان يوظف 300 عامل أو أقل، وفي السنوات الأخيرة أضيف لها ا المعيار حجم الاستثمار الذي حدد بمبلغ 700 ألف دولار أمريكي أو أقل لكي يجعل من المنشأة صغير ة بغض النظر عن طبيعة القطاع، و كن تم الانتباه لنوع القطاع مؤخرا وتم تعريف المنشأة الصغيرة طبقا لنشاطها فمثلا :

- في قطاع الصناعات الإنتاجية والتعدين والمواصلات يعتبر المشروع صغيرا أذا كان يوظف 300 عاملا على الأقل أو يستثمر 700 ألف دولار أمريكي أو أقل؛
- في قطاع مواد البناء يكون المشروع صغيرا إذا كان يوظف 50 عاملا أو أقل 700 ألف دولار أمريكي أو أقل في الأصول الثابتة؛
- يعتبر المشروع صغيرا في قطاع الخدمات إذا كان يوظف 20 ع ملا أو أقل أو يستثمر 700 ألف دولار أمريكي أو أقل في الأصول الثابتة.

---

[1]- سامية عزيز، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الثاني، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 011 ، ص 32.

[2]- ليلى لولاشي، **التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في الع وم الاقتصادية، مذكرة منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة 004 005 ، ص ص 1 42.

رابعا: تعريف الإتحاد الأوروبي:

حدد التعريف المعتمد بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنة 1996 من طرف الإتحاد الأوروبي، ويرتكز هذا التعريف على ثلاثة مقاييس: المستخدمون و رقم الأعمال، حصيلة السنوية واستقلالية المؤسسة :

- المؤسسة المصغرة: هي مؤسسة تشتغل أقل من 10 أجراء (عمال)؛
- المؤسسة الصغيرة: هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية و تشغل أقل من 50 أجير وتنجز رقم أعمال سنوي لا يتجاوز 7 ملايين أوروا، أو لا تتعدى ميزانيتها السنويا 5 ملايين أوروا؛

المؤسسة المتوسطة: هي تلك التي توافق معايير الاستقلالية، وتشغل أقل من 250 عاملا ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 40 مليون أوروا، أو لا تتعدى ميزانيتها السنويا 5 ملايين أوروا.

خامسا: تعريف الجزائر:

جاء تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المادة الرابعة ن القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة رقم 1 18 المؤرخ في 12 ديسمبر 2001 على أنها مؤسسة إنتاج سلع أو خدمات كلاهما:

- تشغل من 1 إلى 250 شخصا.
- لا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 2 مليار دينار أو لا تتجاوز حصيلتها السنوية 500 مليون دينار.
- أن تستوفي معايير الاستقلالية ويتحقق هذا المعيار بنسبة امتلاك رأس المال من طرف مؤسسة أو مجموعة مؤسسات أخرى د ٥ % فأكثر . ثم قسم القانون حسب المواد 5 6 7 من

---

[1]- بو كفة حمزة، **أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة، علوم التسيير، جامعة أم البواقي 007 008 ، ص 2ز .

[2]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **(الماد ا) من القانون رق 1 8 ، المؤرخ في رمضان 1422 الموافق لـ 2 2ا 001 ، يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الجريدة الرسمية، العدد 77 ، (الجزائر 15 نوفمبر 2001)، ص ز .

القانون السابق المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى ثلاث مؤسسات صغيرة ومتوسطة ومصغرة واستخدم في ذلك تحديد عدد العمال ورقم لأعمال أو مجموع الحصيلة السنوية لكل مؤسسة على الشكل التالي :

- **المؤسسة المتوسط :**

هي تلك المؤسسة التي تشغل ما بين 50 250 شخص ورقم أعمالها ما بين 200 مليون 2 مليار أو مجموع حصيلتها السنوية ما بين 100 500 مليون دينار .

ب - المؤسسة الصغيرة:

هي تلك المؤسسة التي تشغل ما بين 10 إلى 49 شخص ولا يتجاوز رقم أعمالها السنوي 200 مليون دينار أو لا تتجاوز حصيلتها السنوية 100 مليون ديبار.

جـ - المؤسسة المصغرة:

تشغل من 1 إلى 10 أشخاص، وتحقق رقم أعمال أقل من 20 مليون دينار أو لا يتجاوز مجموع حصيلتها السنوية 10 ملايين دينار.

[1]- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **(المادة 4) من القانون رقم 01 - 18 ، المؤرخ في رمضان 1422 الموافق لـ 12 ديسمبر 2001 ، يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الجريدة الرسمية، العدد 77 ، (الجزائر 15 نوفمبر 2001)، ص 03 .

والجدول التالي يوضح التقسيم الذي تضعه الجزائر لأحجام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الناشطة على الساحة الاقتصادية:

الجدول 1 11): تصنيف مؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر .

المعايير / المؤسسة	عدد العمالة	رقم الأعمال السنوي بـــ (دينار جزائري)	الحصيلة السنوية بـــ (دينار جزائري)
المؤسسة المصغرة	1 إلى 9	أقل من 20 مليون	أقل من 10 مليون
المؤسسة الصغيرة	10 إلى 49	أقل من 20 مليون	أقل من 100 مليون
المؤسسة المتوسطة	50 إلى 250	من 200 مليون إلى 2 مليار	من 100 إلى 500 مليون

المصدر: بغداد بنين، عبد الحق بو قفة، "**دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وزيادة مستويات التشغيل** ، مقدمة ضمن الملتقى الوطني واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر جامعة الوادي ، يومي ذ ذ 013 ، ص ا .

من خلال كل ما سبق يمكن تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على النحو التالي:

المشروع الصغير هو ذلك المشروع الذي يستخدم عددا قليلا من العاملين ويدار من قبل المالكين ويخدم السوق المحلية.

أو قد يعرف المشروع الصغير بأنه ذلك المشروع الذي يخلق عملا بدرجة مخاطرة عالية أو عدم تأكد عالي لغرض تحقيق الربحية والنمو عن طريق التعرف على الفرص المتاحة وتجميع الموارد الضرورية لإنشاء المشروع .

أما المؤسسة الصغيرة فيمكن أن نعرفها على أساس أنها منظمة مملوكة ومدارة من قبل فرد أو عدد محدود من الأفراد ويعمل فيها عدد قليل ولا تهيمن على القطاع الذي تعمل فيه، لذلك تبذل جهود كبيرة في السنوات الأولى لغرض أن يقف العمل على قدميه ويستطيع الاستمرار والمنافسة لاحقا من

[1]- ماجدة العطية، **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الثانية 004 ، ص 5 .

قبل المؤسس أو المؤسسين أو من قبل الإدارة بشكل عام حيث عدد العاملين لا يتجاوز حدا معين وفقا لإحصائيات الدولة التي تعمل فيها ولا تحتكر القطاع الذي تعمل فيه رغم أهمية ورها.

وتعرف المؤسسة المتوسطة على أنها: منظمة مملوكة من عدد أكبر من الأفراد قياسا للمنظمة الصغيرة، تدار من قبل إدارة مهنية ويعمل فيها عدد أكبر من العاملين وقد تمثل حالة وسطية بين الحجم الصغير والكبير .

الفرع الثاني: معايير تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

وتتمثل هذه المعايير في:

أولا: المعايير الكمية: هناك عدة معايير، من بينها نذكر ما يلي:

- **معيار عدد العمال** : هناك من يعتمد على هذا المعيار لأنه يعتبر من أبسط المعايير لسهولة القياس والمقارنة في الإحصائيات الإنتاجية الصناعية، إلا أن العيوب هذا التعريف اختلافه من دولة إلى أخرى وإنه لا يأخذ في الاعتبار التفاوت في المستوى التكنولوجي المتبع في الإنتاج، وبناءا على هذا الأسلوب فقد يتم تصنيف المؤسسات كثيفة رأس المال (نسبة الاستثمار إلى عدد العمال مرتفعة) باعتبارها مؤسسات صغرى بسبب قلة العاملين فيها، ويمكن أن تكون ذات أ مية اقتصادية لاستغلالها لرؤوس أموال كبيرة وتكنولوجيا حديثة لا تتطلب قوى عاملة كثيرة، كما يكون من الصعب مقارنة الإحصاءات بين دولة وأخرى لاختلاف التعريف، فمن مميزات هذا المعيار: البساطة، سهولة المقارنة، الثبات النسبي وتوافق البيانات .

أما سلبياته فتتضمن كون العمالة ليست العنصر الوحيد، وأن التكنولوجيا المتقدمة تخفض العمالة، وكيفية معالجة العمالة المؤقتة، وهناك من يعتبر هذا المعيار أحد المعايير الأساسية الأكثر

---

[1]- برجي شهرزاد، **إشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، مذكرة ماجستير، تخصص مالية دولية، مدرسة الدكتوراه: التسيير الدولي للمؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر 011 – 012 ، ص - 2.

[2]- أحمد عارف العساف والآخرون، **الأصول العلمية والعملية لإدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان – الأردن 012 ،ص ص 8 9.

استخداما في تمييز المؤسسة بحكم سهولة البانات المتعلقة بالعمالة، ويمكن تمييز بين الأصناف التالي :

- ؤسسة مصغرة: وهي التي تستخدم من 01 إلى 09 عاملا ؛
- مؤسسة صغيرة: وهي التي تستخدم من 10 إلى 199 عاملا ؛
- مؤسسة متوسطة: وهي التي تستخدم من 200 إلى 499 عاملا ؛

- **معيار رقم الأعمال:** يعتبر معيار رقم الأعمال من المعايير الحديثة والمهمة لمعرفة قيمة وأهمية المؤسسات وتصنيفها من حيث الحجم، ويستخدم لقياس مستوى نشاط المشروع وقدراته التنافسية، كما يستعمل هذا المقياس بصورة كبيرة في الولايات المتحدة الأمريكية وأوروبا حيث تصنف المؤسسات التي تبلغ مبيعاتها مليون دولار فأقل ضمن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ويرتبط هذا المعيار بارتفاع متواصل لأسعار السلع المباعة وبالتالي سيؤدي إلى ارتفاع رقم الأعمال المؤسسة وسيسود الاعتقاد أن ذلك نتيجة تطور أداء المؤسسة و كن في الواقع فهو ناتج عن ارتفاع أسعار السلع الباعة، ولذلك يلجأ الاقتصاديون إلى تصحيح الصورة عن طريق الرقم القياسي لتوضيح النمو الحقيقي لرقم الأعمال وليس الاسمي إضافة إلى ذلك يواجه هذا المعيار صعوبة أخرى تكمن في خضوع المبيعات في كثير من الأحيان إلى فترات موسمية .

- **معيار رأس مال المستثمر:** المشروعات الصغيرة ضمن هكذا معيار هي المشروعات التي لا يتجاوز رأس مال المستثمر فيها حد أقصى معين يختلف باختلاف الدول التي توجد بها المشروعات وذلك تبعا لدرجة النمو الاقتصادي التي بلغتها الدول وتبعا لمدى الوفرة أو الندرة النسبية في عناصر الإنتاج المختلفة، و ناءا على هذا المعيار فإنه يتم وضع حدود قصوى لقيمة الأصول الرأسمالية الثابتة في المنشآت الصناعية الصغيرة وذلك للتمييز بينها وبين المشروعات الكبيرة، ويختلف حجم رأس المال الثابت واللازم لتحديد حجم المنشأة الصناعية المختلفة من دولة إلى أخرى، وقد حدد البنك الدولي حد أقصى لقيمة الأصول الرأسمالية الثابتة للمؤسسات الصناعية الصغيرة بمبلغ 250 ألف دولار بأسعار عام 1976 بعد استبعاد قيمة الأرض وتوصي منظمة العمل الدولية بأن لا يتجاوز الاستثمار

[1]- عبد الرحمان يسرى أحمد، **تنمية الصناعات الصغيرة والمتوسطة ومشكلات تمويلها**، الدار الجامعية، مصر 996 ، ص 7 .

[2]- كاسر نصر المنصور وشوقي ناجي جواد، **إدارة المشروعات الصغيرة من الألف إلى الياء**، دار حامد، عمان 000 ، ص 41 .

في المشروعات الصغير، 100 ألف دولار ، إذن يعتبر رأس المال المستثمر (بدون أراضي ومباني) ذا أهمية كبيرة لهذه المنشآت لاعتمادها بدرجة أساسية على المواد الذاتية المتأتية من تعبئة المدخرات الفردية، وتأسيسا عليه فإن هذا المعيار يتغير حسب المكان والزمان من بلد لآخر .

- **المعيار المزدوج (العمالة ورأس المال معا):** هو ذلك المعيار الذي يضع حد أقصى للعمالة بجانب مبلغ معين للاستثمارات الرأسمالية الثابتة في المشروعات الصغيرة، ففي اليابان يعتبر المشروع الصغير إذا قام بتوظيف ما لا يقل عن 300 عامل، ورأس المال المستثمر قدر، 285 ألف دولار، بينما في الولايات المتحدة الأمريكية إذا قام بتوظيف ما لا يقل عز 500 عامل ونظرا للانتقادات التي وجهت للمعيارين السابقين يمكن المزج بينهما في المعيار المشترك يدعى: معامل رأس المال، والذي يتم حسابه انطلاقا من العلاقة التالية: **معامل رأس المال = رأس المال الثابت /عدد العما**ا "، وهو يعني التقييم دقة للكمية اللازمة من رأس المال لتوظيف عامل واحد، لأنه يحدد الحد الأقصى للمشتغلين نسبة لرأس المال المستثمر، فتوجد هناك علاقة طردية بين هذا المعامل وحجم رأس المال الذي تختلف نسبته حسب طبيعة النشاط الممارس في المؤسسة وطبيعة الكثافة العمالية والأموال المستخد ة فيها، حيث يرتفع هذا المعامل في المؤسسات الصناعية وينخفض في المؤسسات التجارية والخدماتية، مما يتطلب بيانات دقيقة عن عنصري العمل ورأس المال المستثمر .

ثانيا: المعايير النوعية:

من خلال نتائج الدراسة التي قام بها البروفسور (E Bolton.) في بريطانيا في سنوات الستينات عرف خلالها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة للاعتماد على 3 معايير وهي:

أن تكون المؤسسة مسيرة من طرف مالكيها بصفة شخصية: فحسب البروفسور (Bolton) أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تسير من طرف أصحابها بطريقة مباشرة كما تتميز هذه المؤسسات بهيكل تنظيمي أفقي أي ع م وجود تفويض للمسؤوليات من طرف مالك المؤسسة.

---

[1]- عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة**، الدار الجامعية، الاسكندرية 009 ، ص ص 5 7!.

[2]- العساف وآخرون، **مرجع سابق** ص 9 .

[3]- طلحي سماح، **قرض الإيجار وإشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، علوم التسيير، جامعة أم البواقي 006 007 ، ص 1!.

- **أن تكون حصتها في السوق محدود** : يركز البروفسور على أن حصة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة في السوق تكون محدودة، فغالبا ما تكون حصتها في السوق ضعيفة بحيث لا تستطيع التأثير بصورة فعالة في أسعار البيع وذلك عن طريق تغيير ا ميات السلع التي تنتجها.

- **معيار الاستقلالية:** يتمثل في أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة التي تنتمي إلى مؤسسة كبيرة لا تصنف ضمن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، ففرع الشركات الكبرى لا يمكن اعتبارها مؤسسات صغيرة أو متوسطة حتى ولو توفر فيها الشرطان السابقان.

المطلب الثاني: أسباب اختلاف التعاريف وأهمية وضع تعريف موحد

سنتطرق في هذا المطلب إلى صعوبات تحديد المفهوم وإلى القيود التي تتحكم في إيجاد تعريف موحد لهذه المؤسسات، ثم نستخلص أهمية وجود تعريف موحد لها.

الفرع ا ول: أسباب اختلاف تعاريف مؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

من غير الممكن وضع تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بسبب وجود عدة قيود تتحكم في تحديد تعريف شامل وموحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وتعود صعوبة إيجاد تعريف موحدة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لعدة أسباب والتي تتمثل في:

أولا: التباين في النمو الاقتصادي

اختلاف درجة النمو بين الدول الصناعية المتقدمة والدول النامية تعكس التطور الذي وصلت إليه كل دولة وأيضا وزن الهياكل الاقتصادية (مؤسسات، ووحدات اقتصادية)، فالمؤسسة الصغيرة في اليابان أو الولايات المتحدة الأمريكية في أي بلد مصنع يمكن اعتبارها مؤسسة ، توسطة أو كبيرة في دولة نامية مثل الجزائر، وذلك حسب اختلاف وضعيتها الاقتصادية والنقدية والاجتماعي .

ثانيا: اختلاف النشاط الاقتصادي

[1]- يوسف قريشي، **سياسة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه في علوم الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 005 ، صر 5. .

تصنف المؤسسات حسب طبيعة النشاط الذي تمارسه إلى ثلاثة قطاعات رئيسية وهي :

- قطاع أولي : يضم مجموع من المؤسسات التي تستخدم أحد عوامل الطبيعة كعنصر أساسي، مثل: الزراعة والصيد واستخراج الخامات ...الخ؛
- قطاع ثان: يشمل المؤسسات التي في ميدان تحويل وإنتاج السلع؛
- قطاع ثالث: يشمل المؤسسات التي تقدم الخدمات، كالنقل والتوزيع والتأمين.

فباختلاف النشاط الاقتصادي يختلف التنظيم الداخلي للهيكلة المالية للمؤسسات، فعند مقارنة المؤسسة التي تنتمي إلى القطاع الصناعي وأخرى تنتمي إلى القطاع التجاري، تتضح الاختلافات فبينما تحتاج المؤسسة الصناعية إلى استثمارات كبيرة في شكل مباني وهياكل ومعدات...، فإن المؤسسة التجارية تحتاج عكس ذلك إلى العناصر المتداولة من مخزونات البضائع وغيرها، أما على مستوى التنظيم الداخلي فإن طبيعة نشاط المؤسسة الصناعية يفرض توزيع المهام مع تعدد الوظائف ومستويات اتخاذ القرارات، بينما نجد العكس في المؤسسة التجارية التي تتمتع بهيكل تنظيم بسيط، ولهذا يمكن اعتبار المؤسسة الصناعة، الصغيرة و لمتوسطة مؤسسة كبيرة بحكم حجم استثماراتها وعدد عمالها وتعقد تنظيمها إذ ما قورنت بقطاع التجارة.

ثالثا: اختلاف فروع النشاط الاقتصادي

يتفرع كل نشاط اقتصادي حسب طبيعته إلى عدد كبير من الفروع الاقتصادية، إذ ينقسم النشاط التجاري مثلا إلى التجارة بالجملة والتجارة بالتجزئة، أو إلى التجارة الداخلية والتجارة الخارجية وينقسم النشاط الصناعي بدوره إلى المؤسسات الغذائية وصناعة الغزل والنسيج والمؤسسات الكيماوية والصناعة المعدنية لأساسية وصناعة الورق وصناعة الخشب ومنتجاته، وتختلف كل مؤسسة حسب فرع النشاط الذي تنتمي إليه، من حيث كثافة اليد العاملة وحجم الاستثمارات الذي يتطلبه نشاطها، فالمؤسسة الصغيرة أو المتوسطة التي تنشط في صناعة الحديد والصلب تختلف عن تلك التي تنشط في الصناعة الغذائية أو المؤسسات النسيجية من حيث الحجم، فهذه الأخيرة قد تعتبر متوسطة أو كبيرة.

[1]- شادلي شوقي، **أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال على أداء المؤسسات الصغيرة و لمتوسطة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 007 008 ، ص ص 5 6.

رابعا: اختلاف العوامل التقنية

يتمثل العامل التقني في مستوى الاندماج بين المؤسسات فحيث ما يكون هذه الأخيرة أكثر اندماجا يؤدي هذا إلى توحيد عملية الإنتاج أو تمركزها في مصنع واحد، وبالتالي يكون حجم المؤسسات كبيرا وعندما تكون العملية الإنتاجية مجزأة ومعددة إلى عدد من المؤسسات يؤدي ذلك إلى ظهور عدة مؤسسات صغيرة ومتوسطة.

خامسا: اختلاف العوامل السياسية

تتمثل العوامل السياسية في مدى اهتمام الدولة ومؤسساتها بقطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومحاولة تقديم مختلف المساعدات له وتقليل الصعوبات التي تعترض طريقه من أجل توجيهه وترقيته ودعمه، وعلى ضوء هذا العامل يمكن التمييز بين المؤسسات رؤية واضعي السياسات والاستر تيجيات التنموي .

لفرع الثاني: أهمية وضع تعريف موحد

يتشكل توحيد تعريف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أهمية بالغة، يمكن تلخيصها في النقاط التاليـ :

- السماح بتحديد كل السياسات الاقتصادية على المستوى الكلي الموجه لترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مما يسهل استفادتها من الدعم الفني، والامتيازات والتفصيلات الضريبية والمالية من خلال برامج وتدابير المساعدة وغيرها من إجراءات الدعم التحفيزي التي تقدم لها في إط ر برامج التنمية؛
- تسهيل عملية التنسيق بين هذه المؤسسات ومختلف الجهات المدعمة لها من مؤسسات التمويل وغيرها من المنظمات الاقتصادية المتخصصة؛

[1]- بوسمينة أمال، **إستراتيجية ت ويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل العولمة**، مذكرة ت رج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي 007 ، ص ص 9 0. .

[2]- طلحي سماح، **مرجع سابق** ص 9. .

- تسهيل إعداد الدراسات، وجمع الإحصائيات، وإجراء عملية مقارنة بين حجم ونتائج المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مع المؤسسات الأخر ى سواء داخل البلد الواحد أو بين الدول فيما بينها؛
- التعامل بوضوح مع الهيئات المالية الدولية المعنية بالمشروعات الصغيرة والمتوسطة؛
- إدراج هذه المؤسسات في نطاق القطاع الرسمي؛
- ترشيد استخدام الموارد المالية والبرامج التنموية لضمان وصولها إلى الهدف المسطر.

المطلب الثالث: أهداف وأهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

الفرع الأول: أهداف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تسعى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال نشاطها إلى تحقيق الأهداف التاليـ :

- ترقية روح المبادرة باستحداث أنشطة اقتصادية تم التخلي عنها؛
- استحداث فرص عمل جديدة وبالتالي تحقيق استجابة سريعة للمطالب الاجتماعية؛
- استعادة كل حلقات الإنتاج غير المربحة وغير الهامة التي تخلصت منها المؤسسات الكبرى؛
- أداة فعالة لتوطين الأنشطة في المناطق النائية ما يجعلها إحدى وسائل الإدماج والتكامل بين المناطق؛
- تمكين فئات عديدة من المجتمع ن تجسيد أفكارها الاستثمارية على أرض الواقع؛
- تكوين مصدر دخل لمالكيها ومستخدميها ومدر مالي إضافي للدولة من خلال الضرائب.

الفرع الثاني: أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

إن الأعمال الصغيرة والمتوسطة ذات أهمية كبيرة في ا قتصاديات معاصرة، وإذا ما أردنا تلخيصا مفيدا حول أهمية هذه الأخيرة فيمكن الإشارة إلى:

- تساهم بشكل فعال بإيجاد الوظائف وبذلك فإنها مصدر مهم للوظائف الجديدة في الاقتصاد وتساعد الدول والحكومات في حل مشكلة البطالة، إن البدء بأعمال جديدة بهذا العدد الكبير يؤدي

[1]- بوكفة حمزة، **مرجع سابق** صر 2j .

إلى توظيف عالي، كما نجد أن بعض صناعات تساهم أكثر من غيرها في عرض الوظائف لكون الأعمال الصغيرة هي المسيطرة في هذه الصناعات مثل خدمات الحاسوب ؛

- تكوين الإطارات المحلية: تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في البلدان النامية في تكوين الأفراد وتدريبهم على المهارات الإدارية والإنتاجية والتسويقية والمالية لإدارة أعمال هذه المؤسسة في ظل قلة وضعف إمكانيات معاهد الإدار ، ومراكز التدريب وقد يكون التدريب داخل المؤسسة، وهو التدريب الذي يعد للعاملين في مؤسسة ما، على أن يتم بداخلها وقد تقوم بتصميم برامج جهة خارجية وقد يكون التدريب خارج المؤسسـ ؛
- توفير منـ صب الشغل وامتصاص البطالة: تعد هذه المؤسسات إحدى أهم الوسائل في خلق فرص عمل كافية لامتصاص البطالة في البلدان النامية والمتقدمة، ذلك لأنها تقوم على تقنيات كثيفة العمل وإحلال العمالة المتوافرة محل رأس المال عالي التكلفة، ونمط اجتماعي يقوم على تشغيل الأقارب و لأصدقاء دون الالتزام بمؤهلات دراسية أو شهاداتـ .

المبحث الثاني: خصائص ومميزا ت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

سنحاول في هذا المبحث ذكر بعض الخصائص والمميزات التي تمتاز بها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عن غيرها من المؤسسات ا خرى.

المطلب الأول: خصائص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

[1]- طاهر محسن منصور الغالبي، **إدارة إستراتجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر 009 ، ص ص: 2 6؛ .

[2]- سامية عزيز، **مرجع سابق** صر 8؛ .

[3]- شريف غياط ومحمد بوقموم، **التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية**، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 4؛ ، العدد الأول 008؛ ، جامعة قاله · الجزائر، صر 9؛ .

تتميز أيضا المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمجموعة من الخصائص والمميزات أخرى ويمكن ذكرها فيما يلي :

- الطابع الشخصي للخدمات المقدمة للعميل: المشروع الصغير يتميز بقلة عدد العاملين فيه، محلية النشاط هكذا يؤدي إلى وجود المودة والعلاقة الطيبة بين المنظمة والعملاء وتجاهل الألقاب الرسمية عند الحديث مما يجعل تقديم الخدمة أو المنتج والسلعة يتم في جو يسوده طابع الصداقة؛
- المعرفة التفصيلية بالعملاء والسوق: سوق المشروعات الصغيرة محدود نسبيا يجعل من الممكن التعرف على شخصيات العملاء واحتياجاتهم التفصيلية وتحليل هذه الاحتياجات ودراسة اتجاهات تطورها في المستقبل وبالتالي سرعة الاستجابة لأي تغير في هذه الاحتياجات والرغبات واستمرار هذا التواصل وهذه المعرفة تضمن لهذه البيانات التحديث المستمر؛
- التجديد: إن المشروعات الصغيرة هي المصدر الرئيسي للأفكار الجديدة والاختراعات فكثير من براءات الاختراع تعود إلى الأفراد وأغلبهم يعملون في مشروعات صغيرة، كما أن المشروعات الصغيرة التي يديرها أصحابها تتعرض إلى التجديد والتحديد أكثر من المؤسسات العامة لأن العاملين الذين يعملون على أفكار جديدة تؤثر على أرباحهم ويجدون بذلك حوافز تدفعهم بشكل مباشر للعمل؛
- التوجه إلى المستقبل: يتميز بإحساس جيد في البحث عن الغرض أنهم ينظرون إلى الأمام ولا يعيرون انتباها للماضي مقارنة بما يمكن تحقيقه في المستقبل، وبينما أن المدراء التقليديون يهتمون بإدارة الموارد المتاحة فإن أصحاب المشاريع الصغيرة يهتمون بتحديد الفرص المستقبلية ؛
- المقاولة من الباطن: وهي تمثل وسيلة دعم للمؤسسات الكبرى، وتمثل نوعا من الترابط الهيكلي والخلفي بين مؤسسة رئيسة تكون في أغلب الأحيان مؤسسات كبرى ومؤسسات مقاولة تتميز

---

[1]- توفيق عبد الرحيم يوسف، **إدارة الأعمال التجارية الصغيرة**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان 002 ، ص ص 5 – 9.

[2]- ماجدة العطية، **مرجع سابق** ، ص ص 7 8 .

بحجمها الصغير الذي يمنحها دينامكية وقدرة على التكييف مع شروط التعاور ، حيث أن هناك شكلين من التعاون هم :

- ✓ التعاون المباشر: ويتم عن طريق العلاقة التي تجمع المصانع المنتجة التي يكون إنتاج أحدها وسيطا لإنتاج آخر، وهذا الشكل من التعاون يساهم في خلق مناصب الشغل وتنمية الصناعة؛
- ✓ التعاون غير المباشر: يؤدي هذا النوع من التكامل إلى دعم نظام تقسيم العمل والتخصص، حيث يتيح الفرصة أمام المؤسسة الصغيرة والمتوسطة لتتخصص في إنتاج معين وفي حدود إمكانياتها الإدارية والفنية، وهذه النشاطات لا تدخل فيها المؤسسات الكبرى.

المطلب الثاني: مميزات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

أصبحت الريادة والتنوع سمة أساسية من السمات التي تتميز بها الاقتصاديات المعاصرة، إن التطور التكنولوجي وتقدم الاتصالات وازدياد المعرفة وانتقال الاقتصاد إلى اقتصاد رقمي مترابط ساهمت في ازدياد دور الأفكار الريادية والإبداعية وتطلبت اشتراك الجميع بتنوعهم الثقافي والحضاري لغرض تحقيق الن اح والتقدم على مختلف المستويات، في منظمات الأعمال الصغيرة والمتوسطة تعتبر الريادة والتنوع سمة ضرورية لنجاح وتطور هذه الأعم ل سيتم التطرق للريادة أولا ثم ا نوع لهذه المنظمات.

الفرع الأول: الريادة ENTREPRENEURSHIP :

- مفهوم الريادة

لقد أشار **ROBERT HISRICH** إلى أن الريادة هي: عملية تكوين شيء ما مختلف ذو قيمة عن طريق تكريس الوقت والجهد الضروري، بافتراض مخاطر مالية وسيكولوجية واجتماعية مصاحبة،

[1]- زويتة م مد الصالح، **أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكرة ماجستير قسم علوم التسيير تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 007 ، ص ص 7 8 9 .

وجني العوائد المالية الناتجة بالإضافة إلى الرضا الفردي، وبعبارة أخرى أنها عملية خلق القيمة عن طريق استثمار الفرصة من خلا ل موارد منفردة، أو هي القدرة والرغبة في تنظيم وإدارة الأعمال ذات الصلة بها، بالإضافة إلى شمول مثل هذه التعاريف على بعض المفاهيم الجديدة، كالابتكار والقدرة على تحمل الأخطار، كما تعبر عن عملية إنشاء شيء جديد ذو قيمة من خلال ذل الجهد ، إنفاق رؤوس الأموال وتخصيص الوقت، إضافة إلى تحمل المخاطر المصاحبة لذلك، ومن ثم الحصول على مكافأة، مما يؤدي إلى تراكم الثروة، ففي الدول المتقدمة الريادة ترتبط بالاختراعات، أما في الدول النامية فالريادة فهي إنشاء شيء جديد من خلال روح المبادرة وتحمل المخاطر، ومن ثم تحقيق أهداف لتنمية الاقتصادية، ومن خلال التعريف السابق للريادة، نستنتج 4 جوانب رئيسية وهي :

- إنشاء شيء جديد ذو قيمة؛
- تحمل المخاطر المختلفة؛
- إنفاق المال وبذل جهد وتخصيص الوقت؛
- الحصول على مختلف المكافآت.

- أنواع الأعمال الريادية

يمكن أن نصنف الأعمال الريادية، والمبادرات فردية التي تصنف أعمالا إبداعية وريادية في 3 أنواع وهي :

- **أعمال ابتكاريه بحتة:** ويقوم المبادر والريادي بنقل الفكرة الجديدة إلى منتج جديد، ويبني نشاطا جديدا في عالم الأعمال ومن بين الأمثلة في هذا المجال ما قام به ستيفن جاب مؤسس شركة أبل كمبيوتر وكذلك بل غيتس مؤسس شركة ميكروسفت ؛
- **أعمال ابتكاريه مطورة من أفكار ومعلومات وتكنولوجيا متوفرة:** ويقوم المبادر والريادي بتأسيس أعمال ريادية بناءا على أفكار ومعلومات وتكنولوجيا متوفرة، حيث يقوم المبادر بتوظيف التكنولوجيا المطورة لأغراض تخصصية في أعمال ومجالات أخرى مختلفة، فمثلا

[1]- عثمان فريد الرشيد، **الريادة والعمل التطوعي**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، الأرد ن عمان 013 ، ص ص 9 0! .

[2]. نفس المرجع: ص ص 2 23.

برنامج أبحاث الفضاء الأمريكي ناهد تطبيقا للعديد من التكنولوجيات الفضائية في المجالات الخدمية، كاستخدام تقنيات الاستشعار عن بعد في المجالات المدنية؛

- **الملكية لأعمال ابتكاريه :** يعتبر هذا الوضع أقل أنواع الإبداع أو الريادة، حيث أن الشخص المبادر يشتري مؤسسة أو يمتلك عملا، فالحاجة للإبداع والابتكار أقل في هذا الوضع، كنه سوف يتحمل المخاطر المالية ويقتنص الفرص.

– أهم المصادر الرئيسية لتطوير الأفكار ذات الصلة بالمشرعات الريادية الجديدة

- **لمستهلك onsumer :** تأتي الأفكار في ذهن المستهلك على هيئة الحاجات والمتطلبات التي يعبر عنها المستهلك بطرق مباشرة أو غير مباشرة، إذ تعكس هذه الأفكار مقدارا جيدا من حاجة السوق لضمان نجاح المشروع الريادي الجديد، ولتحقيق ذلك يجب على الفرد الريادي القيام دوما بمراقبة الأسواق وتحديد حاجاتها ذات الطلب المستمر والمتزايد، وتقييم المنتجات والخدمات الرائدة في السوق المنافسة من أجل الوصول إلى تطوير منتجات جديدة وجذابة؛

- **قنوات التوزيع Distribution Channel:** تعتبر قنوات التوزيع مصدرا مهما من مصادر تطوير الأفكار الجديدة وذلك لمعرفة الموزعين أحوال السوق واحتياجاته ومتطلباته، مما يؤكد الدور الفاعل لقنوات التوزيع في دعم وإنشاء المشروع الريادي هو مساهمة الموزعين في تقديم المقترحات الجديدة التي تساعد الرياديين في تطوير وتسويق المنتجات والخدمات الجديدة؛

- **الحكومات ouvernement :** تساهم الحكومات أيضا في توجيه الرياديين وتقديم المشورة لهم نحو الأفكار الريادية الجديدة، وذلك من خلال بناء قاعدة معرفية متكاملة للاختراعات والابتكارات الجديدة تنظيم التشريعات والتنظيمات والتعليمات التي التي تساهم من جانبها في فتح المجال أمام الإبداعات الريادية في تطوير الأعمال لجديدة من السلع والخدمات؛

- **مراكز البحث والتطوير Research and dèveloppement**: تلعب مراكز البحث والتطوير دورا بارزا في عمليات البحث والدراسة المتعلقة بالفرد الريادي وذلك من خلال البحوث المختلفة التي يمكن أن تقدمها سواء عن المنتجات أو الأسواق أو الحاجات المختلفة للمستهلك.

الفرع الثاني: التنوع Diversity :

أصبحت المنظمات اليوم أنظمة مفتوحة على بيئة معقدة شديدة المنافسة وكبيرة الاختلاف رغم أن المنظمات الصغيرة والمتوسطة الحجم تجد نفسها في الأعم الغالب تمارس نشاط محلي أو إقليمي، لكن المنظمات الريادية تحاول أن تجد الأسواق أوسع لتصبح عالمية اتجاه المستفيدة من إمكانية الاتصال بالزبائن في إطار التسهيلات التكنولوجية الحديثة والانترنيت، هذا يعني ضرورة فهم التنويع الثقافي الموجود في هذه البيئات ، من جهة أخرى فإن المنظمات المتوسطة والصغيرة تجد نفسها بحكم السلوك الريادي إلى توظيف قوة عمل ماهرة وإبداعية مختلفة، وبالتالي يصبح التنوع (**Diversity**) حقيقة موجودة فيها يتطلب الأمر الاستفادة منه لغرض النجاح، إن التنوع مصدر مهم لأداء أفضل ونجاح وتميز عالي لأعمال اليوم وذلك لأنه يؤطر ويدمج ويمازج المهارات والمعارف لعديد من الناس المختلفين في قدراتهم وقابليتهم، وهذا يعطي المنظمة إمكانية وقدرة في التعامل مع التعقيد وعدم التأكد في البيئة المعاصرة، وإذا كانت منظمة الأعمال المتوسطة أو الصغيرة قادرة على احتضان الاختلاف والتنوع والتعدد واحترامه في قوة العمل فإنها ستكون منظمة ذات تنوع ثقافي وسينعكس ذلك إيجابا على الأداء.

هكذا أصبحت المنظمات تحصل على ميزات ومزايا إيجابية من خلال :

- التعددية: يساهم الجميع سواء كانوا نساء أم رجال، أكثرية أم أقلية بوضع السياسات والأهداف وتحديد القيم الرئيسية للعمل؛
- التكامل الهيكلي: تكون النساء والأقليات ممثلة في جميع الوظائف والمستويات الإدارية دون تميز، بل الكفاءة والروح الريادية هي الأهم؛
- التكامل مع مجاميع غير رسمية: دعم المسار الوظيفي للنساء والأعضاء الأقليات في المنظمة؛
- تقليل الصراع السلبي: يبين المجاميع والأفراد بفضل الفهم والوعي بالتنوع والاختلاف.

[1]- طاهر محسن منصور الغالبي، **مرجع سابق** ص ص 232 .

المطلب الثالث : دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في تنمية النشاط الاقتصادي

يمكن اعتبار المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها العمود الفقري لأي اقتصاد وطني، فهي تساهم في تفعيل حركيتها في الاقتصاد الوطني، ونتناول مساهمتها في الاقتصاد عن طريق العناصر التالية:

الفرع الأول: دورها في تنمية الطلب على السلع الاستهلاكية

للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة دورا أساسيا في تطوير الاستهلاك النهائي وذلك أن هذه الصناعات لا تتطلب تكنولوجيا عالية أو مادية كبيرة، الأمر الذي يساعد على تطوير هذه الصناعات وبالتالي تلبية الطلب المحلي والوطني على مختلف السلع والمنتجات الاستهلاكية الضرورية المتزايدة، كما تحاول هذه المؤسسات تغطية الجزء الأكبر من السوق المحلي بالمنتجات الاستهلاكية النهائية خاصة الغذائية منها ما يمكننا حتى في الجزائر إذ نلاحظ أن عددا كبيرا من رجال الأعمال يركزون استثماراتهم في مجال الصناعات الاستهلاكية الغذائية، وهذا يؤدي تدريجيا لو يتم الاهتمام به يتم بصورة جيدة إلى تحقيق الاكتفاء الذي في هذا المجال وبالتالي المساهمة في تحسين مستوى ميزان المدفوعات من خلال التقليل من الواردات كما تجدر بنا الإشارة إلى أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تهتم بهذا نوع من المنتجات لعدم تطلب هذه الصناعات لرؤوس أموال ضخمة وتتميز بسهولة التسويق مقارنة بالسلع الأخرى مثل سلع التجهيز.

الفرع الثاني: دورها في تحقيق التكامل الصناعي

فالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة هي الأساس والبداية الرئيسية لأنشطة الصناعة التحويلية في أغلب المجتمعات الحضرية، وذلك تنويعا وتطورا للأنشطة الاقتصادية التقليدية الأخرى في الزراعة والتجارة، كما كانت كذلك نواة انطلاق النهضة الصناعية في الدول الصناعية حاليا وحتى بعد نمو وتطور الصناعات الكبيرة، تظل كل من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ذات أهمية وضرورة لا يمكن إغفالها في عملية عامة وفي قيام نشاط صناعي متجانس ومتكامل وفعال، يتكون القطاع الصناعي في

هذه الحالة من مجموعة من القطاعات الصناعية ذات الأحجام مقاولتية التي تخدم بعضها البعض , تتبادل الخدمات والأعمال فيما بينها، كل في مجال تخصصه وفي المستوى الذي فيه الميزة لنسبية في تكلفة الإنتاج الاقتصادي، حيث أن المؤسسات الصناعية الكبيرة ذات الإنتاج الهائل والنشاط الواسع تحتاج إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، إذ لا يوجد مصنع في العالم يزعم أن إنتاجه قد تم في معامله وورشاته بنسبة 00 % بل لابد من أن يوحد تكامل وسطي وتداخل مع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والاستفادة من خدماتها ومنتجاتها لدعم المؤسسات الكبيرة، فمثلا صناعة السيارات لابد وأن تأخذ الخراطيم من جهة والبطارية من جهة ثانية وبالتالي فهي بحاجة إلى الصناعات المغذية والوسطية التي تقدمه .

[1]- بغداد بنين وعبد الحق بوقفة، **مرجع سابق** ، ص ص .

المبحث الثالث: ماهية الأداء

يعد الأداء مفهوما جوهريا وهاما بالنسبة للمؤسسة بشكل عام، ويكاد أن يمثل الظاهرة الشمولية لمجمل فروع وحقول المعرفة الإدارية، وقد اهتم العديد من الباحثين بمختلف اتجاهاتهم الفكرية من خلال دراساتهم بالأداء، لهذا يتناول هذا المبحث الجوانب المختلفة للأداء.

المطلب الأول: مفهوم الأداء

مفهوم اقتصر لدى الكثير من الباحثين على المورد البشري دون غيره من الموارد الأخرى، حيث يرى بعضهم انه يعني "قيام الفرد بالأنشطة والمهام المختلفة التي يتكون منها عمله .

ويعرف الأداء بأنه "انعكاس لكيفية استخدام المؤسسة للموارد البشرية واستغلالها بالصورة التي تجعلها قادرة على تحقيق أهدافها .

كما يعرفه عبد المحسن توفيق على أنه "المخرجات أو الأهداف التي يسعى النظام إلى تحقيقها .

كما يرى حمادي أن الأداء هو "تصور مخرجات أو أهداف ظهورها هو نتاج لمدخلات معطاة لكن هذه المدخلات ننوي بها تفجير وتجنيد الطاقات الموجودة داخل المنظمة بتسليط الضوء عليها من أجل إحراز هذا التصور الذي تسعى المؤسسة إليه .

وفي الحقيقة الأداء يعني إنجاز الأعمال كما يجب أن تنجز، فهو مفهوم واسع يشتمل على العديد من المفاهيم المتعلقة بالنجاح والفشل، والكفاءة والفعالية، وغير ذلك من العوامل المتعلقة به.

الفرع الأول: المفاهيم القريبة من الأداء

---

[1]- أحمد صقر عاشور، **إدارة القوى العاملة**، دار النهضة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان 997 ، صر 0i .

[2]- فلاح حسن، **الإدارة الإستراتجيـ** ، دار وائل للنشر، عمان الأردن 000 ، صر 31! .

[3]- عبد المحسن توفيق مـ مد **تقييم الأداء** دار النهضة العربية،مطبعة الإخوة الأشقاء للطباعة،القاهرة مصر 998 ،صر 3

ترتبط بمفهوم الأداء مصطلحات كثيرة تقترب في مضمونها من مصطلح الأداء، وهذا ما أدى إلى وجود التباس بينها وبين مصطلح الأداء ومن أهم هذه المصطلحات نجد:

أولا: الكفاءة

إن مفهوم الكفاءة يتصل بالتوازن بين كمية الموارد المستخدمة في المؤسسة كمدخلات وبين كمية النتائج المحققة في المخرجات، أي أنه يرتبط باقتصادية العمل، فكلما كانت المدخلات أقل وكانت المخرجات أكثر كان ذلك معبرا عن عنصر الكفاءة في الأداء .

وهذا ما يدل على أن الكفاءة هي عنصر من الأداء، كما أن الكفاءة تعني الحصول على ما هو كثير نظير ما هو أقل أي إبقاء التكلفة في حدودها الدنيا والأرباح في حدودها القصوى، وهو مفهوم يقتصر فقط على استخدام الموارد الإنتاجية المتاحة للمؤسسة، أي أنه يرتبط بالدرجة الأولى بعنصر التكلفة والعلاقة بين المدخلات والمخرجات.

وبالتالي فإن الكفاءة =قيمة المخرجات / قيمة المدخلات .

ثانيا: الفعالية

يركز مفهوم الفعالية على مخرجات أو نتائج الأداء، إذن الفعالية هي دالة لمدى نجاح المؤسسة في تحقيق أهدافها، اصطلاحا أكثر شمولا من الكفاء ، فالفعالية هي "محصلة تفاعل مكونات الأداء الكلي للمؤسسة بما تحتويه من أنشطة إدارية وما يؤثر فيه من متغيرات داخلية وخارجية [3] وهذا لتحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف خلال فترة زمنية معينة ، وبصفة عامة فإن مفهوم الفعالية

---

[1]- نور الله كمال، **وظائف القائد الإداري**، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، الطبعة الأولى، دمشق سوريا 992 ، ص 5 .

[2]-Michel Malika, **structures d'entreprises, réalités, déterminants, performances,** éditions economica, paris, p :328.

[3]- سعد صادق بحيري، **إدارة توازن الأداء**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية 004 ، ص 01.

[4]- عبد السلام أبو قحف، **أساسيات التنظيم والإدارة**، الطبعة الثانية، دار المعرفة، الطبعة الثانية، الجزء الأول، عمان الأردن، 001 ، ص 5.

يتصف بالتراكب والتعقد، ويقاس بالعلاقة بين النتائج المحققة والأهداف المرسومة، وإن ياس الفعالية تتعدد مداخله ، وأهمه :

- **مدخل ملكية الموارد:** يتمثل هذا المدخل في قياس قدرة المؤسسة على استغلال بيئتها للحصول على موارد نادرة وذات قيمة مثل كفاءات بشرية عالية ونادرة، وقدر كافي من التمويل أو التكنولوجيا وعليه فإن أعلى المؤسسات فعالية هي تلك الأكثر نجاحا في الحصول على موارد قيمة.

وتكمن أهمية هذا المد. ل في ثلاث محاور

- ✓ هذا المدخل يقيس الفعالية للمؤسسة ككل؛
- ✓ يأخذ بالاعتبار علاقة المؤسسة ببيئتها الخارجية؛
- ✓ يمكن استخدامه بمقارنة مؤسسات تختلف أهدافها.

- **مدخل صحة المؤسسة:** يركز هذا المدخل لقياس الفعالية على صحة المؤسسة، ويتضمن ذلك مدى رضا العاملين، ومدى التنسيق بين أنشطة الإدارات، ومدى فعالية تحويل المدخلات إلى مخرجات، ويؤلف هذا المدخل بين مقاييس كل من الموارد البشرية والكفاءة الاقتصادية.

- **مدخل قياس النتائج:** يعتبر هذا المدخل أكثر ارتباطا بالفعالية، إذ يقيس مدى تحقيق الأهداف ويبدو منطقيا لأن المؤسسة تحاول أن تعظم أرباحها وإرضاء زبائنها، رغم ذلك هو دليل غير كامل للفعالية حيث قد تكون مؤسسة فعالة جدا في إنتاج قدر كبير من المنتجات كسلع أو خدمات، ولكن ما لم يكن هذا الناتج قابل للا. تغلال وللاستفادة به من زبائن المؤسسة فلن تستمر هذه الأخيرة.

الفرع الثاني: العوامل المحددة للأداء

إن أداء المؤسسة يتعلق بمجموعة من العناصر تؤثر وتتأثر إيجابيا وسلبيا فيه، لذلك على المؤسسة أن تتكيف معها، وهذه العوامل تختلف من مفكر لآخر ومن فترة تاريخية لأخرى وعليه يجب تحديد هذه العوامل وحصرها.

وفي هذا الإطار يرى **Jean Pierre Mercier** أن العوامل التي يرتكز عليها أداء المؤسسة تتمثل في :

[1]- أحمد السيد مصطفى، **إدارة السلوك التنظيمي**، رؤية معاص رة، بدون دار نشر 000 ، ص 01 .

- الإستراتيجية ؛
- الرؤية، القيم الرسالة؛
- الموارد البشرية؛
- هيكلة المؤسسة؛
- العمليات والأنظمة؛
- الموازنة.

أما **Tom Peters, Robert Waterman** فيركب ثمانية عوامل للأداء :

- التميز في العمل؛
- الاستماع للزبون؛
- تشجيع الاستقلالية والإبداع ؛
- ترسيخ الإنتاجية بتحفيز الأفراد؛
- القيم الجماعية؛
- الاحتفاظ بهيكلة بسيطة؛
- المزج بين عوامل الليونة والصرامة؛
- الاهتمام والارتباط بما نعرف القيام به.

وبالنسبة لـــ **Paul Pinto** فيرى أن هناك ثلاث عوامل للأداء هي :

- القيم (الحيوية) قاعدة للنظام في مجمله؛
- الأسواق (المنافسة) أين يتم قياس الأداء؛
- الأفراد (الإنتاجية) الذين هم ركيزة.

---

[1]- Jean pierre mercier, **Mesurer et développer les performances,** les éditions A Quebecor, Montereal, 2003, p :07.
[2]- Tom Peters, Robert Waterman, **le prix d'excellence, les 8 leviers de la performances,** édition Dunod, Paris 1999, P :8.
[3] -Pul Pinto, **La Performance durable, renower avec les fon damentaux des entreprises qui durent,** Edition Dunod,Paris, 2003, p :11.

الفرع الثالث أنواع الأداء

يبرز هذا العنصر أهم أنواع الأداء في المؤسسة

أولا: أداء الوظيفة المالية:

يتمثل هذا الأداء في قدرة المؤسسة على بلوغ أهدافها المالية بأقل التكاليف الممكنة، فالأداء المالي يتجسد في قدرتها على تحقيق التوازن المالي وتوفير السيولة اللازمة لتسديد ما عليها وتحقيق معدل مردودية جيد وتكاليف منخفضة .

ثانيا: أداء وظيفة الإنتاج:

يتحقق الأداء الإنتاجي للمؤسسة عندما تتمكن من تحقيق معدلات مرتفعة للإنتاجية مقارنة بمثيلاتها أو بالنسبة للقطاع الذي تنتمي إليه، وإنتاج منتجات بجودة عالية وبتكاليف منخفضة تسمح لها مزاحمة منافسيها وتخفيض نسبة توقف الآلات والتأخر في تلبية الطلبيات .

ثالثا: أداء وظيفة الأفراد:

قبل تحديد ماهية هذا الأداء يتوجب الإشارة إلى أهمية الموارد البشرية داخل المؤسسة، فتكمن هذه الأهمية في درتها على تحريك الموارد الأخرى، توجيهها نحو هدف المؤسسة، فضمان استخدام موارد المؤسسة بفعالية لا يتم إلا عن طريق الأفراد، كذلك وجود المؤسسة واستمرارها أو زوالها مرتبط بنوعية وسلوك الأفراد الذين توظفهم المؤسسة فلكي تضمن المؤسسة بقاءها يجب أن توظف الأكفاء ودوي المهارات العالية وتسييرهم تسييرا فعالا، وتحقيق فعالية المورد البشري لا تكون إلا إذا كان الشخص المناسب في المكان المناسب وفي الوقت المناسب لإنجاز عمله .

رابعا: أداء وظيفة التسويق :

---

[1] Marcel la flame, **Le management : approche systémique. Gaétan Morin éditeur,** 3ed CANADA, 1981, p :356.

[2]- نفس المرجع ، ص 157 .

[3] George R.Terry, Stephan. G Franclin, **Les principles du management,** Ed economica, 8ed Paris, 1985, p :325.

يتمثل في قدرة وظيفة التسويق على بلوغ أهدافها بأقل التكاليف الممكنة .

المطلب الثاني: تقييم الأداء

كل مؤسسة هي في حالة مستمرة من التغير وذلك بحكم التغير المستمر في البيئة المختلفة وضمن إطار عملية التكيف، فلابد من دراسة وتحليل واستيعاب الآثار الإيجابية والسلبية لهذه المتغيرات، لذلك المؤسسة تواجه مسألة جوهرية تتمثل في تعديل أداءها بصورة دائمة، وإن الوسيلة الفعالة التي تزيد من قدرتها على القيام بهذا التعديل إنما تتمثل في استمرارية قيامها بـ ملية التقييم وهي بمثابة اختبار لدرجة مواءمة الأداء مع المتغيرات البيئية الخارجية والداخلية.

الفرع الأول: مفهوم تقييم الأداء

تعددت تعاريف تقييم الأداء واختلفت من مؤلف لآخر ومن باحث إلى آخر حيث أنه لم يتم التوصل إلى تعريف لتقييم الأداء يجمع بين مختلف هذه الآراء العملية، وهذا ما تبينه بعض هذه المفاهيم الأكثر تداولا لمفهوم الأداء.

يرى الباحث **جاري ديسلر** الأداء أنه "تقييم للأداء الحالي أو **الماضي** للفرد بالنسبة لمعدلات أداء[1]"

كما يعرف تقييم الأداء بأنه "معرفة مدى تحقيق الأهداف المرسومة للوحدة الصناعية وكيفية ا ستخدام الموارد وحساب المنافع والتكاليف وآثار ذلك على الوحدة نفسها .

وهناك تعاريف أخرى ترتكز على الكفاءة والفعالية كمعيار للقياس وربطها بطبيعة هدف عملية التقييم بوصفها مرشدا للنشاط في المؤسسة، وعليه فإن "تقييم الأداء عملية القصد منها التوصل إلى

---

[1]- نفس المرجع، ص 126 .

[2]- جاري ديسلر، **إدارة الموارد البشرية**، دار المريخ، الرياض، العربية السعودية 003 ، ص 122 .

[3]- عقيل جاسم عبد الله، **مدخل في تقييم المشروعات. الجدوى الاقتصادية والفنية وتقييم جدوى الأداء**، دار حامد للنشر، عمان، الأردن، 999 ، ص 89 .

الحكم على درجة كفاءة و فعالية المؤسسة ككل، ولكافة جوانب النشاطات والعلاقات المختلفة وأن عملية التقييم بها يجب أن تكون شاملة لكل جزيئات وأقسام النشاط في المؤسسة، فيتم تقييم كل مركز على حدا ثم تجميع النتائج لتصل إلى التقييم الشامل للمؤسسة ككل .

الفرع الثاني: فوائد تقييم الأداء

يمكن تلخيص فوائد تقييم الأداء في النقاط التالي :

- يعتبر تقييم الأداء من أهم الركائز التي تبنى عليها عملية المراقبة والضبط؛
- يفيد تقييم الأداء بصورة مباشرة في تشخيص المشكلات وحلها ومعرفة مواطن القوة والضعف في المنظمة؛
- كما أنه يفيد في تزويد الإدارة بالمعلومات اللازمة لإيجاد القرارات الهامة، سواء للتطوير أو الاستثمارات أو عند إجراء تغييرات جوهرية مثل:
  - ✓ شراء ماكينات أو آلات جديدة؛
  - ✓ تغيير المنتجات؛
  - ✓ غزو أسواق جديدة...الخ.
- يعتبر من أهم دعائم رسم السياسات العامة سواء على مستوى المنظمة أو على مستوى الصناعة أو على مستوى الدولة؛
- كما يعد من أهم مصادر البيانات اللازمة للتخطيط.

المطلب الثالث قياس الأداء

القياس هو "تحديد قيمة الشيء بمقارنته بمعيار متفق علي " ومعنى ذلك أن القياس هو مقارنة الشيء المراد قياسه بشيء آخر معروف قدره ومتفق عليه، وإن مفهوم القياس يختلف عن مفهوم التقييم، فالقياس ليس هو التقييم، هناك فرق واختلاف أساسي بين المفهومين، فالتقييم هو تخصيص قيمة

---

[1]- علي عبد الله، **أثر البيئة على أداء المؤسسات العمومية الاقتصادية - حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر 999. ص 5. .

[2] Dennis Molho, **la performance globale de l'entreprise,** édition d'organisation, paris-France 2003, p :226.

[3]- سعد صادق بحيري، **مرجع سابق** ص 57. .

جيدة أو ضعيفة، حسنة أو سيئة لشيء أو حدث، إذن هو ليس قياس قيمة وإنما ترتيب أولويات، وبذلك فالقياس وسيلة للتقييم .

تتطلب عملية القياس القيام بالجوانب التالي :

الفرع الأول: توقيت القياس

إن تحديد الوقت المناسب للقياس إنما يتوقف على الاستخدام المستهدف من وراء القياس، حيث أن التوقيت يختلف باختلاف الهدف من عملية القياس، هل لاكتشاف الانحرافات في الأداء أم لتقييم ناتج مرحلة معينة واتخاذ القرار بالانتقال للمرحلة التالية من عدمه، أما النوع الأخير من التقييم الذي نستعمل من خلاله القياس هو انتظار انتهاء الانجاز بأكمله ثم القياس والمقارنة مع المعايير.

وهي أدوات لقياس درجة تحقيق الأهداف، وتتم عملية قياس الأداء باستخدام طرق وأساليب متنوعة منها من يستخدم المقاييس المالية، ومنها من لا يكتفي بالمقاييس الـ مالية، ويضيف إليها أدوات غير مالية.

الفرع الثاني: المراجعة

المراجعة تعد إحدى الوسائل المستخدمة بكثرة لقياس أداء المؤسسات ككل أو لقياس أداء بعض وحداتها وذلك في المجالات الآتي :

- درجة فعالية المؤسسة في علاقاتها بالمجتمع، ويتضمن ذلك فعاليتها في الوفاء بمسؤولياتها الاجتماعية ودرجة استجابتها لحاجات مستهلكيها، والصورة التي تمتلكها المؤسسة في أذهان المستهلكين وعموما أفراد المجتمع؛
- فعالية العلاقات التي توجد بين المجالات الوظيفية المختلفة للمؤسسة، ويشمل ذلك قياس لكل من درجة التعاون والتعارض بين الوحدات التنظ مية، ودرجة فعالية الاتصالات فيما بينها؛

[1] Lamia Berrah, **L'indicateur de performance, concepts et application,** le padoues éditions, Paris, 2002, p :54.

[2]- علي عبد الله، **مرجع سابق** ص 6. .

[3]- فلاح حسن عداي الحسيني، **مرجع سابق** ، ص 27. .

- درجة مساهمة الأنشطة المختلفة في تحقيق أهداف المؤسسة؛
- تحديد نقاط لقوة لتي تمتلكها المؤسسة ونقاط الضعف، بالمقارنة بالمؤسسات الأخرى التي تعمل في نفس القطاع ووضع الاستراتيجيات اللازمة للاستفادة من جوانب القوة والتغلب على جوانب الضعف.

الفرع الثالث: قياس الأداء باستخدام مراكز المسؤولية

مراكز المسؤولية التي تشيد لهذا الغرض متنوعة مثل:

أولا: مراكز التكاليف

هي دائرة نشاط تحقق أهدافها باستخدام الموارد، ومن ثم تتم المحاسبة عن كمية وتكلفة الموارد المستخدمة لتحقيق الأهداف، يتم قياس التكاليف فيها.

ثانيا: مراكز الربحية

هي دائرة تستنفذ تكاليف وتحقق إيرادا ، ويؤدي إلى تعظيم ربحية مركز الربحية إلى تعظيم أرباح المؤسسة وبالتالي ا داء المالي .

ثالثا: مركز الاستثمار

حيث هي "مجموع الاستثمارات يتم فيها قياس الأداء عن طريق العائد المحقق من أي استثمار للموارد .

بعد قياس الأداء الفعلي باحترام الجوانب السابقة يتم مقارنته بالمعايير الموضوعة سابقا، وغالبا ما تحدد المؤسسة نطاقا معنيا يسمح فيه لأداء الفعلي بالانحراف عن المعايير الموضوعة، وعلى هذا الأساس يتم تقييم الأداء، إن كان هذا الأخير جيدا أم يتم تحسينه أم نتركه على نفس المستوى، لأنه في الحقيقة هناك دوما درجة من التباين بين الأداء الفعلي والمعياري.

[1]- زهير ثابت، **تقييم أداء الشركات والأفراد**، دار قباء، القاهرة، مصر 001 ، ص 14 .

[2]- نفس المرجع، ص 22 .

خلاصة الفصل

مما سبق يمكن القول أن تحديد تعريف موحد للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة أمر في غاية الصعوبة إن لم نقل أنه من المستحيل نتيجة تداخل عدة عوامل، لكن تبقى التفرقة بينهما وبين المؤسسات الكبيرة قائمة، وكذلك بالاعتماد على عدة معايير، كما أن أهمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وفعالية أدائها في الاقتصا يات المتقدمة والنامية كان نتيجة الخصائص والمزايا التي تتمتع بها، رغم أن هذا لا ينفي معاناتها من ع ة مشاكل سواء تلك المرتبطة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بحد ذاتها أو بمحيطها الخارجي، الأمر الذي قد يؤدي بها إلى الفشل وعدم ا ستمرارية.

تمهيد

تمتاز الاقتصاديات المعاصرة بالتمايز بين نمط الإنفاق ونمط توزيع الدخل، مما يؤدي إلى ظهور وحدات فائض تنفق أقل من دخلها ووحدات عجز تنفق أكثر من دخلها، وهكذا تقوم الحاجة إلى نقل الفائض من وحدات الفائض ووضعه تحت تصرف الوحدات ذات العجز مع توفير عائد معقول مقابل ذلك، ويمثل التمويل بمختلف مصادره الوسائل والأدوات لتي يمكن أن يتم عبرها ذلك الانتقال، ومن هنا يحظى التمويل في العصر الحديث بأهمية بالغة، لأنه أصبح يمثل الحجر الأساسي في الغدارة المالية لأي منشأة اقتصادية، وكذا لدى المجتمع ككل لمل يلعبه من دور فعال في عجلة التنمية الاقتصادية، وإذا كانت هذه الأخيرة قد احتلت مركزا هاما في الفكر الاقتصادي المعاصر، فإن التمويل قد استأثر بحصة الأسد من هذا الاهتمام، ذلك أن نقصه أو عدم توفره في الوقت المناسب، في الكثير من الأحيان يمثل عقبة أمام تنفيذ بعض المقترحات الاستثمارية المربحة والمتاحة أمام المنشأة، وبالتالي تفويت الفرصة من أمامها وعدم بلوغ رفاهية المجتمع.

لقد ازدادت إشكالية تمويل المنشآت الاقتصادية خلال العقدين الأخيرين خاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة منها بسبب التطورات الملحوظة والتي من المستلزمات الضرورية لمواجهة التحديات المتزايدة التي تواجه المنشآت الاقتصادية اليوم، حيث تميز هذان العقدان بازدياد المنافسة وازدياد حدة التضخم وبالإضافة إلى ازدياد حدة التدخل الحكومي المباشر والغير مباشر في النشاط الاقتصادي، كما تتميز أيضا بالتقدم والتطور التكنولوجي الهائل وعظم المسؤولية الاجتماعية.

وعليه قمنا بتخصيص هذا الفصل للحديث عن موضـ ع مالية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، حيث قمنا بتقسيمه إلى ثلاث مباحث، المبحث الأول حول احتياجات التمويل للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكلها، أما المبحث الثاني فقد خصصناه لأهم مصادر التمويل التقليدية التي كانت ولا تزال تعتمد عليها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وفي الأخير ركزنا في المبحث الثالث من دراستنا على مصادر التمويل الحديثة لهذه المؤسسات.

المبحث الأول: الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومشاكلها

سنتطرق في هذا المبحث إلى مختلف الاحتياجات التمويلية التي تحتاجها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر مختلف مراحل حياتها، وتكمن أهمية التمويل في معرفة المشاكل التي تمر بها هذه المؤسسات والتي سنتطرق إليها فيما بعد.

المطلب الأول: الوظيفة المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تكمن معرفة الوظيفة المالية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال معرفة مفهوم وأهمية التمويل لهذا النوع من المؤسسات .

الفرع الأول: مفهوم التمويل

اختلف المختصون في وضع تعريف موحد للتمويل وبسبب هذا الاختلاف ظهرت عدة تعاريف نذكر ما يلي:

أولا: المفهوم الاقتصادي:

هو توفير الموارد اللازمة للمؤسسة، من أجل تغطية الاستثمارات سواء كانت هذه الموارد دائمة أم مؤقتة.

ثانيا: المفهوم الحقيقي:

هو توفير الموارد الحقيقية كالسلع والخدمات وتخصيصها لأغراض التنمية من أجل إنشاء مشروعات استثماري .

– فراجي بلحاج، **تأهيل المؤسسات الصغير والمتوسطة ودورها في عملية التنمية الاقتصادية بالجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان، 010 011 ، ص 18 .

كما يعرفه البعض على أنه: "إمداد المشروع بالأموال اللازمة في أوقات الحاجة إليها ، وهناك من يعرف التمويل بأنه: "مجموع العمليات التي تبقى من خلالها المؤسسة قادرة على تلبية كل احتياجاتها من رؤوس الأموال، سواء تعلق الأمر بالتخصص البدائي من الأموال والزيادات اللاحقة لعقود القروض بصفة عامة، أو بالهياكل المالية أو المساهمات الممنوحة من طرف الدولة، الخزينة العمومية، الجماعات و لخواص .

الفرع الثاني: أهمية التمويل

يعتبر التمويل النواة الأساسية التي تعتمد عليها المنشأة في توفير مستلزماتها الإنتاجية، وتسديد جميع مستحقاتها ونفقاتها، لهذا حاول الباحثون إبراز أهمية الوظيفة التمويلية وأثرها على عمل المنشآت الاقتصادية، وباعتبار أن التمويل يقصد به الحصول على الأموال بغرض استخدامها لتشغيل أو تطوير المشروع كان يمثل النظرة التقليدية، حيث ترتكز النظرة الحديثة للوظيفة التمويلية على تجديد أفضل مصدر للأموال عن طريق المفاضلة بين عدة مصادر متاحة من خلال دراسة التكلفة والعائد، وتجدر الإشارة أن قرارات التمويل تأخذ في الاعتبار عاملين أساسيين هما التكلفة والمخاطر، فالتمويل الأقل تكلفة عادة هو ما يستخدم وتتوقف التكلفة على المزيج الذي يتكون منه هيكل رأس المال ونسبة كل عنصر فيه، كما أنه لا ينبغي إثقال كاهل المنشأة بالديون بسبب احتمال الإفلاس .

المطلب الثاني: الاحتياجات التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر مختلف مراحل حياتها

تمثل الأموال عصبة الحياة بالنسبة للمشروعات الصغيرة، لكن مصادر التمويل المتاحة أمام المشروعات الصغيرة وأيضا كمية الأموال تتضاءل أمامها مقارنة مع المشروعات الكبيرة، ولعل ذلك يلجأ إلى المخاطرة الناتجة من الشكل القانوني للمشروع الصغير، والتي تؤدي إلى تخوف البنوك من

---

[1]- هشام حريز وآخرون، **دور البنوك الأجنبية في تمويل الاقتصاد وتقييم أدائها من حيث العائد والمخاطرة**، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندرية 2014، ص 13 .

[2] - Charlie Corbin, **Financement et financement administrative des grandes entreprises,** Dalloz, Paris, 1941, p-p : 125-126.

- أحمد بوراس، **تمويل المنشآت الاقتصادية**، دار العلوم للنشر والتوزيع 2008، عنابة، ص ص 4 25 .

التعامل مع تلك المشروعات، لذا ينبغي على أصحاب المشروع أن يميز الاحتياجات المالية لكل مرحلة من مراحل دورة حياة المشروع.

الفرع الأول: الاحتياجات المالية في الفترة التجريبية (Expermentation period):

حيث تحتاج المشروعات لتمويل طويل الأجل لبدء نشاطها لتثبت أقدامها بقوة في دنيا الأعمال، وذلك من أجل شراء الأصول الثابتة كالأراضي والمباني والآلات، وقد تظهر الحاجة إلى مصادر داخلية والتي تعني في هذه المرحلة الفردية المملوكة لأصحاب المنشأة، وقد تكون مدخرات بعض أقاربه، إذ أن هناك صعوبة في الحصول على الأموال من المصادر الخارجية غالبا ما تحجم البنوك تلك المرحلة فالبنوك يمكن أن توافق على منح المشروعات الصغيرة والمتوسطة قروض إذا وجدت أن هناك من يجنبها من أصحاب المشروع مخاطر التمويل، إلا أن بعض أشكال الضمان دائما ستكون مطلوبة على تلك القروض المصرفية، إذا في العديد من الحالات يتم طلب ضمانات شخصية أو عينية كبيرة، وتقوم حكومات بعض الدول بضمان قروض المشروعات الصغيرة في تلك المرحلة وقد تتوافر أيضا إمكانيات تمويلية أخرى إذ يمكن على أصول ثابتة من الآلات والمعدات بنظام الاستئجار، وهذه ويمكن للمستثمر الصغير أن يحصل على رأس المال المطلوب في تلك المرحلة من بعض مؤسسات التمويل الحكومية لتي تنشئها الدول لمساعدة المشروعات الصغير ـ .

الفرع الثاني: الاحتياجات المالية في طور النمو:

بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتم إدارتها بشكل جيد، يجب أن تعتمد في مرحلة الاستغلال بعد ثلاث سنوات على أسهمها الرئيسية لتواجه التطورات التي تحدث بعد مرحلة الإنشا ـ .

فالمؤسسات التي تتمتع بإدارة جيدة فإنها تصل إلى هذه المرحلة التي تتسم بنمو سريع مستمر لمستوى الإنتاج والمبيعات، وكذلك الأرباح نظرا لقبول منتجاتها من قبل المستهلكين، حيث تبدأ معها التدفقات النقدية الموجبة، ومن الناحية المالية سوف ينعكس هذا ا نمو ا ي تشهده في ارتفاع وزيادة احتياجاتها المالية المرتبة بالاستثمارات التي يتطلبها التوسع في القدرات الإنتاجية للمؤسسة وكذا

– عبد الحميد مصطفى أبو ناعم، **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار لفجر للنشر والتوزيع، القاهرة 002 ، ص 33.

[2] - Louis Jacques Filion, **Management des PME de la création a la croissane,** bibliothèque et archives national de Québec-Canada, édition de nouveau pédagogique, INC, 2007,p :153.

الاحتياجات في رأس المال العامل الناتجة عن ضرورة تشكيل المخزونات والقروض للزبائن ولذلك تحتاج المؤسسة في هذه المرحلة إلى ما يسمى برأسمال النمو الذي سوف يدعم الأموال الخاصة التي تملكها هذه المؤسسات لتمويل نموها وتوسيعها أو لاجتياز مرحلة جديدة كتدعيم وتعزيز سياستها التجارية، الرفع من مستوى الإنتاجية، بعث منتجات وتمويل حيازات جديدة.

الفرع الثالث: الاحتياجات المالية في فترة الإبطاء (Slow down):

يبدأ انخفاض معدل النمو قليلا، وتبدأ معدلات الأرباح في الاستقرار نوعا ما مع استقرار التدفقات نقدية للمشروعات، هذا إذا ظلت الظروف الاقتصادية ملازمة، ومع وجود إدارة جيدة للمشروع ويستمر الاحتياج للتمويل من تمويل رأس المال العامل ومواجهة نقص النقدية ومشكلات تسويق المنتجات، والحاجات إلى تمويل المبيعات الآجلة، ومنح الائتمان التجاري للعملاء، وكذلك مواجهة المصروفات الإدارية والتسويقية والأجور وغيرها ولكن على المشروع أن يلجأ في ذلك إلى الموردين والبنوك من أجل الحصول على قروض قصيرة الأجل .

الفرع الرابع: الاحتياجات المالية في فترة النضوج (Maturity period):

بعد مرحلة توسع ناجحة تكون المؤسسة قد ضمنت حصة معتبرة وتكون قد بلغت أعلى مستوى مردودية، وتصل إلى مرحلة تتسم بالنضج من حيث استقرار ونمو المبيعات والأرباح وكذلك استقرار نمو التدفقات النقدية ومن أجل الحفاظ على حصتها من المبيعات، يجعلها في الاحتياج المستمر لتمويل قصير الأجل وقليل من التمويل طويل الأجل لتمويل منتجات بديلة أو تطوير المنتجات الحالية، إذا ما استدعى الأمر ذلك لمواجهة متطلبات المنافسة .

الفرع الخامس: الاحتياجات المالية في فترة الانحدار (Decline period):

وهي المرحلة التي تجد المنشأة نفسها فيها نتيجة:

- دخولها في مجالات غير موجودة من قبل، ولا تتوافر لديها معلومات كافية تساعدها على الاستمرار؛

[1]- عبد الحميد مصطفى أبو ناعم، **مرجع سابق** ص 135 .

[2]- عبد الغفور عبد السلام وآخرون، **إدارة المشروعات الصغيرة**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع 2002 ، ص ص 45 .

- تزايد احتياجاتها في تمويل إضافي لاسيما عند انتقالها إلى المرحلة الثانية والثالثة، وذلك لتمويل احتياجاتها من رأس المال العامل، فإن لم تحسن إدارة تلك العمليات تتعرض لمخاطرة مالية قد تؤدي بها إلى الانهيار والانتقال بسرعة إلى المرحلة الخامسة؛
- ن نجاح المنشأة وازدهارها قد يشجع قيام مشروعات أخرى مما يهدد بضياع حصتها في السوق؛
- التقادم التكنولوجي والتشبع ي الطلب على منتجاتها؛

وهنا يبرز دور مؤسسات التمويل الحكومية، من حيث الوقوف إلى جانب المشروعات ومساندتها للتمويل المناسب، وتحاول المشروعات الصغيرة كافة الابتعاد تلقائيا وبكل السبل عن المرحلة الخامسة والأخيرة ويشار في عاء 1976 إلى أن التي تحقق فشلا في دنيا الأعمال تمثل مز (% إلى (% من المشروعات الداخلة حديثا غي قطاع المنشآت الصغيرة حديثة العهد تكون كليا مشروعات فاشل .

المطلب الثالث: مشاكل تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

تمر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر مشاكل وعقبات كثيرة، يمكن تلخيص أهمها فيما يلي:

الفرع الأول: المشكلات الإدارية التنظيمية والمشكلات المرتبطة بالعقار

أولا: المشكلات الإدارية والتنظيمية:

كثيرا ما تصدم المبادرات وتقيد الأفكار التي يحملها أصحاب المشاريع والمبدعين بمجموعة من العوائق الإدارية والإجراءات البيروقراطية المعقدة التي تتطلب الكثير من الوثائق والموافقات الإدارية، إضافة إلى تباطؤ الإجراءات على مستوى الجهات الإدارية المعنية، فعلى سبيل المثال المدة اللازمة لإقامة مشروع تزيد عن ثلاث أشهر، والمدة المتوسطة للانطلاق الفعلي للمشروع والدخول في مرحلة التشغيل تصل إلى خمس سنوات.

[1] عبد الحميد مصطفى أبو ناع ، **مرجع سابق** ص 237 .

ثانيا المشاكل المرتبطة بالعقار والعقار الصناعي :

إن مشكلة العقار التي يعاني منها قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا قل أهمية عن تلك المشكلة السابقة، ذلك أن التسوية العقارية لأماكن إقامة المشروع تعد عملية أساسية في التسوية الإدارية للإجراءات الوثائقية الأخرى، ففي الجزائر وعلى ضوء المعطيات المتوفرة حول حالة العقار الصناعي، تشير إلى مجود حوالي 72 منطقة صناعية، وكذا 44 منط ة نشاط، تتربع على مساحة 14800 هكتار للمناطق الصناعية، 78881 هكتار لمناطق النشاط، وهنا يظهر جيدا أن مشكلة العقار الصناعي لا تتعلق سوى بمجرد الاستغلال الأمثل للمناطق الموجودة حيث توجد الكثير من الهياكل القاعدية غير المستغلة والتي لم يتم تحريرها لصالح المستث رين لتجسد مشاريعهم وطموحاتهم.

الفرع الثاني: المشكلات التسييرية وضعف مستويات تأهيل الموارد البشرية

أولا: المشكلات التسييرية:

ينطوي تحت المشكلات التسييرية مجموعة من العوامل الفردية التي تحد من قدرة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على ممارسة الإدارة الفعالة والتي نذكر منها:

- طبيعة الملكية؛
- عدم رغبة المالكين في تفويض الصلاحيات لأطراف خارجية؛
- محدودية قدرة المسيرين الإداريين على التنبؤ والتخطيط والاستشراف للمستقبل.

ثانيا: مشكل ضعف مستويات تأهيل الموارد البشرية:

رغم الأهمية الإستراتجية للعنصر البشري إلا أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تعاني نت النقائص على مستوى العنصر البشري، والتي من بينها:

- عدم توافر الإطارات ذات الكفاءة العالية على مستوى الإدارة العامة للمؤسسة؛
- ضعف الوعي بالمهارات الريادية الفردية والابتكارية لدى أصحاب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- ضعف مستوى التدريب وعدم توافقه مع احتياجات هذه المؤسسات؛

- نقص الكفاءات المتخصصة في مجال التسويق وغيره من الوظائف الأخرى؛
- قيام المالك أو المسير بالعديد من الوظائف الإدارية على غرار المؤسسات الكبرى أين نجد التخصص الوظيفي الإداري.

الفرع الثالث: المشكلات التسويقية ومشكلات الاندم ج في الاقتصاد العالمي

أولا: المشكلات التسويقية:

وتضم هذه المشكلات النقائص التالية:

- عدم الاهتمام بالبحوث التسويقية ونقص المعلومات عن الظروف السوقية؛
- عدم وجود منشآت متخصصة لتسويق منتجات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- نقص الخبرة في الاشتراك في المعارض الوطنية والدولية نتيجة النظرة السلبية حول أهمية هذه المعارض وعدم وجود فائدة من المشاركة فيها.

ثانيا: مشكلات الاندماج في الاقتصاد العالمي:

في ظل المستجدات الحالية نحو زيادة الانفتاح التجاري للأسواق الدولية وحرية التبادل التجاري في إطار الشراكة الإقليمية، وعملية ا نضمام للمنظمة العالمية للتجارة، ستواجه الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التحديات التي ستؤثر على فرص نموها وتطورها، حيث في غياب القدرة على المنتجات الأجنبية سيكون وضع العديد من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة جد معقدة، أين لابد من التكييف والرفع من تنافسيت ا أو الخروج الحتمي من السوق والذي تفرضه قوانين اقتصاد السوق .

الفرع الرابع: المشاكل التمويلية ومشاكل نقص المعلومات

أولا: مشاكل تمويلي :

إن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة مجبرة على اللجوء إلى البنوك بسبب حاجاتها للتمويل وذلك لنقص مواردها، لكن نظرا لهشاشة الجهاز المصرفي في الجزائر الذي يعتبر في حد ذاته عاجزا عن

– عمران عبد الحكيم، **إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، منشورة، تخصص علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة 007 ، ص ص 6 7!.

تلبية رغبات زبائنه كونه يعتمد على تقنيات لا تتوافق ومتطلبات العصر الحديث، ولعل أهم مشاكل التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة يمكن إيجازها فيما يلي:

- وجود تمييز واضح بين القطاع العام والخاص في مجال منح القروض، وهو ما يتناقض مع النصوص التشريعية، فالمؤسسات العمومية والخاصة كبرى منها مازالت تحظى امتيازات خاصة لدى البنوك العمومية إلى العلاقات التي تعود إلى زمن بعيد،
- ارتفاع أسعار الفائدة على القروض الممنوحة للأغراض الاستثمارية لتعويض درجة المخاطرة؛
- مطالبة المشروعات الصغيرة بضمانات عينية كبيرة قد لا تتوافر لدى أصحاب هذه المشروعات؛
- غالبا ما يكون حجم القروض المتاحة من البنوك التجارية وبموك الاستثمار محدودة وغير كافية لتنمية المشروعات الصغيرة.

ثانيا: مشاكل نقص المعلومات:

يتمثل هذا المشكل في نقص المعلومات عن أسواق المواد والسلع ومستلزمات الإنتاج، وكذلك نقص في المعلومات لدى أصحاب المشروعات أو مديريها حيال الكثير من القوانين والقرارات الحكومية، كقوانين تسجيل المشروعات، التحفيزات الجبائية، التأمينات الاجتماعية، قوانين العمل وغيره .

الفرع الخامس: مشاكل أخرى مختلفة

بالإضافة إلى المشاكل السابقة، هناك مشاكل أخرى متعددة منها:

- مشاكل البنية التحتية، حيث مازالت شبكة الطرقات ضعيفة، وتوجد الكثير من المناطق شبه منعزلة خاصة الجنوب؛
- مشكلة إيصال الكهرباء والمياه والاتصال وارتفاع أسعارها بصفة مستمرة؛
- التأخر في تطبيق عملية خصخصة الكثير من المؤسسات العمومية مما أثر سلبا على تقوية البورصة.

---

[1]- بابا عبد القادر، **مقومات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعوقاتها في الجزائر، تطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**، جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف، الجزائر، يومي 17 18 أفريل 006 ، ص ص 52 53. .

كل هذه المشاكل ومشاكل أخرى ستدفع وبدون شك الكثير من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر بالتحول إلى قطاع غير رسمي يمارس أعماله في الخفاء بهدف تحقيق الربح السريع بأقل عناء، أو التحول إلى قطاع الاستيراد والتصدير، إذ لم تبذل السلطات العمومية المجهودات اللازمة لإنقاذ هذه المؤسسات قبل فوات الأوان .

– عمران عبد الحكيم، **مرجع سابق** ص ص 7 8! .

المبحث الثاني: مصادر التمويل التقليدية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الأول: التمويل الداخلي أو التمويل الذاتي

يقصد بمصادر التمويل الداخلي مجموعة الموارد المالية التي تستطيع المؤسسة الحصول عليها من عملياتها الجارية، أو من مصادر استثنائية دون اللجوء إلى مصادر خارجية، ومن مميزات هذا المصدر أن أمواله تبقى ولمدة طويلة في خدمة المؤسسة، حيث يتم رصدها بهدف التوسع وتنمية المؤسسة والحفاظ على الطاقة الإنتاجية والإدارية للمؤسسة ويتمثل أساسا في التمويل الذاتي.

الفرع الأول: مفهوم ومكونات التمويل الداخلي

أولا: مفهوم التمويل الداخلي

يقصد بالتمويل الذاتي أو التمويل الداخلي الأموال المتولدة من العمليات الجارية للشركة أو من مصادر عرضية دون اللجوء إلى مصادر خارجية، وهو يمكن المنشأة (المؤسسة) من تغطية الاحتياجات المالية اللازمة لسداد الديون وتنفيذ الاستثمارات وزيادة رأس المال العامل، وبت بير آخر تمثل الأموال الذاتية ذلك المصدر التقليدي لتمويل المنشأة الذي يتم تغذيته إما من علاوات الإصدار المتعلقة بحصص المساهمين أثناء إصدار الأسهم من طرف المنشأة والتي من الممكن أن تباع بقيمة أكبر من قيمتها الاسمية أو عن طريق تلك الموارد المالية الداخلية ا اتجة عن إعادة الاستثمار الجزئي أو الكلي للأرباح المحققة وكذا مخصصات الاهتلاكات والمؤونات .

ثانيا: مكونات التمويل الداخلي

- **الأرباح المحتجزة:** تمثل الأرباح المحتجزة أحد المصادر الهامة للتمويل الداخلي التي تلجأ إليه المؤسسة لتغطية احتياجاتها طويلة الأجل، وتمثل الرصيد التراكمي لذلك الجزء من الأرباح السنوية الذي يتم توزيعه على ملاك المؤسسة أو لم يتم تكوينه كاحتياطات لها وتتكون الأرباح المحتجزة من:

- الأستاذ الدكتور أحمد بوراس، **مرجع سابق** ص ص 7 8!.

- ✓ الاحتياطي القانوني: وهو الحد الأدنى من الاحتياطي الذي لابد للشركة من تكوينه وحدده القانون بـــ ا % من صافي الأرباح على أن لا يتعدى 0 % من رأس مال الشركة ويستخدم في تغطية خسائر الشركة في زيادة رأس المال.
- ✓ الاحتياطي النظامي: يتم تكوينه طبقا للنظام الأساسي للشركة، حيث يشترط هذا الأخير وجوب تخصيص نسبة معينة من الأرباح السنوية لأغراض معينة، وهو غير إجباري.
- ✓ الاحتياطات الأخرى: يجوز للجمعية العامة بعد تحديد نصيب الأسهم في الأرباح الصافية أن تقوم بتكوين احتياطات أخرى، وذلك بالقدر الذي يحقق دوام ازدهار الشركة.
- ✓ الأرباح لمرحلة: ونقصد بها المبلغ المتبقي بعد عملية توزيع الأرباح السنوية والذي يقترح مجلس الإدارة ترحيله إلى السنة التالية، ويستخدم هذا الفائض كاحتياطي لمواجهة أي انخفاض في الأرباح المحققة في السنوات المقبلة التي قد تؤدي إلى عدم قدرة الشركة على إجراء توزيعات مناسبة على حملة الأسهم.

وتؤدي الزيادة في الأرباح المحتجزة إلى زيادة القيمة الرأسمالية للمؤسسة ومن ثم القيمة المتوقعة لأسهمها، الأمر الذي يؤدي إلى تحقيق أرباح رأسمالية للمؤسسة، كما أن الاحتفاظ بجزء من الأرباح يحقق مزايا كثيرة منها:

- ✓ يوفر للإدارة الحرية في استعمال الأموال لمواجهة حاجاتها المالية وتجنبها البحث عن أموال خارجية ذات تكلفة عالية؛
- ✓ تكلفة هذه الأمـ ال تعد أقل من تكلفة مصادر التمويل الأخرى، كما أنها لا ترتب على الشركة أية التزامات اتجاه الآخرين كما هي الحال في حالة إصدار أسهم عادية أو ممتازة أو الحصول على الأموال عن طريق الاقتراض.

– **الإهتلاك** : تعتبر الإهتلاكات أهم عنصر من عناصر التمويل الذاتي، ويعتبر الإهتلاك على أنه عبارة عن النقص الحاصل في قيمة الأصول الثابتة سواء كان ذلك ناتج عن استعمال أو مرور الزمن أو التقادم، ويعتبر الإهتلاك كمصدر من مصادر التمويل الذاتي باعتباره:

- ✓ يمثل مصروف مالي وإن كان غير نقدي؛
- ✓ يؤثر عند حسابه بالنقصان على ضرائب الدخل وصافي الأرباح؛

✓ لا يمثل قيمة نقدية حاضرة، إلا أنه يتم استثماره في عمليات المشروع الجارية.

- **المؤوناة** : تعرف المؤونة على أنها انخفاض من نتيجة الدورة المالية ومتخصصة لمواجهة الأعباء والخسائر المحتملة الوقوع أو الأكيدة الحصول، وتطبيقا لمبدأ الحيطة والحذر يجبر القانون التجاري الجزائري في مادته 718 المؤسسات على أخذ هذه الأمور بعين الاعتبار أي تسجيلها في دفتر المحاسبة، وذلك بتكوين مؤونات تدهور قيم المخزون والحقوق ومؤونات الأعباء والخسائر، سواء كانت النتيجة إيجابية أم سلبية حفاظا على صدق الميزانية، وتكوين هذه المؤونات يتقيد بعدة شروط منها:

✓ أن تكون أسباب انخفاض قيمة الأصل المعني قد نشأت خلال نفس السنة؛

✓ أن يكون وقوع النقص محتمل؛

✓ أن يكون تقدير هذا النقص موضوعي.

الفرع الثاني دور ا ، ويل الداخلي

يمثل التمويل الذاتي أو الداخلي التدفقات النقدية للمؤسسة التي تمول نفسها بنفسها في إطار الاستثمارات، ومن بين فوائد هذا النوع من التمويل ما يلي :

- ارتفاع حقوق المساهمين وتحسين القدرات المالية للمؤسسة دون اللجوء للبنوك والمؤسسات المالية؛
- في فترات ارتفاع الأسعار تصبح التكلفة صفر إذا كانت المؤسسة تدمج تكلفة التمويل ضمن أسعار البيع من خلال تجنب تكافة الفوائد؛
- تحقيق استثمارات الشركة بسرعة لتخصيص تمويلها الذاتي، فالشركة هي الصانع الوحيد للقرارات؛
- يمكن للتمويل الذاتي أن يكون السبب في ارتفاع الأسعار لأننا نلاحظ ارتفاع الهوامش بطريقة تزيد قدرات التمويل الذاتي، فالمؤسسة تستطيع أن تضع نفسها في وضعية عملاقة في سوق تنافسية؛

[1]- Briquet Ferri, **Les plan de financeme,** éditon économica 1997, p :19.

- العمل الرئيسي للتمويل الذاتي يسبب وجود قيود للاستثمارات إذا كانت المؤسسة لا تستطيع الاعتماد على مصادر أخرى للتمويل؛
- يمكن لضوابط الربح الموزع أن يحافظ على مستوى معين لقدرات التمويل الذاتي (في شركات رأسمالية) تستطيع أن تؤدى إلى عدم رضا المس همين.

المطلب الثاني: التمويل البنكي

لقد دعت الضرورة بالنسبة للبنوك في إطار سعيها المتواصل لتدعيم قدراتها التنافسية ومواجهة تحديات عصر العولمة، أن تسعى إلى تقديم خدمات تمويلية مبتكرة من خلال تنويع مجالات توظيف مواردها على أسس تتماشى مع احتياجات العملاء المتعددة ولهذا ظهرت ضرورة إستراتجية ومبادئ تقوم البنوك على أساسها بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الفرع الأول: إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

لقد شكلت زيادة التوسع في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أحد أهم المجالات الخصبة لتطوير النشاط التمويلي البنكي، باعتبار أن هذا القطاع من المؤسسات يشكل غالبية النسيج المؤسساتي في أغلب الدول، حتى تكون إستراتجية البنك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة أكثر فعالية فإنها تتطلب توافر المتطلبات التالية:

- توفير أدوات ودعائم تسيير القروض الموجهة الـ ؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- تطوير وتنمية القدرات الإدارية على تحليل خطر تقديم القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة؛
- إعداد السياسة الا راضية للبنك بما يتماشى والأهداف العامة المسطرة؛
- العمل على توزيع الخطر الائتماني على مختلف النشاطات الاقتصادية؛
- الحث على إنشاء مؤسسات الرأس مال المخاطر ومؤسسات التمويل ا' يجاري؛
- المرافقة والمساعدة الدائمة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة لإنجاز المشاريع الممولة.

الفرع الثاني: مبادئ تمويل البنوك للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

هناك مجموعة من المبادئ التي ينبغي على البنوك إتباعها عند تمويل قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والتي يمكن إيجازها فيما يلي:

- التحليل الجيد للجدارة الائتمانية للمؤسسات طالبة الائتمان؛
- التقييم الجيد لإدارة المؤسسات المراد تمويلها؛
- طلب الضمانات الكافية من أجل دعم المخاطر المرتبطة بعملية التمويل؛
- المتابعة المستمرة لتطوير لمؤسسة، من خلال تنظيم وتبسيط تدفق المعلومات بين المؤسسة والبنك؛
- دراسة المخاطر المرتبطة بالقطاع الذي تنشط فيه المؤسسات المراد تمويلها؛
- تطبيق شروط تمويل تختلف عن المؤسسات الكبير- .

– عياش الزبير، **تأثير اتفاقية بازل 2 على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير تخصص مالية، جامعة العربي بن مهيدي - أم البواقي 011 012 ، ص ص 4 5 .

المبحث الثالث: مصادر التمويل الحديثة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة

المطلب الأول: التمويل بالإيجار وعقد تحويل الفاتورة

الفرع الأول: التمويل بالإيجار

أولا: ماهية ا مويل بالإيجار

في البداية نشير أن هناك اختلاف وتعدد للمصطلحات المترجمة للكلمة الأصلية "**easing**ا" باللغة الانجليزية ولكن مجمل هذه المصطلحات تشير لى نفس الشيء لأي أن الائتمان ا يج ري وأهم هذه المصطلحات، القرض ا يجاري وتمويل الأصول الثابتة...الخ، لقد أضحى الائتمان الايجاري أو الاعتماد الايجاري من الخدمات الشائعة والواسعة الاستعمال في معظم الدول الغربية المتقدمة، بوصفه وسيلة تسمح الحصول على الأصول الإنتاجية اللازمة لاستمرار دوران دولاب العمل والإنتاج وهذا سواء في الفترة القصيرة أو الفترة الطويلة، ويشمل الائتمان الايجاري أصغر الأشياء كجهاز الكمبيوتر والشاحنات إلى الآلات الضخمة كالطائرات، المباني...الخ.

ونتيجة لأهميته فإنه اليوم أصبحت الإدارات المالية للمؤسسات المتوسط ة والكبيرة، حتى المنتجون الصغار في المشروعات الصغيرة يقومون بالمفاضلة بين الاقتراض المباشر من البنوك بشكل خاص والتمتع بخدمة الائتمان الايجاري.

- مفهوم التمويل بالايجار:

- **المفهوم الانجلوسكسوني ANGLOSAKSONI** : يعتبر عقد التأجير التمويلي في الم هوم القـ ني الأنجلـ ـ أمريكي عقدا بين المؤجر والمستأجر، يتضمن إيجار أصول معينة، يتم اختيارها

بواسطة المستأجر مقابل التزامه بالدفع بدل الأجرة المتفق عليها في مواعيد محددة، ولا يعطي عقد التأجير التمويلي للمستأجر الحق، أو يلقي على عاتقه التزاما بتملك الأصول لا خلال مدة الـ قد، ولا بعد انتهاء مدة العقد

د - **المفهوم اللاتيني ATIN'ر** : أما بالنسبة لفرنسا فالتأجير التمويلي (**crédit-bail** ع) يعطى للمستأجر عند نهاية المدة، خيار شراء المال محل العقد – سواء أكان عقارا أم منقولا، فيكتسب ملكية الأصل بسعر منخفض تدخل في تقديره المبالغ التي دفعـ ا المستأجر خلال مدة العقـ .

وهناك من يعرف التأجير التمويلي بأنه "عملية تمويل المعدات أو العقارات للاستخدام المهني، فالتأجير التمويلي يجب أن يكون للاستخدام المستمر وغير مهتلك أي (يجب أن يكون الاستخدام المستدام لتحديد الاستهلاك ما يقرب من جميع الأصول على أن أصل ملموس مؤهل للتأجير) ، بمعنى أن الائتمان الايجاري هو عقد يبرم بين طرفين يسمى الأول بالمؤجر مالك الأصل والثاني المستأجر مستخدم الأصل، حيث يقوم الأول بمنح الثاني حق استخدام الأصل خلال فترة زمنية معينة، ويتم التسديد على أقساط يتفق بشأنها وذلك مقابل قيمة إيجاريه محددة يتم تسديدها في شكل أقساط لنفس الفترة المتفق عليها في العقد المبرم ولعل من أبرز مزايا الاستئجار أن المستأجر يقوم باستخدام الأصل دون الالتزام بشرائه، وهنا يبرز الوجه التمويلي من عملية الإيجار من أنه بدلا من استخدام رأس المال المملوك أو رأس الم ل المقترض كأساس لتمويل عمليات شراء الأصول، فإنه بالإمكان استخدام الاستئجار مباشرة كبديل تمويلي معوض لعملية تحصيل الأموال المرغوبة للاستفادة من خدماتها الاقتصادية ودون الالتزام بشرائه .

- أشكال التأجير التمويلي

- **التأجير التشغيلي:** في هذا النوع من الـ جير يستخـ م المستأجر الأصل خلال مدة زمنية قصيرة مقارنة بالعمر الإنتاجي له، لهذا فإنه ملكية الأصل تبقى في حوزة الجهة المؤجرة بمعنى أنه هناك فصل كامل بين ملكية الأصل الفعلية واستعمال المؤجر للأصل، ويكون هذا التأجير مرفقا

- بسام هلال مسلم القلاب، **التأجير التمويلي**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان الأردن 009 ، ص ص 4 5 .

[2]– Jonathan Berk et Peter Demarzo, **Finance d'entreprise**, distribution de nouveau horizon–ARS, paris, 2008, p:838.

- عبد الجليل بوداح، **بدائل التمويل الخارجي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة**، الدورة التدريبية حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغربيـ ، سطيفـ 5 28 ماي 003 ، الجزائر، ص 0 .

بتقديم خدمات أ. رى، أي ما يعرف باستئجار الخدمات ، فهناك تكون المؤسسة المؤجرة هي نفسها منتج الأصل محل الاهتمام (الآلات، معدات) وتتحمل مسؤولية الصيانة وتوريد قطع الغيار للمؤسسة المستأجرة، ونلاحظ أن الأصل لا يتم إهتلاكه بالكامل لأن فترة التأجير عادة ما تكون أقل من العمر الإنتاجي للأصل وبطبيعة الحال ولا يه مد المؤجر سواء كان مؤسسة تأجير مالكة للأصل أو بنك تدخل كوسيط بشكل ما على إيراده من إيجارات الفترة في تكوين أرباحه، بل يتجه إلى إعادة تأجير الأصل أو بيعه بعد استعادة الأصل من المؤسسة المستأجرة في نهاية فترة التأجير لذا نجد أن إجمالي أقساط الاستئجار لا تساوي تكلفة الأصل محل التأجير (فترة عقد التأجير > العمر الإنتاجي للأصل) ويستخدم هذا النوع من التأجير خاصة في حالات السلع التي تتعرض لتغيرات تكنولوجية سريعة، ما يدفع المستأجر إلى عدم الاحتفاظ بها طيلة فترة عقد التشغيل، كما ينشر استعماله في تأجير السلع والسابق استخدامها كسيارات النقل، الحاسبات الآلية، آلات التصوير...الخ، كما يعطي للمؤسسة المستأجرة حق إعادة الأصل الإنتاجي لمالكه قبل استفاء مدة العقد، مما يسمح لها باستخدام أحدث تكنولوجيا متاحة، وكذلك إمكانية تجريب الأصل ومن ثم تحويل العقد إلى تأجير تمويلي، وفي هذا النوع من التأجير لا يوجد أي خيار للمؤسسة المد تأجرة للشراء من عدمه خلال مدته القصيرة التي عادة لا تتعدى 3 سنوات في الأصول الثابت . كما أن هذا الأسلوب في الاستئجار يهتم بسد حاجات النشاط الاستغلالي من التمويل وبالتالي فهو أكثر ملائمة بالنسبة للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي ينصب جل اهتمامها بمعالجة قضا ا الإنتاج من أجل التسريع في وتيرة النشاط متجنبة في ذات الوقت الآثار السلبية التي تفرضها متغيرات النشاط الاقتصادي المحيطة بها.

د – **التأجير التمويلي:** يعتبر علاقة تعاقدية بمقتضاها يقوم مالك الأصل محل العقد بمنح المؤسسة المستأجرة حق الانتفاع من أصل معين خلال فترة زمنية معينة مقابل مبلغ يدفعه بشكل دوري وهذا العقد غير قابل للإلغاء عكس عقد التأجير التشغيلي، والمؤسسة المستأجرة هي التي تقوم بتحديد مواصفات الأصل الذي تقوم المؤسسة المؤجرة بشرائ ، وتحتفظ هذه الأخيرة بحق ملكية الأصل الرأسمالي، ويكون للمؤجر في نهاية مدة الـ قد أن يختار بين أحد البدائل التالية:

– محمد كمال خليل الحمزاوي، **اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المعارف**، الطبعة الثانية، الاسكندرية، مصر 000 ، ص 123 .

– سمير محمد عبد العزيز، **التأجير التمويلي**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الاسكندرية 000 ، ص 30 .

- ✓ شراء الأصل المؤجر نظير ثمن متفق عليه مع مراعاة ما سبق سداده من قبل المؤسسة المستأجرة إلى المؤسسة المؤجرة من مبالغ خلال فترة التعاقد؛
- ✓ تعيد عقد الإيجار بشروط جديدة يتم الاتفاق عليها بين المؤسستين المؤجرة والمستأجرة مع ا! خذ بعين الاعتبار تقادم الأصل المؤجر؛
- ✓ إرجاع الأصل إلى المؤسسة المؤجرة.

ومن خصائص التأجير التمويلي أن مجموع القيمة الحالية لأقساط الإيجار المدفوعة خلال مدة التعاقد أكبر من قيمة شراء الأصل من المؤجر لأن المؤسسة تضع أقساط الإيجار على أساس استفادة تكلفة تمويلها للأصل المؤجر آخذة بعين الاعتبار وضع هامش ربح يكفي لاستمرار نشاطها، كما نلاحظ مما سبق أنه في التأجير التمويلي عادة يكون هناك ثلاثة أطراف في عملية التعاقد، هذه الأطراف هي:

- ✓ المؤجر: هو الذي يقوم بشراء الأصل المتفق عليه.
- ✓ المستأجر: هو الذي يحدد ما يريد استئجاره.
- ✓ المنتج: هو الذي يقوم بإنتاج الأصل محل التأجير حسب رغبة المستأجر والمؤجر أيضا هو الذي يقوم بإمضاء عقد التصنيع أو الشراء من المنتج بعقد الاشتراط لصالح وقد يدخل في العملية طرف رابع يقوم بالتمويل أي المقرض كالبنك أو مؤسسة تمويلية بتقديم قروض للمؤجر ; هذا حسب الدراسة الائتماني .

– **البيع ثم الاستئجار:** في هذه الحالة تقوم المؤسسة ببيع إحدى أصولها إلى مؤسسة مالية بنك مثلا، وفي نفس الوقت توقع معها اتفاقية لاستئجار هذا الأصل خلال فترة زمنية معينة حسب شروط العقد، يحق للمؤسسة المؤجرة بأن تسترد الأصل عند انتهاء ; قد الإيجار، إن العملية المتبعة في دفع الإيجار تشبه عملية تسديد القرض المرهون بعقار، ففي الحالة الأولى تدفع المؤسسة المستأجرة إلى المؤسسة المشترية (المؤجرة) دفعات (الأقساط) متتالية تساوي في مجموعها قيمة شراء الأصل بالكامل بالإضافة إلى عائد معين على الاستثـ ر للمؤسسة، وفي لحالة الثانية تسدد

– بلعيد بلعوج: **تأجير الأصول الثابتة كمصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجمع الأعمال**، الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، الأغواط الجزائر 9 أفريل 002 ، ص 1. .

المؤسسة المقرضة القرض على دفعات متساوية في فترات متتالية بمقدار يكفي لاستهلاك القرض بالإضافة إلى عائد مناسب للقرض .

- ا **أجير الرفعي:** في هذا النوع من التأجير وضع المستأجر لا يختلف كثيرا عن الصيغ السابقة فذو ملزم بدفع أقساط الإيجار خلال مدة العقد، أما بالنسبة للمؤجر فهو يقوم في هذه الحالة بتمويل هذا الأصل بالأموال المملوكة بنسبة معينة والباقي يتم تمويله بواسطة أموال مقترضة وفي هذه الحالة فإن الأصل يعتبر كرهن لقيمة القرض، وللتأكيد على ذلك فإن عقد القرض يوقع من الطرفين المؤجر والمستأجر رغم أن المؤجر هو المقترض الحقيقي، أما المستأجر هو الذي يستعمل الأصل وقع بصفته ضمانا لسداد، ونشير أن هذا النوع من التأجير عادة يكون في الأصول الثابتة المرتفعة القيم .

هناك من يقوم بالخلط بين كل من التأجير التمويلي والتأجير التشغيلي، لذا سنقوم بالتطرق إلى كل من نقاط التشابه ونقاط الاختلاف من خلال الجدول التالي:

جدول 2 11): أوجه التشابه والاختلاف بين التأجير التمويلي والتأجير التشغيلي

نقاط التشابه	نقاط الاختلاف
- كلاهما يقومان على الفصل بين المنفعة والملكية ومن ثم يبقى المؤجر في كليهما مالك للمال، المأجور والمستأجر التمويلي خيار تملك المال في نهاية المد ؛ - كلاهما تتحدد المدة في العقد على أساس العمر الإنتاجي ويتحمل المستأجر أعباء العقد كالصيانة وتعبئة الهلاك. - في كلا الحالتين ينبغي الحصول على منفعة المعدات "الأموال" اللازمة الإنشاء مشروعه	- عقد التأجير التشغيلي يستخدم لمواجهة الحاجات الطارئة أو عارضة أما عقد التأجير التمويلي يستخدم لتمويل حاجة أصلية في مشروع كتمويل شراء أصول رأسمالية وعقارات كالمصانع والشركات. - يتم عقد التأجير التمويلي بأنه عقد طويل الأجل في الأغلب أما عقد التأجير التشغيلي فيتم بأنه عقد قصير الأجل، وهذا نابع من اختلاف الأموال التي يرد عليها كل منهما.

– سمير محمد عبد العزيز، **مرجع سابق** ص 4′ .

– بلعيد بلعوج، **مرجع سابق** ص 3. .

أو لتحديثه فيلجأ إلى إحدى الشركات المتخصصة في التأجير التمويلي ويبرم معها عقدا يحصل بمقتضاه على الأموال.	- عقد التأجير التمويلي يمنح المستأجر حقا أو خيار بتملك الأموال في نهاية مدة العقد بينما لا يتضمن عقد التأجير التشغيلي خيارا للمستأجر بتملك الأموال. - الأجرة في عقد التأجير التشغيلي لا تغطي إلا نسبة بسيطة من مجموع التكلفة لأن المؤجر يغد ي التكلفة بتأجير الأصل أكثر من مدة، وهذا بخلاف المدة في عقد التأجير التمويلي التي يجب أن تغطي في مجموعه 5 % من تكلفة الأصل بل في بعض الأحيان تغطي المدة المتبقية من العمر الإنتاجي للأصل.

المصدر : محمد عايد الشوابكة، **عقد التأجير التمويل – دراسة مقارنة** - ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الأردن 011 ، ص ص 3 34 .

الفرع الثاني: عقد تحويل الفاتورة (Factoring)

تعود نشأة نظام الفاكتورينغ إلى العصور القديمة مستندين في ذلك أن عقد تحويل الفاتورة مصدره هو عقد الوكالة الذي عرف منذ القدم وتطور بتطور الظروف الاقتصادية، ـ يث كان الوكيل قديما يقوم بتسويق سلع الصناع والتجار متجولا بها عبر البلدان باحثا عن مشترين لها.

مع تطور الظروف وتعقدها أصبح يمثل دور الضامن للمشتري لدى البائعين وبالتالي يحل محلهم في الوفاء عند الاستحقاق، كما أن تطور عقد تحويل الفاتورة فيما بعد مع بداية 960 م مع إنشاء أول مؤسسة مصرفية متخصصة في هذا النظام في أوروبا كفرنسا، ألمانيا، النمسا، بلجيكا، بلغاريا، الدنمرك، إسبانيا، إيطاليا، النرويج، تركيا، هولندا، البرتغال، المملكة المتحدة، السويد، سويسرا،...الخ، لينتشر فيما بعد في دول كثيرة عبر العالم الو.م.أ، ـ ندا، البرازيل، الشيلي، المكسيك، الصين، كوريا

الجنوبية، هون كونغ، اليابان، سنغافورة، إضافة إلى الدول العربية كالإمارات العربية المتحد ، لبنان، المغرب، تونس والجزائر .

أولا: التمويل بعقد تحويل الفاتورة

هناك من يعتبر عقد تحويل الفاتورة بأنه تقنية مالية تسمح بتحويل الدين التجاري إلى ما يسمى بمؤسسة الفاكتور، حيث تقوم هذه الأخيرة بتحمل التكاليف من أجل ضمان أحسن نهاية لهـ ، وهناك من يعرفه بأنه "عملية تسمح للمؤسسات بالتمويل شروط الدفع لعملائها، فالذي يقوم بهذه العملية يستطيع منح ثلاثة خدمات رئيسية شرط أن تكون هناك رقابة أو متابعة إدارية لمستحقات العملاء وتغطية المبلغ ضد التأخر عن سداد مستحقاته، وأخيرا دفع العميل التمويل مسبق ، إذن تعتبر مشكلة تحصيل الحقوق التجارية أحد عوامل المنشآت التجارية الصغيرة والمتوسطة لحجم، مما يعرضها لأخطار الإفلاس والتصفي ، ومن ثم التأثير السلبي على الاقتصاد فالمؤسسة عندما تقدم على بيع منتجاتها عن طريق الأوراق التجارية يتعين عليها انتظار اجل الاستحقاق من ثم تحصيل قيمة البضاعة المباعة، لكن ما يحدث هو أن المؤسسة قد تحتاج إلى السيولة خلا ل تلك الفترة سواء للوفاء بالالتزام للغير أو لتحقيق طموحات التطور التي تفرضها طبيعة المنافسة التجارية، وهذا ما يجعل المؤسسة أمام خيارين: إما أن تشترط على مدينها الالتزام بالوفاء الفوري للثمن، وهنا تكون النتيجة ركود البضاعة وعجز المؤسسة عن تصريف منتجاتها، و ن ينتظر اجل الاستحقاق ويحصل على قيمة البضاعة لكن هذا يعيق المؤسسة ويقف حائلا أمام وفائها بالتزاماتها المختلفة، كما أن قيام المؤسسة بتحصيل قيمة الأوراق التجارية بنفسها من العملاء يتطلب من المؤسسـ ة جهدا وإمكانيات مالية للتحصيل مما يرهق ميزانية المؤسسة.

ثانيا أنواع عقد تحويل الفاتورة

- طلحي سماح، **دور البدائل الحديثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسط – مع الإشارة لحالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم التسيير تخصص مالية، جامعة العربي بن مهيدي – أم البواقي 013 014 ، ص 71. .

[2]- Florence Fernandez, Michel Lozato Paula Mandez, **Assistant de gestion PME-PMI,** 7 éme édition, Dunod, Paris, 2007, p : 237.

[3] - T.GAVRROY, J.HATERT, J.C.JUNGELS, **comment financer la croissance de mon entreprise,** édition des CCI SA esplanade de l'europe, 2 Bte 5 a 4020 liège Belgique, 2010, p :37.

- خدمة كاملة: يقصد بها أنه إلى جانب قيام الفاكتور بالعملية يقوم بإبلاغ مدين عملية بمسك دفاتر العميل، القيام بتحصيل مباشر من طرف مدين العمل.
- خدمة كاملة ما عدا تحمل المخاطرة.
- خدمة جزئية: تتضمن فقط التمويل وإبلاغ مدين العميل.
- خدمة كاملة ما عدا التمويل.
- خدمة التمويل فقط.
- خدمة جزئية تتضمن التمويل والمخاطرة أحيانا .

ثالثا : تكلفة عقد تحويل الفاتور :

يتقاضى الفاكتور (مؤسسة متخصصة وبنك) نوعين من العمولة (عمولة عامة، وعمولة خاصة) تتمثل فيما يلي :

- **العمولة الخاصة:**

ويسميها البعض عمولة التعجيل أو عمولة التمويل، وتحتسب عن المدة الفاصلة بين تاريخ سحب العميل لمبالغ الائتمان وتاريخ استحقاق الفواتير، ويتم تحديد سعر الفائدة بناءا على سعر الأساس المصرفي، أو في ضوء متوسط معدل الفائدة الشهري في سوق النقد، ولا يجوز أن يفوق الحد الأقصى المقرر قانونا للفائدة الاتفاقية.

- **العمولة العامة :**

[1] عبد الجليل بوداح، **مرجع سابق** ص 43.

– هشام الفضلي، **الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية، أعمال المؤتمر السنوي لكلية الحقوق بجامعة بيرت العربية**، الجزء الثاني، منشورات الحلبي الحقوقية، بيروت لبنان 2002 ، ص 1043.

يدفع العميل مقابل الخدمات الإدارية التي يقدمها له الفاكتور، وتتراوح نسبة العمولة الخاصة بين 5. % و % أما العمولة العامة فتتراوح ما بين 1. % و 5. % كما أن هناك نقاط تشابه بين التأجير التمويلي وعقد تحويل الفاتورة عقد تحصيل الدين ، وهذا ما يبينه الجدول التالي:

جدول 2 2( ): نقاط التشابه والاختلاف بين التأجير التمويلي وعقد تحويل الفاتورة

نقاط التشابه	نقاط الاختلاف
· كليهما من عقود التمويل القائم على الاعتبار الشخصي. · كليهما أيضا يشكلان عملية تنقسم إلى علاقات مختلفة ثنائية الأفراد	- محل العقد: ففي حين أن محل التأجير التمويلي آلات ومعدات منقولة وعقارات فإن محل عقد تحصيل الديون نقود على هيئة ذمم وديون لدى المشتري (المدين). - التمويل: والذي يكون على صورة تمويل نقدي في عقد الفاكتورينغ يكون بصورة تمويل عيني في عقد التأجير التويلي.

المصدر : محمد عايد الشوابكة، **مرجع سابق** ص 9؛ .

رابع : خصائص عقد تحويل الفاتورة:

يتبين من التعريف السابق أنه يتمتع بالخصائص التالية:

- أنه عقد تحصيل للديون وهو بهذه الصفة بمثابة عقد تمويل للدائنين بثمن ديونهم غير المستحقة أو غير المحصلة؛
- أنه من العقود القائمة على الاعتبار الشخصي؛
- أنه عملية تمويلية تنقسم إلى علاقات مختلفة ثنائية الأطراف .

المطلب الثاني: رأس ا مال المخاطر وأسواق المال

الفرع الأول: تمويل عن طريق رأس ا مال المخاطر

– محمد عايد الشوابكة، **مرجع سابق** ، صر 9؛ .

يشكل رأس المال المخاطر أحد الوسائل الفاعلة الذي يتناسب نشاطه ومستوى تدخلاته مع طبيعة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة، نظرا لارتباط نشاطه بالمجالات ذات المخاطرة العائد المتوقع الكبير، أين يتخذ التمويل شكل المساهمة في رأسمال المؤسسة لفترة زمنية محددة لا تتعد: 7 سنوات، وبعد تقديم الدعم الفني والمالي تنسحب الشركة عن طريق بيع حصتها في السوق ما هو منصوص عنه في مختلف التشريعات.

أولا تعريف ونشأة رأس المال المخاطر

قبل تعريف رأس مال المخاطر، سنتطرق أولا إلى تعريف المخاطر حيث نعرفها على أنها: "احتمال حدوث نتائج غير مرضية ، أما التمويل عن طريق رأس مال المخاطر هو "عبارة عن أسلوب أو تقنية لتمويل المشاريع الاستثمارية بواسطة شركات تدعى بشركات رأس المال المخاطر، وهذه شركات تدعى بشركات رأس المال المخاطر، وهذه التقنية لا تقوم على أساس المشاركة، حيث يقوم المشارك بتمويل المشروع من دون ضمان العائد ولا مبلغه"، وبذلك فهو يخاطر بأمواله، ولهذا نرى بأنها تساعد أكثر المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجديدة أو التوسعية التي تواجه صعوبات في هذا المجال حيث أن النظام المصرفي يرفض منحها القروض نظرا لعدم توفر الضمانات، وفي هذه التقنية يتحمل المخاطر (المستثمر) كليا أو جزئيا الخسارة في حالة فشل المشروع الممول، ومن أجل تخفيض ، ن حدة المخاطر فإن المخاطر لا يكتفي بتقديم النقد فحسب بل يساهم في إدارة المؤسسة بما يحقق تطورها ونجاحه .

أما بالنسبة لنشأة الحديثة لرأس المال المخاطر فتنتسب إلى الجنرال الفرنسي "دوريو **ORIOT** " الذي أنشأ في أمريكا عام 946 م أول مؤسسة متخصصة في رأس المال المخاطر في العالم وهي مؤسسة (**merican research and development**،)، والتي تخصصت في تمويل المنشآت الاقتصادية الإلكترونية الناشئة، حيث استطاعت من خلال تلك المنشآت تجميع نحو 2.5 مليار دولار تضاعفت بـ د 10 سنوات في نهايا 1987 نحو 29 مليار دولار، أما في أوروبا فقد تأسست في

- أحمد بوراس، **مرجع سابق** ص 8 .

- بر ش السعيد، **رأس المال المخاطر بديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر · دراسة حالة شركة OFANANCE**، مجلة الباحث العدد أ ، جامعة باجي مختار 007، عنابة، ص .

بروكسل عام 1983 الجمعية الأوروبية لرأس المال المخاطر، ثم انتشرت هذه الفكرة في كل دول العالم وأصبحت وسيلة تمويلية مهمة جدا تلعب دورها في دعم وتمويل المنشآت الاقتصادية وتعمل على المساهمة في تحقيق النمو الاقتصادي، ويلعب بعضهم رأس المال المخاطر على أنه تقنية خاصة في التمويل والتي لا تقوم على تقديم النقد فحسب، بل أيضا على تقديم المساعدة في إدارة الشركة الشركة بما يحقق تطور المنشأة.

ثانيا: شركات تمويل رأس المال المخاطر

إن المشروعات الصغيرة ذ ت احتمالات النمو المرتفعة بحاجة لتمويل معتبر نسبيا، حيث تتضمن المخاطر المحيطة بأي نوع آخر من الأعمال والمشروعات، لذلك فإن هذا النوع من مصادر التمويل المتخصصة في توفير رأس المال اللازم لهذه المشروعات ذات المخاطر العالي ، والمتمثلة في شركات تمويل رأس المخاطر أصبح ذو أهمية قصوى سواء لدى الأكاديميين والباحثين أو لدى الممارسين .

الشكل 2 1( ): مبدأ عمل شركات رأس مال المخاطر

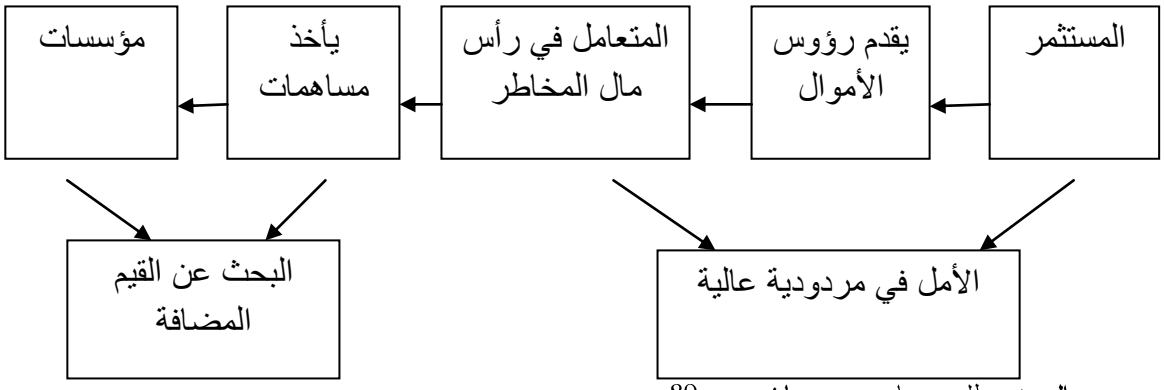

المصدر : طلحي سماح، **مرجع سابق** ، ص 89. .

ثالثا: عيوب رأس مال المخاطر

- أحمد بوراس، **مرجع سابق** ص ص 24 25. .

- تدخل شركات رأس مال المخاطر في القرارات وسياسات المشروع وتوجيه مساره وذلك باعتبارها شريكا ومالكا لجزء من رأس المال؛
- ارتفاع نسبة الأرباح التي تطالب بها شركات رأس مال الخاطر الممولة في حالة نجاح المشروع لاسترداد حصص المخاطرين مقابل المتابعة، المجازفة والمخاطرة المرتفعة التي تحملوها، والتي كان من الممكن أن تعرضهم لفقدان كافة أموالهم التي شاركوا بها في المشروع؛
- ارتفاع درجة المخاطرة في المنشآت الممولة برأس مال المخاطر .

الفرع الثاني: التمويل عن طريق الأسواق المالية (بورصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة)

التمويل عن طريق الأسواق المالية هو إحدى أشكال التمويل بالأموال الخاصة، إذ يسمح بتحقيق العديد من المزايا كالإشهار وتشتيت سلطة اتخاذ القرار داخل المؤسسة، وغالبا ما اقتصر هذا لشكل على القيم الكبيرة فحسب، لكن التطورات التي شهدها نشاط المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتميزه بالمخاطرة العالية والنمو السريع، أصبحت البنوك عاجزة عن احتواء تلك المخاطرة، وبالتالي ظهور البديل المتمثل في الأسواق المالية التي تراعي عملية تمويلها عنصر المخاطرة ,تعالج إشكالية عدم تماثل المعلومات.

أولا: نشأة وتطور الأسواق المالية

يتمثل الهدف من التطرق إلى هذا العنصر في إبراز حداثة هذا النمط من التمويل وسهولة تطبيقه بالنظر إلى تجارب بعض الدول، وإمكانية استفادة المؤسسة الصغيرة والمتوسطة من المزايا التي يقدمها للتوسع والاستقرار، خاصة بعد صدور التشريعات المحفزة على دخول هذا النوع من المؤسسات إلى الأسواق المالية بشروط بسيطة، حيث تعتبر الأسواق المالية الخاصة بتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بمثابة أسلوب جديد وبديل للأسواق البنكية، حيث فتحت المجال أمام متعاملين جدد بشروط بسيطة، إذ ظهرت كنتيجة لعوائق التمويل البنكي من جهة ومحاولة تقليد النجاح المحقق من طرف السوق المالي **NASDAQ** الذي أنشئ في سنة 971 ، وسمح لشركات رأس مال المخاطر بتمويل

- طلحي سماح، **مرجع سابق** ص 96 .

المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي تتميز بالطور والإبداع التكنولوجي و إمكانية التوسع الكبير في المستقبل، انتقلت الأسواق المالية المتخصصة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من الولايات المتحدة الأمريكية إلى أوروبا بدءا بإيطاليا في سنة 978. ، ثم المملكة المتحدة في سنة 981 ، وذلك بإنشاء (**Jnlisted Securities Market .U.S.M**) الذي تتداول فيه قيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي يتوقع منها تحقيق عوائد كبيرة في المستقبل، وفي سنة 1995 تم إنشاء السوق المالي A.I.M (**lternativ Investment Market**) وهو ول سوق لرؤوس الأموال متخصصة في تداول وتسعير قيم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، وعرف هذا السوق تطورا كبيرا بعد سنة 2000 خاصة في سنة 005! ، ويرجع مفتاح تطوره إلى تسعيره للعديد من الشركات الأجنبية ، فمن بين الوظائف الاقتصادية للبورصة تنمية الادخار عن طريق تشجيع ! ستثمار في الأوراق المالية وتشجيع المدخرات للاقتصاد القومي، والمساعدة في تحويل الأموال من الفئات التي لديها فائض إلى الفئات التي لديها عجز، المساهمة في دعم الائتمان الداخلي والخارجي حيث أن عملات البيع والشراء في بورصة الأوراق المالية تعد مظهرا من مظاهر ا ئتمان الداخلي .

ثانيا: بورصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة

- **التعريف ببورصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة:** قبل التعريف ببورصة لمؤسسات الصغيرة والمتوسطة سنتطرق إلى معنى كلمة بورصة، فمعناها تعاظم الدول الاقتصادية للأسواق المالية إذ أطلق عليها مصطلح بورصة، والذي انتشر في معظم دول العالم ويرجع بعض الكتّاب كلمة بورصة إلى معنيين:

- المعنى الأول: هو اسم أحد كبار التجار الأغنياء وكان اسمه (فاندي بورص **/ande burse**) ولذلك أطلق لفظ بورصة على المكان الذي يجتمع فيه التجار وتتم فيه عمليات البيع والشراء.

- العايب ياسين، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري بقسنطينة، 010 011 ، ص ص 95 96!.

- سليم الياس، **البورصة وتجارة الأسهم**، الطبعة الأولى، مركز الشرق الأوسط الثقافي للطباعة والنشر والترجمة والتوزيع، بيروت، بدون سنة، ص ص 4 5.

- المعنى الثاني: فندق في مدينة بروج كانت تزين واجهته عملة عليه ثلاث أكياس وكان يجتمع فيه عملاء مصرفيين ووسطاء ماليين لتصريف الأعمال .

بعد التطرق إلى معنى كلمة بورصة يمكن تعريف بورصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة على أنها "تلك السوق المخصصة لتداول أسهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والآخذة في نمو رأسمالها وغير المؤهلة لدخول الأسواق الرئيسية التي تمول المشروعات الكبيرة والضخمة"، أو "هي تلك السوق المنظمة للأسهم العادية التي تركز على المشروعات الصغيرة والمتوسطة والتي تتميز بانخفاض الأعباء الإدارية كمبدأ يحكم عملها وعملياتها".

- مؤشرات أداء بعض بورصات المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في العالم:

- بورصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في بريطانيا: نشأت عام 1995 من القرن الماضي، ولا توجد في هذه البورصة حد أدنى لعدد أو حجم أو عدد المشاركين أو حاملي الأسهم، والمؤسسات ليست في حاجة لوجود خط تمويل مسجل ، وتوجد في هذه البورصة 1600 مؤسسة مسجلة وبلغ إجمالي حجم التداول والمعاملات 61 مليار دولار أمريكي.
- بورصة المشروعات الصغيرة في إيطاليا: أنشأت عام 2001 وتشير المعلومات المتاحة أن هذه البورصة معقدة كثيرا في قواعد تنظيم وإدخال المؤسسات الصغيرة والمتوسطة بدرجة أكثر من المشروعات التي تعمل في الأسواق الرئيسية لتوفير المزيد من الحماية للمستثمرين وتضم حوالي 76 مؤسسة مسجلة فيها، ويبلغ قيمة حجم التداول السنوي حوالي 30 مليار دولار أمريكي وحجم السوق تبلغ 32 مليار دولار.
- بورصة المشروعات الصغيرة في كوريا: أنشأت في 966 ، وتتميز بأنها تأثرت بالنمو الكبير والضخم لقطاع التكنولوجيا في كوريا، وتضم 962 مؤسسة مسجلة فيها، وتبلغ قيمة حجم التداول والمعاملات السنوية في المتوسط 450 مليار دولار وحجم السوق 780 مليار دولار ويبلغ معدل النمو السنوي لهذه السوق أكثر من 4.5 % عام 2005 وتعتبر من أكبر معدلات النمو في بورصات العالم المثالية.

- خالد أحمد فرحان المستهداني ورائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، **مدخل إلى الأسواق المالية**، دار الأيتام للنشر والتوزيع، الأردن 2013، ص ص 61 63.

– قواعد قيد تداول الأوراق المالية المصدرة من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- تحديد الرعاة المعتمدين: يتم قيد الأوراق المالية من المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال ،عي المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الراغبة في قيد أوراقها المالية كما يتولى المسئولون متابعة التزام المؤسسة بقواعد ومعايير القيد والإفصاح على أن يستمر التزام الراعي لمدة لا تقل عن سنتين من تاريخ القيد، والرعاة المعتمدون هم على النحو التالي:

– المؤسسات التي تقوم مزاولة الأنشطة التالية:

- نشاط الاستشارات المالية؛
- ترويج وتغطية الاكتتاب في الأوراق المالية؛
- البنوك التي يمكن أن تعمل كراعي معتمد في بورصة المشروعات الصغيرة والمتوسطة.

د - تحديد دور الرعاة المعتمدين في النقاط التالية:

- تقديم الاستشارات والنصح للمؤسسات الصغيرة و متوسطة في مرحلة استكمال كافة إجراءات القيد والإيداع المركزي؛
- تقديم الاستشارات والنصح للمؤسسة في عملية طرح الأسهم للاكتتاب سواء كان عام أو خاص وعرضها في الوقت المناسب؛
- تقديم الاستشارات والنصح للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة في كيفية الالتزام بقواعد الإفصاح والمـ افظة على استمرار قيدها بالبورصة.

– شروط قيد الأوراق التي تصدرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة:

- أن تكون الأوراق المالية مودعة بنظام الإيداع والقيد المركزي؛
- ألا يتضمن النظام الأساسي للمؤسسة أو شروط الإصدار أية قيود على تداول الأوراق المالية المطلوب قيدها؛
- أن تقوم المؤسسة المصدرة للأوراق المالية قد أصدرت القوائم المالية الخاصة بها لسنة مالية واحدة على الأقل سابقة على تاريخ طلب القيد؛

- ألا تقل حقوق المساهمين في السنة المالية السابقة لتاريخ طلب القيد عن 0 % من رأس المال المدفوع؛
- ألا تقل عدد الأوراق المالية المصدر ة والمطلوب قيدها عن 100 ألف سهم؛
- ألا تقل الأوراق المالية المطروحة للتداول بالبورصة عن 0 % من مجموع الأوراق المالية المصدرة وألا يقل عدد المساهمين مز 25 مساهم.

ويجوز للجنة قيد الورقة المالية ولو لم يتوافر فيها هذا الشرط على أن تتعهد المؤسسة باستيفاء هذا شرط خلال سنة على الأكثر من تاريخ العقـ .

خلاصة

إن هذا الإطار النظري الذي يقوم على أساس فرض أساسي مفاده أن مختلف مصادر التمويل سواء الداخلية منها أو الخارجية متاحة أمام المؤسسات بالتساوي غير صحيح، لأن الواقع العملي يعكس صورة مغايرة تماما للافتراضات النظرية، حيث نجد أن المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تواجه العديد من العراقيل التمويلية والتي تحد من قدرتها على تلبية احتياجاتها المالية المختلفة من مختلف

[1]- ريحان الشريف ، بومود إيمان، **بورصة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أحدث مصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسط – تسليط الضوء على فتح صحن بورصة الجزائر أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، جامعة عنابة 012 ، ص ص 0 .

المصادر، إذ يعد التمويل من أهم المشاكل الذي يواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والذي يرتبط خاصة في الدول الا مية بضعف القطاع المالي والمصرفي ومحدودية خدماته لمثل هذا النوع من المؤسسات كارتفاع أسعار الفائدة وانعدام المؤسسات المصرفية وعدم تمكنها من طرح الأسهم والسندات في السوق المالية بسبب الشروط المطلوبة للدخول في البورصة والتي لا تتوفر إلا في المؤسسات الكبيرة.

تمهيد

تحتل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة كافة إشكالها ونشاطاتها مكانة هامة في سياسة الإنعاش الاقتصادي الذي انطلقت فيها الجزائر منذ مطلع السبعينات، وهذا باعتبارها قطاعا حيويا في السياسة الاقتصادية الجديدة.

وفي هذا الإطار تحاول الجزائر وضع إجراءات دعم لتطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف القطاعات الاقتصادية وذلك من أجل تجاوز العراقيل خاصة التمويلية منها التي تحد من تطورها ومساهمتها في الاقتصاد الوطني، حيث ظهرت إشكالية التمويل في الجزائر كمشكلة ت تاج إلى دراسة بعدما أشار العديد من الباحثين الجزائريين إلى أن تعثر المؤسسات الاقتصادية الجزائرية راجع إلى الاحتلال في الهياكل المالية وانخفاض الكفاءة التسييرية والتسويقية وكذلك نتيجة التوسع الشديد في الاقتراض بسبب قصور الموارد الذاتية، وما يترتب عليه من ع م قدرة هذه المؤسسة على سداد أقساط القروض وفوائدها، مما يؤثر ذلك سلبا على كفاءة وفعالية أدائها لذا يهتم هذا الفصل بدراسة وتحليل أثر التمويل على المؤسسة محل الدراسة، ولهذا الغرض تم تقديم هذا الفصل إلى ثلاث مباحث، حيث يتم التطرق في المبحث الأول إلى واقع المؤ، سات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، ويتم الحديث في المبحث الثاني عن تقديم المؤسسة محل الدراسة أما المبحث الثالث الإجراءات المنهجية وتحليل النتائج.

المبحث الأول: واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر

كان لسياسات دعم وتطوير المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التي اعتمدتها الجزائر خلال العشرية السابقة، دورا كبيرا في تطوير هذا القطاع وزيادة مساهمته في الاقتصاد الكلي الوطني وهذا ما سنعمل على توضيحه من خلا هذا المبحث.

المطلب الأول: وضعية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر ـلال الفترة 010 016!).

يقتصر هذا المبحث على دراسة وتتبع تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة خلال الفترة الممتدة بين نهاية 2010 ، السداسي الأول 016!، لما لها من مستجدات في دراسة التنمية الاقتصادية فقد رزت مؤشرات جديدة ذات دلالة للتوجهات الاقتصادية العملية، وأهم هذه المؤشرات "معدل نمو تعداد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة" الذي أصبح يستقطب الملاحظين، وأصحاب القرار من اقتصاديين وسياسيين.

الفرع الأول: تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر خلال الفترة 010 016!).

يمكن توضيح تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر من خلال الجدول والشكل التاليين:

جدول رقم) – تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة 010 – 016! .

طبيعة المؤسسة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
المؤسسات الخاصة	618515	658737	711275	777259	851511	934037	1013637
المؤسسات العمومية	557	572	557	557	542	532	438
المجموع	619072	659309	711832	777818	852053	934569	1014075

المصدر : من إعداد الباحث بالاستعانة بموقع الوزارة (http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique).

الشكل رقم) – تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة 010 – 2016 .

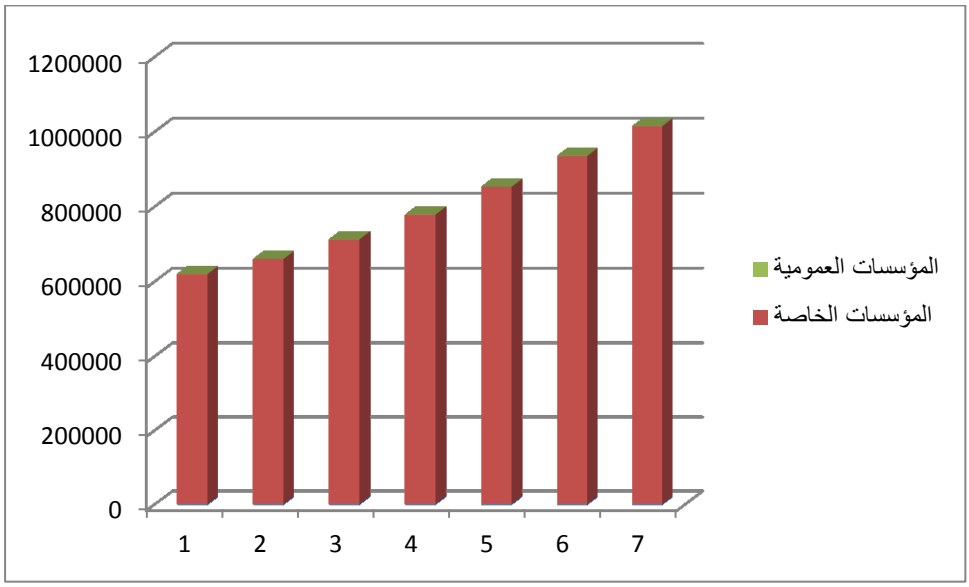

المصدر : من إعداد الباحث بالاستعانة بموقع الوزارة (http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique).

من خلال الجدول رقم) والشكل البياني رقم) نلاحظ تطور كبير لمجموع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ارتفع من 619072 مؤسسة خلال سنة 2010 إلى 1014075 مؤسسة خلال سنة 2016 أي بنسبة 3.8 % وهي نسبة كبيرة ويمكن إرجاع ذلك إلى تشجيع الدولة على إنش ء هذا النوع من المؤسسات، وذلك من خلال تنويع وسائل الدعم وتوفر الدولة على الأموال نتيجة ارتفاع أسعار البترول وبالتالي وفرة مصادر التو يل ومن خلال برامج الإصلاحات التي تبنتها الدولة خلال هذه الفترة الاقتصادي هذا بصورة عامة.

ومن جهة أخرى من خلال تفحص الجدول والشكل البياني نجد أن المؤسسات الخاصة هي المهيمنة إذا ما قورنت بالمؤسسات العمومية ، حيث بلغت نسبتها في سنة 2010 حوالي 91.0 % ويمكن إرجاع ذلك إلى الامتيازات والإجراءات الحكومية، من أجل تنويع الاقتصاد الجزائري من خلال التشجيع على إنشاء المؤسسات الخاصة، ومن الملاحظات الأخرى يمكن القول أن المؤسسات العمومية

تعرف تناقص إذا قورنت بسنة 2010 ، ويمكن إرجاع ذلك إلى شطب بعض المؤسسات من سنة إلى أخرى وذلك لسبب عدم قدرتها على البقاء والاستمرار والمنافسة الشديدة من القطاع الخاص.

الفرع الثاني: تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط.

يمكن إبراز الأنشطة التي تمارسها مختلف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة المتواجدة في الجزائر لفترة 010 016!) من خلال الجدول الشكل التالي:

جدول رقم !) – تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط للفترة 010 016! .

مجموعات فروع النشاط	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الفلاحة والصيد البحري	3806	4006	4277	4616	5038	5625	7094
خدمات ذات الصلة بالصناعة	1870	1956	2052	2259	2439	2639	3201
البناء والأشغال العمومية	129762	135752	142222	150910	159775	168557	169124
الصناعة التحويلية	61228	63890	67517	73037	78108	83701	99275
الخدمات	172653	186157	204049	228592	251629	277379	298692
المجموع	369319	391761	420117	459414	496989	537901	577386

المصدر : من إعداد الباحث بالاستعانة بموقع الوزارة (http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique).

الشكل البياني رقم ( ) – تطور نسب المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط للفترة 010 016 .

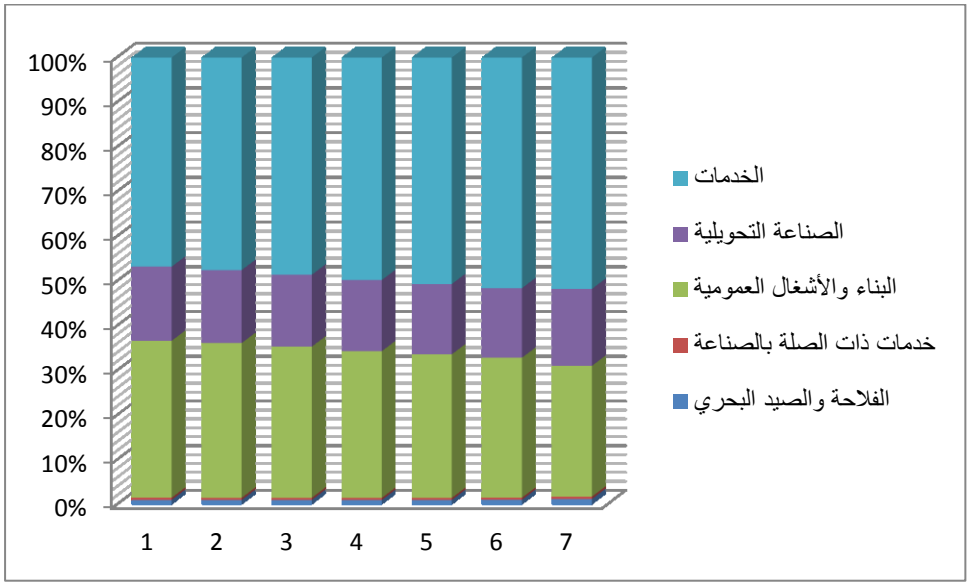

المصدر : من إعداد الباحث بالاستعانة بموقع الوزارة (http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique).

من خلال الجدول رقم ( ) والشكل البياني رقم ( ) نلاحظ أن قطاع الخدمات هو القطاع المهيمن على باقي القطاعات، حيث يمثل حوالي 73. % سنة 016 ، ثم يليه قطاع البناء والأشغال العمومية بـ 29. % من نفس السنة، ثم يليه قطاع الصناعة بنسبة 19. % أما قطاع الفلاحة والصيد البحري وخدمات ذات الصلة بالصناعة فيمثلان نسب ضئيلة جدا، ويمكن ذلك إلى ما يلي:

- ✓ يعتبر قطاع الخدمات من القطاعات التي لا تتطلب أموال كثيرة ولا تقنيات لهذا السبب يعتبر هذا القطاع محل إنشاء مؤسسات صغيرة ومتوسطة، حيث يشمل هذا القطاع الفروع التالية: النقل والمواصلات، التجارة، والإطعام، خدمات للعائلات، مؤسسات مالية، أعمال عقارية، خدمات للمرافق الجماعية.
- ✓ تمركز المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في قطاع البناء والأشغال العمومية يمكن إرجاعه إلى السياسات التي اعتمدتها الدولة في مجال بناء السكن لتدارك التأخر في إنجاز المشاريع الخاصة بهذا

القطاع وكذلك سياستها التموينية لتحسين الظروف الاجتماعية للمواطنين (السكن، الطرقــ بناء السدودــ المستشفيات، المدارس ... الخ).

الفرع الثالث: توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب الجهات.

سنحاول من خلال الجدول رقم ( ) والشكل رقم ( ) الأتيين إظهار توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في مختلف مناطق الجزائر.

جدول رقم ( ) – توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب الجهات للفترة 010 2016 .

الجهات	2010	2011	2012	2013	2014	2015	2016
الشمال	219270	232664	248985	316364	344405	373337	401231
الهضاب العليا	112335	119146	128316	102533	108912	118039	126051
الجنوب	37714	39951	42816	40517	43672	46525	50104
المجموع	369319	391761	420117	459414	496989	537901	577386

المصدر : من إعداد الباحث بالاستعانة بموقع الوزارة (http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique) .

الشكل البياني رقم ( ) – توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب الجهات لسنة 2016 .

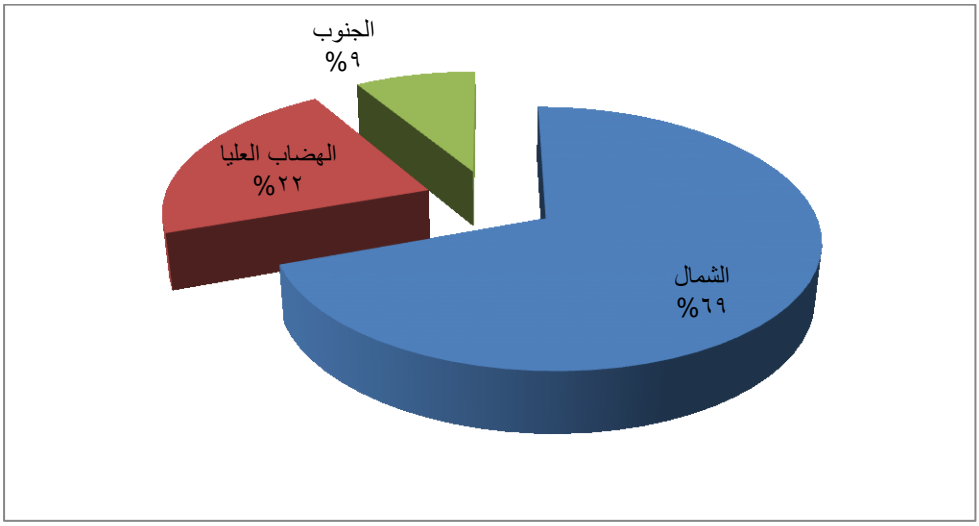

المصدر : من إعداد الباحث بالاستعانة بموقع الوزارة (http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique).

من خلال الجدول رقم ( ) والشكل البياني رقم ( ) عدم توازن في توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة عبر جهات الوطن خلال سنوات الفترة المدروسة، إذ نلاحظ التمركز المكثف للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتركزها في شمال الوطن، ويمكن إرجاع ذلك إلى توفر جهة الشمال على موقع جغرافي هام يتمثل في القرب من الموانئ، وبالتالي تسهيل عملية الاستيراد، بالإضافة إلى توفرها على اليد العاملة المؤهلة، الكثافة لمرتفعة وبالتالي سهولة في تسويق المنتجات بمختلف أنواعها في حين تحتل الهضاب العليا لمرتبة الثانية، يليها الجنوب ، إن عدم التوازن قد يمثل خطرا كبيرا على تحقيق التنمية الجهوية، فالتوازن الجهوي يعتبر أحد أهم مؤشرات التنمية إذ يعتبر على تثمين الموارد المتاحة بنفس الكيفية.

المطلب الثاني: دور ومساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الوطني.

يعود التركيز على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة إلى الخصوصيات التي تتميز بها هذه الأخيرة فسهولة إنشائها وحجمها الصغير يجعلها أكثر مرونة وسهلة التسيير، مما يمكنها من أداء وظيفتها تلخيص دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من خلال مساهمتها في التشغيل وفي خلق القيمة المضافة والناتج الداخلي الخام وكذلك المبادلات الخارجية كما يلي:

الفرع الأول: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ا شغيل .

إن قطاع المؤسسات الص غيرة والمتوسطة هو أكبر القطاعات المستقطبة لليد العاملة، ومن أكبر المساهمين في خلق مناصب العمل وبالتالي المساهمة في حل مشكلة من أكبر المشاكل التي تعترض طريق التنمية، حيث بلغ عدد المناصب الشغل لدى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نهاية السداسي الأول من سنة 2016 ما يعادل 2487914 منصبا، والجدول التالي يوضح عدد المناصب المصرح بها الفترة الممتدة بين 2010 إلى غاية السداسي الأول 2016 .

. دول رقم ا) – المناصب المصرح بها حسب طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في لفترة الممتدة من سنا 2010 إلى غاية السداسي الأول من 2016 .

طبيعة المؤسسة	2010	2011	2012	2013	2014	2015	1 داسي 2016
مؤسسات خاصة	1577030	1676111	1800742	1953636	2110665	2327293	2452216
مؤسسات عمومية	48656	48086	47375	48256	46567	43727	35698
المجموع	1625686	1724197	1848117	2001892	2157232	2371020	2487914

المصدر : من إعداد الباحث بالاستعانة بموقع الوزارة (http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique).

نلاحظ من خلال الجدول .) أن هناك تزايد مستمر في ناصب الشغل التي توفرها المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، فمع نهاية السداسي الأول من سنا 2016 وصل عدد مناصب الشغل المصرح بها 2452216 منصبا على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة و 35698 على مستوى المؤسسات العمومية.

كما يمكن ملاحظة الحصة الكبيرة للمؤسسات الخ صة من حيث عدد مناصب الشغل التي توفرها، فمع نهاية السداسي الأول من سنة 2016 كانت 3.56 % من المناصب المصرح بها موجودة على مستوى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة، وذلك بسبب السياسة المنتهجة من طرف السلطات الجزائرية والتي حولت اهتمامها من المؤسسات الكبيرة إلى المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومن المؤسسات العمومية إلى المؤسسات الخاصة.

الفرع الثاني: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في خلق القيمة المضافة.

إن دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة لا يقتصر فقط على الجانب الاجتماعي من خلال توفر مناصب الشغل والتقليل من معدلات بطالة، وإنما ساهم أيضا في تحقيق التنمية الاقتصادية من خلال المساهمة في القيمة المضافة.

جدول رقم 03 – مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة.

	2009	2010	2011	2012	2013	2014
القيمة المضافة	1151.6	1279.47	1444.63	1651.55	1870.6	1870.6

المصدر : من إعداد الباحث بالاستعانة بموقع الوزارة (http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique).

لقد عرفت مساهمة القطاع في خلق القيمة المضافة ارتفاعا مستمرا بنسب جد معتبرة، فقد بلغت قيمة المساهمة 1444.63 مليار سنة 2011 بعدما كانت 1151.6 مليار دينار سنة 2009 بينما بلغت مساهمة القطاع 1651.55 مليار دينار سنة 012، أما سنة 2013 2014 فقد وصلت قيمة المساهمة 1870.6 مليار دينار.

عرفت القيمة المضافة على أنها المؤشر الأساسي لخلق الثروة التي يحققها القطاع بشكل عام.

الفرع الثالث: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات .

باعتبار أن قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة هو من القطاعات المهيمنة على النشاطات الاقتصادية الكبرى في الجزائر، فإنه بطبيعة الحال يعتبر من القطاعات المساهمة في الناتج الداخلي الخام دون النظر إلى قطاع المحروقات في الجزائر لكونه هو الذي يعتبر القطاع الأول في الاقتصاد الوطني دون منافس، ويوضح الجدول الموالي مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات، وتطور هذه المساهمة خلال المدة الممتدة من 2010 إلى 2014 .

، دول رقم ( ) – مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات . في الفترة الممتد 010 2014 .

الفترة	2010		2011		2012		2013		2014	
	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%	القيمة	%
القطاع الخاص	4681	85	5137	84.8	5813	88	6741	88.3	7338	86.1
القطاع العام	828	15	924	15.2	793	12	893	11.7	1189	13.9
مجموع	5509	100	6061	100	6606	100	7634	100	8527	100

المصدر : من إعداد الباحث بالاستعانة بموقع الوزارة (http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique).

من خلال الجدول السابق الذي يبين تطور مساهمة قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النتائج الداخلي الخام خارج المحروقات ، نلاحظ تزايد في معدلات مساهمة هذا القطاع في النتائج الداخلي الخام حيث وصلت سنة 2014 إلى 8527 مليون دولار، وهذا مقارنة بالسنوات 010 – 011 - 012 - 2013 اين سجلت مساهمة مقدرة بـ 5509 ؛ 6061 ؛ 6606 ؛ 7634 مليون دولار على التوالي.

كما نلاحظ فوق مساهمة القطاع الخاص على مساهمة القطاع العا .

الفرع الرابع: مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المبادلات الخارجية.

توضح المبادلات الخارجية حركة التطور في كل من الصادرات والواردات، وبالإضافة إلى مدى استقلالية الاقتصادي الوطني عن الخارج من خلال تغذيته بالطاقة الإنتاجي ، والتصنيعية الداخلية لمؤسساتنا الوطنية.

ومن خلال هذا الجدول سوف نوضح إلى أي مدى تساهم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المبادلات لخارجية.

جدول رقم (') – مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المبادلات الخارجية 010 – 014!.

	2010	2011	2012	2013	2014
الاستيراد	40212	46453	46801	55028	58330
التصدير	56665	73390	73981	64974	62956
الميزان التجاري	16453	26937	27180	9946	4626

المصدر : من إعداد الباحث بالاستعانة بموقع الوزارة (http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique).

سجلت التجارة الخارجية سنا 2011 فائضا في الميزان التجاري قدر بـ 26937 مليون دولار أمريكي، أي أنه ارتفع بـ 3.07 % مقارنة مع سنا 010! ، يمكن شرح ذلك من خلال الزيادة المهمة للصادرات 9.5%!) ، كما سجلت الواردات ارتفاعا يقدر بأكثر مر د 15 وشهد الميزان التجاري زيادة أخ ى سنة 012! ، عرف بعدها انخفاضا كبيرا سنة 2013 وسنة 2014 وهذا راجع إلى الا خفاض الكبير لقيمة الصادرات، وذلك بسبب خفاض سعر برميل البترول؛ حيث تعطي صادرات المحروقات خلال عام 013 2014 بنسبة 97.6% من القيمة الإجمالية للصادرات، في حين تبقى الصادرات خارج المحروقات جد ضعيفة تقدر بـ 2.4% .

المطلب الثالث: هياكل وهيئات دعم المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

مع ، اية التسعينات اهتمت الحكومة بقطاع الصناعات الصغيرة، وذلك من خلال وضع سياسات وبرامج لتفعيل دور هذا القطاع في سياسة الإنعاش الإصلاح الاقتصادي من خلال توفير الظروف المناسبة ودعمها ومساعدتها لأداء دورها حيوي على أحسن وده وقد تجسدت هذه السياسة التدعيمية في إنشاء مجموعة من الهيئات والصناديق المختلفة التي تأخذ على عاتقها مسؤولية الاهتمام ودعم نشاط هذه المؤسسات، حيث تتمثل هذه المنظومة في الهيئات التالية:

الفرع الأول: وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية.

أنشأت وزارة منتدبة بالمؤسسات الصغيرة والمتوسطة بموجب المرسوم التنفيذي 4 ا 211 المؤرخ في 18 يوليو 1994 والذي حدد أهدافها حدد أهدافها بداية بترقية المؤسسات الصغيرة

والمتوسطة وتماشيا مع الدور الكبير الذي تلعبه في إنجاح سياسة الإصلاحات الا تصادية ومن أجل التكفل الحسن بانشـ لات ومشاكل هذا القطاع ولقد وجدت الدولة أنه من الضروري إنشاء وزارة تتكفل بالتنظيم ومتابعة البرنامج التنموي والترقوي المسطر لهذا ا د ا ، حيث تم طبقا للمرسو 000 90 المؤرخ في 11 يوليو 2000 إنشاء وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية .

الفرع الثاني: الوكالة الوطنية لترقية الصناعات الصغيرة والمتوسطة ANPMI .

أنشأت هذه الوكالة بساهمة كل من برنامج الأمم المتحدة **(PNUD)** ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية بموجب المرسوم التنفيذي 2 283 الصادر في 6 7 1992 وهي عبارة عن هيئة عمومية ذات طابع تجاري وصناعي تتمتع بالشخصية المدنية والاستقلالية المالية، تبعه لوزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة من ابرز مهامها:

- إعداد الدراسات القـ اعية بهدف تحديد المشاريع الصناعية التي تسمح بتحقيق الاندماج والتكامل بين المؤسسات الكبيرة والصغيرة لتخفيف من تبعية القطاع الصناعي للخارج.
- تقدير كل العقبات والعراقيل التي تحد من تطور هذا القطاع وتقديم الاقتراحات والعمل على الاتخاذ التدابير اللازمة لإزالة هذه العراقيل.

الفرع الثالث: وكالة ترقية ودعم الاستثمارات APSI.

أنشأت هذه الوكالة وفقا للمرسوم التشريعي 4 319 المؤرخ في 7 0 994 ، وتعتبر هذه الوكالة بمثابة الدعم الحقيقي للاستثمارات وهذا راجع إلى المزايا الهامة التي توفرها هذه الوكالة من خلال جملة من ا دابير التشجيعية والامتيازات، حيث نجد أنه في إطار إنجاز الاستثمارات تقدم APSI الإعفاء لفترة تتراوح ما بين ! إلى 5 سنـ ات من الضريبة على أرباح الشركات والدفع الجزافي والرسم على النشاط الصناعي والتجاري وغيرها من الامتيازات [1] .

[1] - صالحي صالح: **أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري** ، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، العدد الثالث، جامعة سطيف 004 ، ص ص 1 32 .

[2] - صالحي صالح: **مرجع سابق** ، ص ص 5 6 .

الفرع الرابع: الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ .

أنشأت هذه الوكالة بمقتضى المرسوم الرئاسي رقم 96 296 المؤرخ في 08 سبتمبر 1996 ويحدد هذا المرسوم الإطار العام لدعم تشغيل الشباب، فكما جاء في المادة 2 من هذا المرسوم أن دعم الشباب يتم من خلال:

- تشجيع إحداث أنشطة إنتاج السلع والخدمات من قبل الشباب ذوي المشاريع.

- تشجيع كل أشكال الأعمال والتدابير الرامية إلى ترقية تشغيل الشباب لاسيما من خلال برامج التكوين والتشغيل والتوظيف .

وتقدم هذه الوكالة الدعم للشباب الراغبين في إنشاء مؤسسات مصغرة (من 1 إلى 10 عمال) خاصة بها .

الفرع الخامس الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANGEM .

تم إنشاء الوكالة الوطنية لتسير القرض المصغر ANGEM بموجب المرسوم التنفيذي رقم 04 14 المؤرخ في 22 جانفي 2004 إذ يتمثل هذا الأخير في برنامج يعتمد على السياسة الاجتماعية الهادفة إلى مكافحة البطالة ودعم الشباب أصحاب المشاريع المصغرة، حيث تعريفه على أنه عبارة عن مساعدة صغيرة مخصصة لاقتناء عتاد بسيط يتم تسديدها خلال مدة قصيرة، وتسعى الدولة من وراء إنشاء هذا الجهاز إلى تحقيق الأهداف الآتية :

- ✓ محاولة القضاء على الفقر والبطالة وبالأخص في المناطق الريفية.
- ✓ احتواء القطاع غير الرسمي.
- ✓ تحقيق نوع من التوازن الجهوي بين مختلف المدن.
- ✓ منح ربات البيوت والأسر فرصة مزاولة أنشطة وحرف تقليدية يمتلكون فيها خبرة كافية بالإضافة إلى المساعدة على المحافظة على الحرف والصناعات التقليدية من الزوال وتطويرها .

- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، **قانون 96 296 المؤرخ سنة 996** ، يتعلق بدعم تشغيل الشباب ، الجريدة الرسمية، العدد 1 ، الصادر في 2 جويلية 996 ، ص 1 .

- صالحي صالح: **مرجع سابق** ، ص ص 7 8 .

الفرع السادس: صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة FGAR .

هو عبارة عن مؤسسة عمومية تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي انشأ في 21 نوفمبر 2002 بموجب المرسوم التنفيذي رقم: 02 373 سنة 2002 ويسير من طرف مجلس ادارة يتكون من ممثلي بعض الوزارات وممثل عن الغرفة الجزائرية للتجارة والصناعة، ومن بين أهم وظائفه نذكر منها :

- ✓ توفير الضمانات للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة للحصول على القروض البنكية .
- ✓ تحويل دور الدولة من مانحة للأموال الى ضامنة للقروض المقدمة .

الفرع السابع: الصندوق الوطني للتأمين على البطالة CNAC .

تم إنشاء الصندوق الوطني للتأمين على البطالة بموجب المرسوم التنفيذي 94 188 المؤرخ في 06 جويلية 1994 إذ يساهم هذا الصندوق في نطاق مهامه، وبالاتصال مع المؤسسات المالية والصندوق الوطني لترقية التشغيل وإحداث أعمال لفائدة البطالين المنخرطين فيه خاصة المسرحين من مناصب عملهم [1] :

الفرع الثامن: لجنة مساعدة من أجل تجديد وترقية الاستثمار CALPI .

أنشأت بمقتضى التعليمة الوزارية 28 المؤرخة في 05 05 1994 وهي لجان مكلفة بتوفير الإعلام الكافي للمستثمرين حول الأراضي والمواقع المخصصة لإقامة المشاريع وتقديم القرارات المتعلقة بتشخيص الأراضي لأصحاب المشاريع الصغيرة والمتوسطة، وحسب معطيات وزارة الداخلية والجماعات المحلية فقد بلغت المشاريع التي صادقت عليها وخصصت لها أراضي منذ سنة 1994 إلى غاية سبتمبر 1999 حوالي 13000 مشروع يتوقع أن تستقطب حوالي 311 ألف عامل بعد انجازها،

---

[1] – دليل الشباب المستثمر ، منشورات مديرية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دار الأصيل للنشر والتوزيع، تبسة 007 ، ص 08 .
– بن حسين ناجي: **أفاق الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ، مجلة الاقتصاد والمجتمع ، العدد الثاني، جامعة منتوري 004 ، ص ص 03 04 .

موزعة على معظم الفروع بالقطاعات الاقتصادية، وقد كان توزيع تلك التي أنجزت فعلا في نهاية 1999 حوالي 500 مشروع .

المبحث الثاني: تقديم المؤسسة محل الدراسة

يتناول هذا المبحث مختلف الجوانب المتعلقة بالمؤسسة محل الدراسة، فيما يخص نشأتها، إمكانياتها ، نشاطها.

المطلب الأول: نشأة المؤسسة.

هي شركة ذات مسؤولية محدودة المسماة حماك للأشغال العمومية HAMAC–TPSARL تأسست لمدة 99 سنة ابتداءا من تاريخ قيدها في السجل التجاري.

والتي أنشأت بتاريخ 19 جوان من سنة 999 ، مقرها حي السعادة بلدية أم البواقي، برأس مال قدر 105000 دج، بتاريخ: 05 /004 ، تم على أساسه إخراج عضو جديد في الشركة وتم رفع رأس مالها إلى 1000000 دج أي 1000 حصة)، موزع بالتساوي بين الشركاء ، (أي 250 حصة لكل شريك).

وبناءا على محضر الجمعية العامة الاستثنائية المشار إليه، وبناءا على قيد التعديل بالمركز المحلي للسجل التجاري لأم البواقي بتاريخ: 7/ 3/ 2005 تحت رقم: 02450 /ب 00 فإنه تم تعديلا القانون الأساسي ثانية كما يلي:

وبموجب هذا العقد صرح الحاضرون وكما هم قائمون وتنفيذا لمحضر الجمعية العامة الاستثنائية للشركة المشار إليها أعلاه، فإنهم يعلنون رفع رأس مال الشركة من مليون دينار جزائري 1000000 دج) إلى خمسة ملايين دينار جزائري 5000000 دج) أي بزيادة أربعة ملايين دينار جزائري، كما أنهم قرروا رفه القيمة الاسمية للحصة الواحدة من 1000 دج إلى 10000 دج، طبقا للمادة 566 من المرسوم التشريعي رقم 93/ 08 المؤرخ في 25/ 04/ 1993 .

- صالح صالحي: **مرجع سابق** ، ص 21 .

وعليه فإن رأس مال الشركة أصبح خمسة ملايين دينار جزائري 5000000 دج) قسم إلى 500 حصة اجتماعية قيمة كل حصة واحد، 10000 دج، موزعة حسب اتفاق الشركاء الحاضرون في مجلس العقد.

قد عين السيد / **قالي زهر الدين** مسيرا للشركة ذات المسؤولية المحدودة لا شغال العمومية حماك لمدة غير محدودة بموجب هذا التعديل وذلك تنفيذا لمحضر الجمعية العامة الاستثنائية.

المطلب الثاني: إمكانيات المؤسسة ونشاطاتها.

سيتم التطرق في هذا العنصر إلى كل من إمكانيات المؤسسة ونشاطها.

الفرع الأول: إمكانياتها.

إن قيام أي مؤسسة صناعية لا بد أن تحتوي على إمكانيات كبيرة ومختلفة من الناحية المادية والبشرية ورأس المال التي تساهم في نجاح المؤسسة ولذلك تبين الإمكانيات المتوفرة في مؤسسة حماك الصناعية والمتمثلة في:

أولا: الإمكانيات المادية.

تملك المؤسسة إمكانيات مادية تتمثل في ما يلي:

- ✓ عتاد الأشغال العمومية.
- ✓ عتاد نقل البضائع (شاحنات ذات الوزن الخفيف والثقيل).
- ✓ سيارات النقل لإداريين .
- ✓ آلة إنتاج قنوات الصرف الصحي المدعم أو المسلح بالحديد بقطر 200 إلى 500 .
- ✓ آلة إنتاج قنوات الصرف الصحي المدعمة والغير مدعمة بالحديد مع إضافة سدادات مطاطية دا ر 400 إلى 200 .
- ✓ آلة مزج الاسمنت بطاقة إنتاجية تصل إلى 40 متر مكعب في الساعة.
- ✓ التين لضغط الاسمنت داخل القالب والتي تزيد من جودة المنتج من خلال ترصيص المكونات مع بعضها تحت ضغط هيدروليكي عالي.

ثانيا: الإمكانيات البشرية.

قامت المؤسسة في بداية نشاطها بتوظيف 51 عامل في كل من مصلحة الإنتاج والجانب التقني والصيانة والتسويق والإدارة تحت المخطط التالي:

- ✓ الإنجاز 09 عمال.
- ✓ الإنتاج 20 عامل.
- ✓ مشرف على المعدات 10 عامل.
- ✓ الإدارة 12 عامل.

ثالثا: الإمكانيات المالية.

تتمثل الإمكانيات المالية للمؤسسة فيما يلي:

- ✓ رأس المال: 5.000.000 دينار جزائري.
- ✓ رقم الأعمال: 350.000.000 دينار جزائري.

الفرع الثاني: نشاط المؤسسة وتطورها.

يرتكز نشاط المؤسسة على الإنتاج و نجاز المشاريع ويتم شرحها كما يلي:

أولا: الإنتاج

تنتج المؤسسة نوعين من شبكات الصرف الصحي وهما:

- **شبكات مسلح** : إنتاج شبكات الصرف الصحي المدعمة بالحديد (المسلحة) بمختلف الأحجام منها (Ø 40-Ø 50-Ø 60-Ø 80-Ø 100-Ø120 Diamètres) وتقوم الشركة بكامل الإنتاج اعتمادا على طاقتها الخاصة وذلك باستعمال كل المواد اللازمة لذلك إذ تقوم الشركة بـــ:

- ➢ إنتاج الدعامات الحديدية للشبكة على حسب الأحجام المراد استعمالها.
- ➢ إعداد الاسمنت اللازم مع هيكل حديدي وفقا لطلب الزبون.
- ➢ صب الاسمنت في قالب مع الهيكل الحديدي.
- ➢ رص الاسمنت المعبأ مع الهيكل لتفادي مرور الهواء وبالتالي أضعاف الخرسانة.
- ➢ توجيه الإنتاج التام إلى المخزن او توزيعه إن لزم الأمر.

– **شبكات الصرف الصحي الغير المسلحة** : يتم انتاج هذا النوع من الشبكات بضخ الاسمنت مباشرة في قالب حديدي مع الضغط لترصيص الاسمنت، حيث تكون هذه القنوات قابلة للتركيب مع يعضها البعض.

ثانيا: إنجاز المشاريع.

تقوم الشركة بإنجاز مشاريع الصرف الصحي والري دون ضياع أو تسرب باستعمال تقنيات حديثة دون اللجوء إلى استعمال الاسمنت بين القنوات وذلك باستعمال سدادات مطاطية عالية الكفاءة لكبح التسرب مع العلم أن هذه السدادات المطاطية تتحمل الضغط العالي للأوزان والتي يتم استيرادها من الذ رج (ألمانيا) من طرف شركة معترف بها وأثبتت هذه التقنية نجاعتها على أرض الواقع.

من أمثلة ذلك نذكر:

- إنجاز أشغال التطهير بمخطط شغل الأراضي بعين مليلة.
- إنجاز مؤسسة عقابية بعين البيضاء ، الحصة من: صرف المياه القذرة + تزويد بالمياه الصالحة للشرب .
- إنجاز مختلف الشبكات الأولية والثانوية والطرقات + التطهير + المياه الصالحة للشرب الموقع عين طويلة بخنشلة.

الفرع الثالث: تطور مؤسسة حملك .

بعد 15 سنوات من الخبرة تمكنت الشركة حماك في التقدم بسرعة نحو إنتاج عادل 350 000 000 دج في العام.

تمكنت الشركة بفضل مجهوداتها في التقدم وفرض نفسها كممون في السوق والجدول التالي يوضح مدى الإنتاج ورقم الأعمال على مدى سنتين 2007 2008 .

جدول رقم ( ) تطور الإنتاج ورقم الأعمال والاستثمارات في مؤسسة حماك

ملاحظة	سنة 2013	سنة 2014
عدد القنوات دون دجم الحديدي	16600	25000
عدد القنوات بدعم حديدي	13200	19900
المجموع	49500 M.L	747000 M.L
رقم الأعمال	155305522 دج	251312784 دج
الاستثمارات	33456000 دج	131356000 دج

المصدر : مصلحة المحاسبة للمؤسسة .

جدول رقم ( ) حجم الإنتاج ورقم الأعمال والاستثمارات في مؤسسة حماك بالنسب

رقم الأعمال سنة 2013	الإنتاج 2013	الاستثمارات 2013
%38	%39	%75

المصدر : مصلحة المحاسبة للمؤسسة .

كما حازت الشركة على هذه عدة شهادات تعترف بمدى جودة إنتاجها والمقدمة من طرف LAVERIT وذلك بعد إجراء اختبارات على المنتج، كما وافق إنتاج الشركة كافة المعايير الأوروبية والفرنسية رقم الإشادة (NFEW1916) ديسمبر 2003 الشهادة معطاة من طرف LVERITA في 07 جوان 2008 والتي تعترف بمدى جودة المنتج تحت ضغط A60.A90.135A .

المطلب الثالث: هيكل المؤسسة ووظائفها.

تتكون المؤسسة من هيكل تنظيمي يتجسد فيما يلي:

- **المسير** : وهو الذي يترأس الهيكل التنظيمي للمؤسسة وهو المسئول على اتخاذ مختلف القرارات المتعلقة بالمؤسسة .
- **أمانة المديرية** : هي الهيئة التنظيمية لوثائق وملفات المدير، حيث نجد من مهامها أنها تقوم بتسجيل كل ما هو وارد وكل ما هو صادر في سجلات خاصة تسمى:
  - ✓ سجل البريد الوارد.

- ✓ سجل البريد الصادر.
- ✓ تنظيم مواعيد المدير.
- ✓ تحويل المكالمات الهاتفية للمدير وعلى بقية المصالح.

- **مصلحة التموير** : تقوم هذه المصلحة بتوفير المواد الأولية واللوازم للمؤسسة لاستمرارية النشاط فيها وهي المسئولة على مراقبة الجودة ونوعية المواد المشتراة، إلى غاية تسليمها لمسير المخزن الذي يحرر الاستلام لفائدة مصلحة التموين يثبت الدخول الفعلي للمواد الأولية واللوازم.
- **مصلحة الموارد البشري** : وتنقسم إلى:
- **مصلحة المستخدمين والأجور** : وتهتم هذه المصلحة بكل ما يتعلق بالعمال من الوثائق سواء كانت شهادات، شهادات كشف الراتب ووثائق خاصة بالشأن الاجتماعي.
- **مصلحة الموارد العامة** : تهتم هذه المصلحة بكل الوسائل والمعدات التي تملكها المؤسسة، حيث تقوم بمراقبتها أثناء العملية الإنتاجية وبعدها أي من خلال عملية الصيانة الدورية للعتاد.
- **مصلحة المحاسبة والمالية** : تتضمن هذه المصلحة قسم المحاسبة وقسم الخزينة
- **قسم المحاسبة** : تقوم مصلحة المحاسبة بتسجيل كل العمليات التي تقوم بها المؤسسة من عمليات دخول وخروج المواد والمنتجات التامة كذلك تقوم بالتصريح لدى مصلحة الضرائب.
- **قسم الخزينة** : يهتم هذا القسم بتقديم تسبيقات على الأجور للمستخدمين كذلك بتسديد نفقات ومشتريات المؤسسة البسيطة.
- **مصلحة التسويق** : تقوم هذه المصلحة بتوزيع أو بيع المنتجات التامة المخزنة والتي أنجزت من الوحدتين 2 هي المسئولة عن مبيعات المؤسسة.
- **المديرية التقنية والإنتاج** : وهي المصلحة المسئولة على التخطيط للإنتاج والمراقبة للعملية الإنتاجية وكذلك مراقبة العتاد والوسائل المستعملة في العملية الإنتاجية أو المستعملة في المؤسسة.

المبحث الثالث: الإجراءات المنهجية وتحليل النتائج

حتى يتمكن الباحث من دراسة العينة بشكل جيد لا بد أن يستخدم الأساليب الإحصائية التي تساعده في التحليل الدقيق والمعمق للبيانات، واختيار الفرضيات التي قامت عليها الدراسة.

المطلب الأول: تحديد مجتمع الدراسة واختيار العينة وأسلوب جمع البيانات.

سنتناول هذا المحور العناصر التالية:

الفرع الأول: مجتمع الدراسة .

يتمثل مجتمع الدراسة في عمال المؤسسة ، حيث بلغ عددهم 36 عامل حاليا.

الفرع الثاني: اختيار العينة.

تتمثل العينة في هذه الدراسة في جميع العاملين بالمؤسسة والذين بلغ عددهم حاليا 36 عامل، وهذا ما يسهل عملية الحصول على البيانات اللازمة وبالتالي تكون نتائج الدراسة جيدة، واضحة ودقيقة.

الفرع الثالث: أسلوب جمع البيانات.

تم إعداد استمارة لجمع البيانات، والتي تتضمن مجموعة من الأسئلة حول الموضوع محل الدراسة.

- **تقديم الاستبيان.**

من أجل جمع المعلومات الأساسية الخاصة بالدراسة الحالية تم الاعتماد على الاستمارة (الاستبيان) التي تعتبر الأداة الأكثر شيوعا في الاستخدام من الباحثين من أجل جمع بيانات الدراسة كل حسب اهتماماته واختصاصه وقد تم تصميم استمارة مكونة من 70 سؤال، مقسمة إلى ثلاث أجزاء، حيث خصص الجزء الأول منها للمعلومات الشخصية، واحتوى على 5 أسئلة، أما الجزء الثاني فتم

تخصيصه للاستفسار عن التمويل وقد ضم 15 سؤلا، كما احتوى الجزء الثالث والأخير على 50 سؤالا تخص كل من الأداء وأبعاده.

المطلب الثاني: المعالجة الإحصائية لأداة الدراسة.

من خلال هدا العنصر تم عرض مختلف الأساليب الإحصائية المستخدمة لتحليل بيانات الدراسة وسيتم اختيار مدى صلاحية أداة الدراسة ومدى ملائمة البيانات للتحليل الإحصائي

الفرع الأول: الأساليب الإحصائية المستخدمة في الدراسة .

تتمثل الأساليب الإحصائية فيما يلي:

- التكرارات والنسب المئوية للتعرف على واقع متغيرات الدراسة ومدى تمركز إجابات مفردات مجتمع الدراسة .
- المتوسطات الحسابية لتحديد الأهمية النسبية لاستجابات عينة الدراسة تجاه أبعاد كل من التمويل والأدا .
- معامل الارتباط لتحديد نوعية العلاقة بين التمويل والأداء.
- معامل التحديد الذي يبين تأثير التمويل على الأداء.
- معامل الثبات ألفا كرونباخ والذي يستعمل للتعرف على درجة ثبات مقاييس الدراسة الخاصة بالمحور الأول والثاني والاستمارة ككل.

الفرع الثاني: صدق وثبات أداة الدراسة .

تكون أداة القياس صادقة إذا تمكنت من قياس ما صممت لقياسه من متغيرات، ويرى البعض أن صدق الأداة يكمن في مدى خلوها من أخطاء القياس الشائعة، التي منها ضعف الربط بين أهداف البحث ومحتوى الاستبيان، عدم الاتساق في الصياغة اللغوية، استخدام مفاهيم علمية معقدة، عدم توفير إرشادات توضيحية للمستجيب، عدم الحرص على تغذية عكسية يتبين من خلالها مدى صدق وجودة الاستبيان.

يمثل الجدول التالي نتائج ألفا كرونباخ الذي يعد وسيلة لبيان مدى ثبات واتساق محاور الدراسة.

جدول رقم 0) مدى ثبات محاور الدراسة

الرقم	العنوان	قيمة الفا كرونبا %
1	التمويل	78.9
2	الأداء	90.1
3	الاستمارة	88.3

المصدر : مخرجات spss .

من خلال الج ,ل أعلاه يتبين أن معامل ألفا كرونباخ بالنسبة للمحور الأول 78.9% وهي قيمة مرتفعة، كما كانت أيضا مرتفعة بالنسبة للمحور الثاني، حيث بلغ 90.1% وبالنسبة للاستمارة ككل بلغ 88.3% وهي دالة على صلاحية الدراسة وثبات محاور الدراسة.

أما الجدول التالي فيبين مدى صدق محاور الدراسة.

جدول رقم 1) مدى صدق محاور الدراسة

الرقم	العنوان	معامل الصدق %
1	التمويل	88.8
2	الأداء	94.92
3	الاستمارة	93.96

المصدر : مخرجات spss .

من خلال الجدول أعلاه يتبين أن معامل الصدق للمحور الأول 88.8% وهي قيمة مرتفعة، كما كانت أيضا مرتفعة بالنسبة للمحور الثاني حيث بلغ 94.92% وبالنسبة للاستمارة ككل بلغ 93.96% وهي دالة على صدق محاور الدراسة وبالتالي صلاحية الدراسة .

الفرع الثالث: مدى ملائمة البيانات للتحليل الإحصائي .

لكي تكون البيانات ملائمة للتحليل الإحصائي فإنه يجب أن تتبع التوزيع الطبيعي والتأكد من ذلك سوف نستخدم Kolmogorov–Smirnov كما في الجدول التالي:

جدول رقم 2) مدى ملائمة البيانات للتحليل الإحصائي (اختبار Kolmogorov–Smirnov

الرقم	العنوان	Kolmogorov–Smirnov	النتيجة
1	التمويل	0.750	يتبع التوزيع الطبيعي
2	الأداء	0.82	يتبع التوزيع الطبيعي

المصدر : مخرجات spss .

ومن خلال الجدول السابق يتبين أن قيم Kolmogorov–Smirnov أكثر من 0.5 وهذا دليل على أنها تتبع التوزيع الطبيعي أي أنها ملائمة للتحليل الإحصائي .

المطلب الثالث: تحليل النتائج واخ ار الفرضيات.

سيتناول هذا العنصر تحليل لخصائص عينة الدراسة ثم تحليل مدى استجابة أفراد العينة محوري التمويل والأداء واختيار فرضيات الدراسة.

الفرع الأول: تحليل خصائص عينة الدراسة.

سيتم تصنيف أفر د العينة على أساس مختلف الخصائص المتعلقة بها (الجنس، السن، المستوى التعليمي، المستوى الوظيفي، الخبرة)، وبع ها يتم تحليل هذه الخصائص.

أولا: توزيع العينة حسب متغير الجنس .

لقد تم تبويب الفقرات الخاصة بجنس أفراد الدراسة ضمن فئتين كما يوضح الجدول والشكل المواليين:

يوضح الجدول التالي تصنيف العينة وفقا للجنس.

جدول رقم 3) توزيع العينة حسب الجنس

الجنس	التكرارات	النسبة
الذكور	28	% 77.8
الإناث	8	% 22.2
المجموع	36	% 100

المصدر : مخرجات spss .

ويمكن توضيح هذه النتائج بشكل أفضل في الشكل الموالي:

الشكل رقم 4) تصنيف عينة الدراسة حسب الجنس

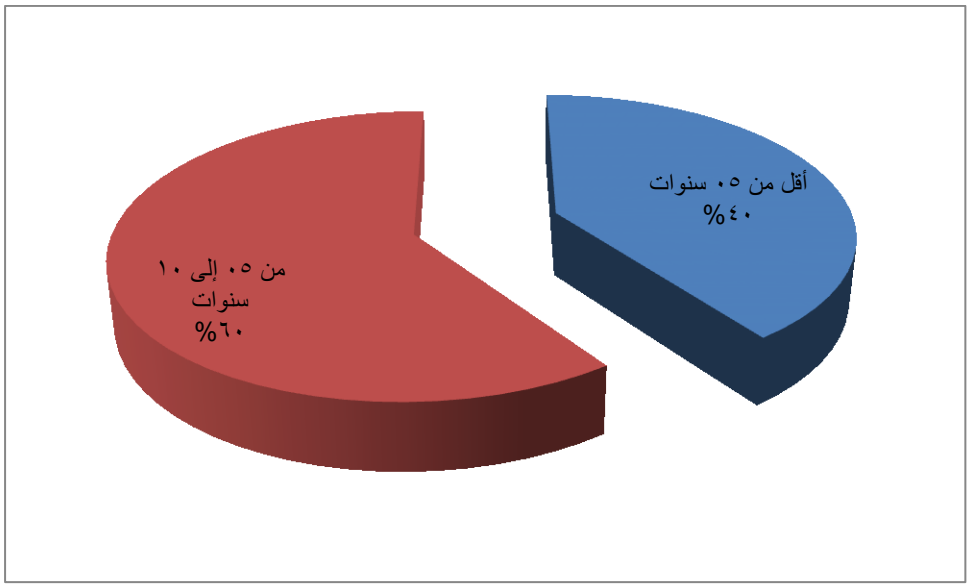

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على مخرجات SPSS .

من الجدول رقم 3) والشكل البياني رقم 4) نلاحظ أن الغالبية العظمى من المستجوبين هم من الذكور بنسبة 77.8% ويمكن تفسير ذلك بأن طبيعة العمل في هذه المؤسسات تتطلب مجهودا شاقا وكبيرا لا يمكن أن تتحمله الإناث على خلاف الذكور.

أولا: توزيع العينة حسب متغير السن .

لقد تم تبويب الفقرات الخاصة بأعمار أفراد الدراسة ضمن أربع فئات كما يوضح الجدول والشكل المواليين :

جدول رقم 4) توزيع العينة حسب السن

السن	التكرارات	النسبة
أقل من 30	5	13.9
30 0 39	9	25
40 0 49	9	25
أكبر من 50	13	36.1
المجموع	36	100

المصدر : مخرجات spss .

ويمكن إبراز هذه النتائج الشكل التالي:

الشكل رقم 3) تصنيف عينة الدراسة حسب السن

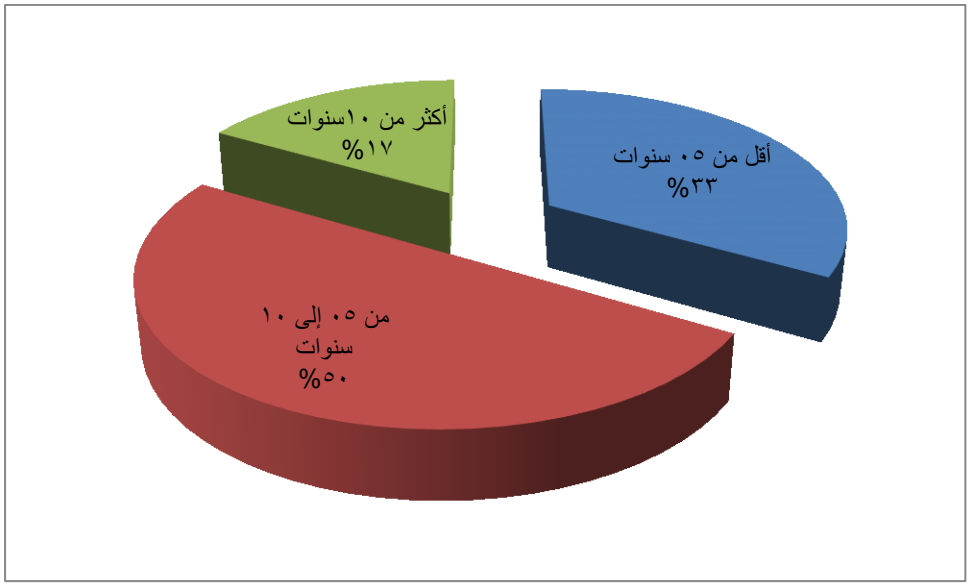

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على مخرجات SPSS

يظهر تحليل متغير السن أن غالبية أفراد الدراسة تزيد أعمارهم عن 50 سنة، وذلك للخبرة التي تمتلكها هذه الفئة بحكم السنوات الطويلة التي أمضوها في هذا العمل وتتمثل هذه الفئة أساسا في الإطارات الذين لديهم خبرات طويلة في الإدارة، وكذلك العمال الكبار في السن الذين لديهم قدرة على احتمال الشباب الذي مثل نسبة 13.9% ويمكن تفسير ذلك أيضا بعدم اعتماد أو ثقة المؤسسة محل الدراسة بالشباب.

ثالثا: توزيع العينة حسب متغير المستوى التعليمي.

تم تبويب الفقرات الخاصة بالمستوى التعليمي لأفراد الدراسة، وفقا لتقسيمات المنظومة التربوية للتعليم (ابتدائي، متوسط، ثانوي، جامعي) والجدول والشكل المواليين يوضحان ذلك.

جدول رقم 15) توزيع العينة حسب المستوى التعليمي

المستوى التعليمي	التكرارات	النسبة
ابتدائي	8	22.2
متوسط	8	22.2
ثانوي	13	36.1
جامعي	7	19.4
المجموع	36	100

المصدر : مخرجات spss .

ويمكن التوضيح أكثر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (٠٣) تصنيف عينة الدراسة حسب المستوى التعليمي

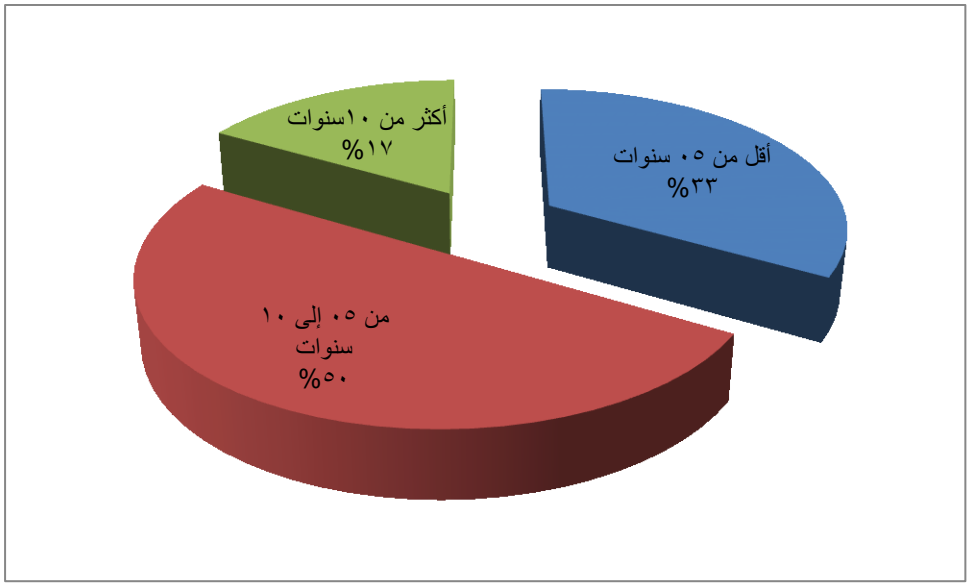

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على مخرجات برنامج SPSS .

نلاحظ من خلال الجدول أن غالبية أفراد الدراسة ذات مستوى ثانوي بنسب 36% تليها كل من المستوى المتوسط والابتدائي بنفس النسبة 22.2% ، أما المستوى الجامعي فيحل في الدراسة الأخيرة بنسبة 19.4% وتوحي هذه المعطيات إلى أن المؤسسة بطبيعة نشاطها في الأشغال العمومية لا تهتم بالمستوى التعليمي للعمال، إلا عندما يتعلق الأمر بتوظيف الإداريين تشترط مستوى تعليمي عالي.

رابعا: توزيع العينة حسب متغير الوظيفة.

لقد تم تبويب الفقرات الخاصة بوظيفة أفراد الدراسة ضمن أربع فئات، كما يوضح الجدول والشكل الموالي:

جدول رقم 16) توزيع العينة حسب المستوى الوظيفي

المستوى الوظيفي	التكرارات	النسبة
إطار	8	22.2
عون تحكم	8	22.2
عون تنفيذ	11	30.6
عامل	9	25.0
المجموع	36	100

المصدر : مخرجات spss .

ويمكن توضيح أكثر من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم 7) تصنيف عينة الدراسة حسب المستوى الوظيفي

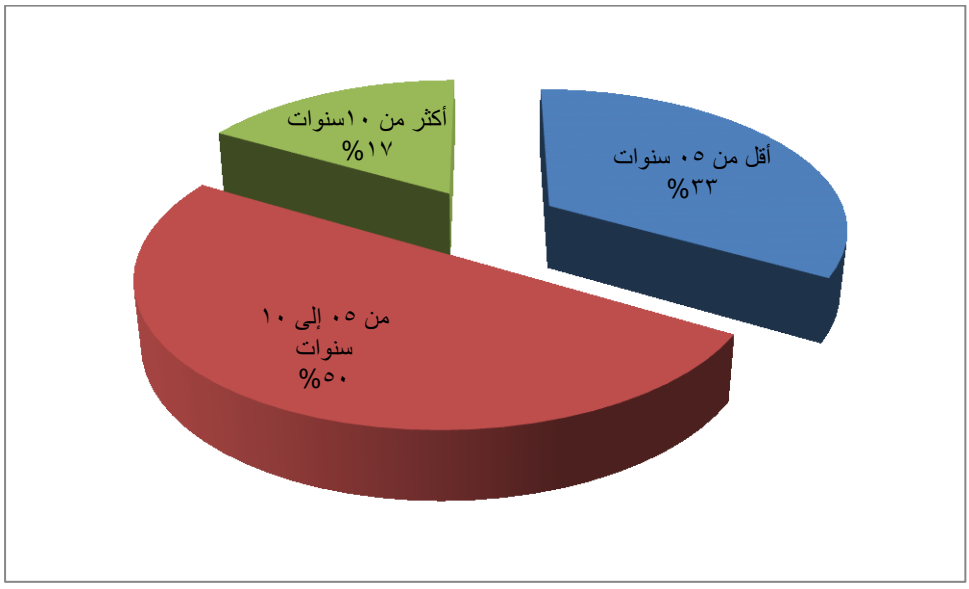

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على مخرجات برنامج SPSS .

نلاحظ أن أعلى نسبة كانت لفئة عون تنفيذ بنسبة 30.6% ، تليها فئة العمال بنسب 25% ، ثم بعدها فئة عون تحكم وإطار بنفس النسبة 22.2% وهذا ما يفسر باعتماد المؤسسة على العمال والأعوان التنفيذيين بشكل أكبر في ممارسة نشاطها.

خامسا: توزيع العينة حسب متغير الخبرة.

لتحليل متغير الخبرة (الأقدمية) في المؤسسة محل الدراسة، تم إعداد الجدول والشكل الموالي

جدول رقم (07) توزيع العينة حسب الخبرة

المستوى التعليمي	التكرارات	النسبة
أقل من 05 سنوات	12	33.3
من 05 إلى 10 سنوات	18	50.0
أكثر من 10 سنوات	06	16.7
المجموع	36	100

المصدر : مخرجات spss.

ويمكن توضيح ذلك من خلال الشكل التالي:

الشكل رقم (07) تصنيف عينة الدراسة حسب الخبرة

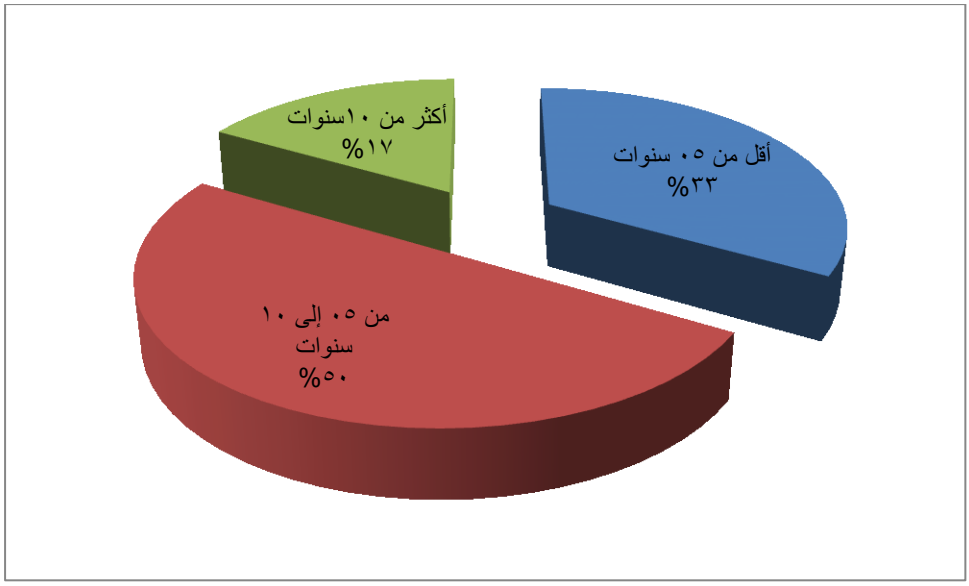

المصدر : من إعداد الطالب بناءا على مخرجات برنامج SPSS.

نلاحظ من خلال الجدول والشكل السابقين أن أكبر نسبة تتمثل في فئة من 5 إلى 10 سنوات بنسبة 50% تليها فئة أقل من 05 سنوات بنسبة 33.3% بعدها فئة أكثر من 10 سنوات بنسبة

16.7% وهذا ما يمكن تفسيره باهتمام المؤسسة بتوفر الخبرة الكافية لدى العمال والذي يؤدي بالضرورة إلى جودة الإنتاج .

الفرع الثاني: تحليل مدى استجابة أفراد العينة إلى محوري التمويل والأداء

سيتم التوضيح في هذا العنصر مدى استجابة أفراد العينة إلى المحورين التمويل والأداء.

أولا: تحليل مدى استجابة أفراد العينة إلى محور التمويل

يمكن توضيح ذلك من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 8) تحليل مدى استجابة أفراد العينة إلى محور التمويل

الرقم	المحور الأول: التمويل	المتوسطات الحسابية	الانحرافات المعيارية	الترتيب
01	لمؤسسة تمويل كافي	3.50	0.50	7
02	هيكل تمويل المؤسسة مناسب	3.53	0.50	6
03	تسهر المؤسسة على تنويع مصادر التمويل	3.19	0.46	14
04	تقدم الهيئات الداعمة التمويل اللازم للمؤسسة	3.22	0.48	13
05	هناك إجراءات مسبقة للحصول على التمويل	3.11	0.39	15
06	تعتبر تكاليف التمويل منخفضة من طرف الهيئات الداعمة	3.44	0.55	8
07	هناك شروط ميسرة من حيث الأقساط والمدة الزمنية للحصول على التمويل	3.56	0.60	5
08	تقدم الهيئات الداعمة استشارات تمويلية ودراسات جدوى مالية للمؤسسة	3.69	0.62	2
09	اعتمدت المؤسسة على صيغ التمويل الإسلامي لتمويل نشاطها	3.31	0.66	12
10	تعتمد المؤسسة على التمويل الذاتي بصفة قليلة	3.33	0.75	11

11	أكثر صيغ التمويل المعتمدة هي القروض القصيرة الأجل	3.36	0.86	10
12	اعتمدت المؤسسة على صيغ تمويلية حديثة تتمثل في رأس المال المخاطر	3.42	0.64	8
13	تعتمد المؤسسة على التمويل التأجيري لتمويل نشاطها	3.61	0.72	4
14	هناك كفاءة وخبرة في التعامل مع النظام المصرفي	3.69	0.71	3
15	تق م المؤسسة الضمانات الكافية للحصول على التمويل	3.81	0.62	1

المصدر : مخرجات spss.

من خلال الجدول السابق يمكن ملاحظة ما يلي:

- جاءت عبارة " تقدم المؤسسة الضمانات الكافية للحصول على التمويل" في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 3.81 وانحراف معياري 0.62 وهي تنتمي إلى فئة موافق حسب مقياس ليكرت الخماسي مما يوحي أن أفراد العينة موافقون على أن المؤسسة تقدم ضمانات الكافية للحصول على التمويل.
- ـ اءت عبارة " تقدم الهيئات الداعمة استشارات تمويلية ودراسات جدوى مالية للمؤسسة " في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي 3.69 وانحراف معياري 0.62 وهي تنتمي إلى فئة موافق، أي أن أفراد العينة موافقون بشأن وجود هيئات داعمة تقدم استشارات تمويلية ودراسات جدوى مالية للم سسة.
- جاءت عبارة " هناك كفاءة وخبرة في التعامل مع النظام المصرفي " في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي 3.69 وانحراف معياري 0.71 وهي تنتمي إلى نفس فئة السابقة، بالتالي أفراد العينة موافقون بشأن توفر كفاءة وخبرة في التعامل مع النظام المصرفي.
- جاءت عبارة " تعتمد لمؤسسة على التمويل التأجيري لتمويل نشاطها " في المرتبة الرابعة بمتوسط حسابي 3.61 وانحراف معياري 0.72 وهي تنتمي إلى نفس فئة السابقة، مما يوحي أن أفراد العينة موافقون على أن المؤسسة تعتمد على التمويل التأجيري لتمويل نشاطها.
- جاءت عبارة " هناك شروط ميسرة من حيث الأقساط والمدة الزمنية للحصول على التمويل " في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي 3.56 وانحراف معياري 0.60 وهي تنتمي إلى نفس فئة

السابقة، بالتالي أفراد العينة موافقون بشأن توفر شروط ميسرة من حيث الأقساط والمدة الزمنية للحصول على التمويل.

- جاءت عبارة " هيكل تمويل المؤسسة مناسب " في المرتبة السادسة بمتوسط حسابي 3.53 وانحراف معياري 0.50 وهي تنتمي إلى نفس فئة السابقة، بالتالي أفراد العينة موافقون بشأن توفر هيكل تمويل المؤسسة مناسب .
- جاءت عبارة " المؤسسة تمويل كافي " في المرتبة السابعة بمتوسط حسابي 3.50 وانحراف معياري 0.50 وهي تنتمي إلى نفس فئة السابقة، بالتالي أفراد العينة موافقون بتوفر تمويل كافي لدى المؤسسة.
- جاءت عبارة " تعتبر تكاليف التمويل منخفضة من طرف الهيئات الداعمة " في المرتبة الثامنة بمتوسط حسابي 3.44 وانحراف معياري 0.55 وهي تنتمي إلى نفس فئة السابقة، بالتالي أفراد العينة موافقون على أن تكاليف التمويل منخفضة من طرف الهيئات الداعمة.
- جاءت عبارة " اعتمدت المؤسسة على صيغ تمويلية حديثة تتمثل في رأس المال المخاطر " في المرتبة التاسعة بمتوسط حسابي 3.42 وانحراف معياري 0.64 وهي تنتمي إلى نفس الفئة السابقة، بـ تالي أفراد العينة موافقون على أن المؤسسة على صيغ تمويلية حديثة تتمثل في رأس المال المخاطر.
- جاءت عبارة " أكثر صيغ التمويل المعتمدة هي القروض القصيرة الأجل " في المرتبة العاشرة بمتوسط حسابي 3.36 وانحراف معياري 0.86 وهي تنتمي إلى نفس فئة محايد حسب مقياس ليكرت الخماسي، مما يوحي أن أفراد العينة محايدون بشأن اعتماد المؤسسة على القروض القصيرة الأجل في التمويل.
- جاءت عبارة " تعتمد المؤسسة على التمويل الذاتي بصفة قليلة " في المرتبة الحادية عشر بمتوسط حسابي 3.33 وانحراف معياري 0.75 وهي تنتمي إلى نفس فئة محايد و ذا يدل على أن أفرد العينة محايدون بشأن اعتماد المؤسسة على التمويل الذاتي بصفة قليلة.
- جاءت عبارة " اعتمدت المؤسسة على صيغ التمويل الإسلامي لتمويل نشاطها " في المرتبة الثانية عشر بمتوسط حسابي 3.31 وانحراف معياري 0.66 وهي تنتمي إلى نفس الفئة السابقة بالتالي أفرد العينة محايدون بشأن اعتماد المؤسسة على صيغ التمويل الإسلامي لتمويل نشاطها.

- جاءت عبارة " تقدم الهيئات الداعمة التمويل اللازم للمؤسسة " في المرتبة الثالثة عشر بمتوسط حسابي 3.22 وانحراف معياري 0.48 وهي تنتمي إلى نفس الفئة السابقة بالتالي أفرد العينة محايدون بشأن تقدم الهيئات الداعمة التمويل اللازم للمؤسسة.
- جاءت عبارة " تسهر المؤسسة على تنويع مصادر التمويل " في المرتبة الرابعة عشر بمتوسط حسابي 3.19 وانحراف معياري 0.46 وهي تنتمي إلى نفس الفئة السابقة بالتالي أفرد العينة محايدون بشأن سهر المؤسسة على تنويع مصادر التمويل .
- جاءت عبارة " هناك إجراءات مسبقة للحصول على التمويل " في المرتبة الخامسة عشر بمتوسط حسابي 3.11 وانحراف معياري 0.39 وهي تنمي إلى نفس الفئة السابقة بالتالي أفرد العينة محايدون بشأن وجود إجراءات مسبقة للحصول على التمويل.

ثانيا: تحليل مدى استجابة أفراد العينة إلى محور الأداء

سيتم تحليل مدى استجابة أفراد العينة إلى مختلف أبعاد الأداء.

- تحليل مدى استجابة أفراد العينة إلى البعد الأول (الأداء الاستراتيجي)

يبين الجدول التالي تحليل مدى استجابة أفراد العينة إلى البعد الأول (الأداء الاستراتيجي).

جدول رقم (09) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للبعد الأول (الأداء الاستراتيجي) من محور الأداء

الرقم	البعد الأول (الأداء الاستراتيجي)	المتوسطات الحسابية	الانحرافات المعيارية	الترتيب
01	تقوم المؤسسة بدراسة بيئتها الداخلية	3.28	0.56	9
02	تقوم المؤسسة بدراسة بيئتها الخارجية	3.28	0.56	9
03	تكتشف المؤسسة نقاط القوة والضعف بكل كفاءة	3.28	0.56	9
04	تكتشف المؤسسة نقاط القوة والضعف بكل كفاءة	3.31	0.52	8
05	للمؤسسة القدرة تفاوضية مع الموردين	3.28	0.61	10
06	إستراتيجية المؤسسة مكتوبة بشكل واضح ومفهوم	3.50	0.65	7

07	يفهم العملاء رؤية ورسالة المؤسسة	3.61	0.59	5
08	أهداف المؤسسة واضحة ومفهومة وقابلة للقياس	3.72	0.61	3
09	أداء التمويل إلى زيادة اكتشاف نقاط القوة والضعف	3.81	0.57	2
10	أدى التمويل إلى زيادة اكتشاف الفرص والتهديدات	3.83	0.60	1
11	أدى التمويل إلى تحقيق أهداف المؤسسة	3.72	0.61	3
12	أدى التمويل إلى حسن استخدام الموارد	3.58	0.69	6
13	ساعد التمويل على تحقيق إستراتيجية المؤسسة	3.64	0.63	4

المصدر : مخرجات spss .

من خلال الجدول السابق تبين ما يلي:

- جاءت في المرتبة الأولى عبارة " أدى التمويل إلى زيادة اكتشاف الفرص والتهديدات " بمتوسط حسابي 3.83 وانحراف معياري 0.60 وهي النتيجة إلى موافق حسب مقياس ريـ ت الخماسي وهذا يدل على أن أفراد العينة موافقون بدرجة عالية على هذه العبار .
- جاءت في المرتبة الثانية عبارة " ى التمويل إلى زيادة اكتشاف نقاط القوة والضعف " بمتوسط حسابي 3.81 وانحراف معياري 0.57 وتنتمي النتيجة إلى موافق وهذا يدل على أن أفراد العينة موافقون على هذه العبارة.
- جاءت في المرتبة الثالثة عبارة " أهداف المؤسسة واضحة ومفهومة وقابلة للقياس وعبارة أدى التمويل إلى تحقيق أهداف المؤسسة " بمتوسط حسابي 3.72 وانحراف معياري 0.61 وتنتمي إلى نفس الفئة السابقة مما يدل على أن أفراد العينة موافقون على هاتين العبارتين.
- جاءت في المرتبة الرابعة عبارة "ساعد التمويل على تحقيق إستراتيجية المؤسسة " بمتوسط حسابي 3.64 وانحراف معيا ي 0.63 مما يدل على أن أفراد العينة موافقون على هذه العبارة.
- جاءت في المرتبة الخامسة عبارة " يفهم العملاء رؤية ورسالة المؤسسة " بمتوسط حسابي 3.61 وانحراف معياري 0.59 مما يدل على أن أفراد العينة موافقون على هذه العبارة.
- جاءت في المرتبة السادسة عبارة " أدى تمويل إلى حسن استخدام الموارد " بمتوسط حسابي 3.58 وانحراف معياري 0.69 مما يدل على أن أفراد العينة موافقون على هذه العبارة.

- جاءت في المرتبة السابعة عبارة " إستراتيجية المؤسسة مكتوبة بشكل واضح ومفهوم " بمتوسط حسابي 3.50 وانحراف معياري 0.65 مما يدل على أن أفراد العينة موافقون على هذه العبارة.
- جاءت في المرتبة الثامنة عبارة " تكتشف المؤسسة نقاط القوة والضعف بكل كفاءة " بمتوسط حسابي 3.31 وانحراف معياري 0.52 وهي تنتمي إلى فئة محايد حسب مقياس ر ، رت الخماسي، مما يوحي أن أفراد العينة محايدون بشأن هذه العبارة.
- جاءت ي المرتبة التاسعة العبارات" تقوم المؤسسة بدراسة بيئتها الداخلية ، تقوم المؤسسة بدراسة بيئتها الخارجية ، تكتشف المؤسسة نقاط القوة والضعف بكل كفاءة " بمتوسط حسابي 3.28 وانحراف معياري 0.56 وهي تنتمي إلى فئة محايد ، مما يوحي أن أفراد العينة محايدون بشأن هذه عبارات .
- جاءت في المرتبة العاشرة عبارة للمؤسسة القدرة تفاوضية مع الموردين " بمتوسط حسابي 3.28 وانحراف معياري 0.61 وهي تنتمي إلى فئة محايد ، مما يوحي أن أفراد العينة محايدون بشأن هذه العبارة.

- تحليل مدى استجابة أفراد العينة إلى البعد الثاني (الأداء المالي)

يبين الجدول التالي تحليل مدى استجابة أفراد العينة إلى البعد الأول (الأداء المالي).

جدول رقم 0!) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للبعد الثاني (الأداء المالي) من محور الأداء

الرقم	البعد الثاني (الأداء المالي)	المتوسطات الحسابية	الانحرافات المعيارية	الترتيب
01	تقيس المؤسسة أدائها المالي	3.33	0.71	9
02	طرق قياس الأداء واضحة ومفهومة	3.36	0.72	8
03	تحلل المؤسسة أدائها المالي عبر مختلف السنوات	3.47	0.77	7
04	تقوم المؤسسة بنشر قوائمها المالية	3.53	0.73	6

05	تقوم المؤسسة بالرقابة المالية	3.72	0.70	3
06	أدى التمويل إلى تحسين عملية الأداء المالي للمؤسسة	3.56	0.69	4
07	أدى التمويل إلى زيادة عملية الرقابة على الأداء المالي للمؤسسة	3.50	0.65	5
08	ساعد التمويل على زيادة الاستثمارات	3.75	0.55	2
09	ساعد التمويل على أرباح المؤسسة	3.78	0.59	1

المصدر : مخرجات spss .

من خلال الجدول السابق يمكن ملاحظة ما يلي :

- جاءت عبارة " ساعد التمويل على أرباح المؤسسة " في المرتبة الأولى بمتوسط حسابي 3.78 وانحراف معياري 0.59 وتنتمي النتيجة إلى موافق حسب مقياس ريـ ر ت الخماسي وهذا يدل على أن أفراد العينة موافقون بدرجة عالية على هذه العبارة.
- جاءت عبارة " ساعد التمويل على زيادة الاستثمارات " في المرتبة الثانية بمتوسط حسابي 3.75 وانحراف معياري 0.55 وتنتمي النتيجة إلى موافق وهذا يدل على أن أفراد العينة موافقون بدرجة عالية على هذه العبارة.
- جاءت عبارة " تقوم المؤسسة بـ رقابة المالية " في المرتبة الثالثة بمتوسط حسابي 3.72 وانحراف معياري 0.70 وتنتمي النتيجة إلى نفس الفئة السابقة، وهذا يدل على أن أفراد العينة موافقون بدرجة عالية على هذه العبارة.
- جاءت عبارة " أدى التمويل إلى تحسين عملية الأداء المالي للمؤسسة " في المرتبة الر ابعة بمتوسط حسابي 3.56 وانحراف معياري 0.69 وتنتمي النتيجة إلى نفس الفئة السابقة، وهذا يدل على أن أفراد العينة موافقون بدرجة عالية على هذه العبارة.
- جاءت عبارة " أدى التمويل إلى زيادة عملية الرقابة على الأداء المالي " في المرتبة الخامسة بمتوسط حسابي 3.50 و حراف معياري 0.65 وتنتمي النتيجة إلى نفس الفئة السابقة، وهذا يدل على أن أفراد العينة موافقون بدرجة عالية على هذه العبارة.

- جاءت عبارة " تقوم المؤسسة بنشر قوائمها المالية " في المرتبة السادسة بمتوسط حسابي 3.53 وانحراف معياري 0.73 وتنتمي النتيجة إلى نفس الفئة السابقة، وهذا يدل على أن أفراد العينة موافقون بدرجة عالية على هذه العبارة.
- جاءت عبارة " تحلل المؤسسة أدائها المالي عبر مختلف السنوات " في المرتبة السابعة بمتوسط حسابي 3.47 وانحراف معياري 0.77 وتنتمي النتيجة إلى نفس الفئة السابقة، وهذا يدل على أن أفراد الع نة موافقون بدرجة عالية على هذه العبارة.
- جاءت عبارة " طرق قياس الأداء واضحة ومفهومة " في المرتبة الثامنة بمتوسط حسابي 3.36 وانحراف معياري 0.72 وتنتمي النتيجة إلى نفس فئة محايد، مما يوحي أن أفراد العينة محايدون بشأن هذه العبارة.
- جاءت عبارة " تقيس المؤسسة أدائها المالي " في المرتبة التاسعة بمتوسط حسابي 3.53 وانحراف معياري 0.71 وتنتمي النتيجة إلى نفس فئة محايد، مما يوحي أن أفراد العينة محايدون بشأن هذه العبارة.

- تحليل مدى استجابة أفراد العينة إلى البعد الثالث (الأداء الإنتاجي)

يبين الجدول التالي تحليل مدى استجابة أفراد العينة إلى البعد الثالث (الأداء الإنتاجي).

جدول رقم 1!) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للبعد الثالث (الأداء الإنتاجي) من محور الأداء

الرقم	البعد لثالث (الأداء الإنتاجي)	المتوسطات الحسابية	الانحرافات المعيارية	الترتيب
01	تقوم المؤسسة بالتخطيط لعملياتها الإنتاجية	3.64	0.63	4
02	تقوم المؤسسة بإجراءات التحفيز لتفعيل الإنتاج	3.64	0.63	4
03	هناك رقابة كافية على العمليات الإنتاجية	3.61	0.68	5
04	تقوم المؤسسة بقياس أدائها الإنتاجي بصفة مستمرة	3.64	0.63	4
05	طرق قياس الأداء الإنتاجي واضحة ومفهومة	3.56	0.60	6
06	ساعد التمويل على تحسين عملية تخطيط الإنتاج	3.67	0.58	2
07	ساعد التمويل على تحسين جودة منتجات المؤسسة	3.67	0.67	3
08	أدى التمويل إلى زيادة عملية الرقابة على الإنتاج	3.72	0.70	1

المصدر : مخرجات spss .

من خلال الجدول السابق تبين ما يلي:

- جاءت في المرتبة الأولى عبارة " أدى التمويل إلى زيادة عملية الرقابة على الإنتاج " بمتوسط حسابي 3.72 وانحراف معياري 0.70 وتنتمي النتيجة إلى موافق حسب مقياس ريـ ر ت الخماسي وهذا يدل على أن أفراد العينة موافقون بدرجة عالية على هذه العبارة.
- جاءت في المرتبة الثانية عبارة " ساعد التمويل على تحسين عملية تخطيط الإنتاج " بمتوسط حسابي 3.67 وانحراف معياري 0.58 وتنتمي النتيجة إلى موافق وهذا يدل على أن أفراد العينة موافقون بدرجة عالية على هذه العبارة.

- جاءت في المرتبة الثالثة عبارة " ساعد التمويل على تحسين جودة منتجات المؤسسة " بمتوسط حسابي 3.67 وانحراف معياري 0.58 وتنتمي النتيجة إلى موافق وهذا يدل على أن أفراد العينة موافقون بدرجة عالية على هذه العبارة.
- جاءت في المرتبة الرابعة العبارتين" تقوم المؤسسة بالتخطيط لعملياتها الإنتاجية ، تقوم المؤسسة بإجراءات التحفيز لتفعيل الإنتاج " بمتوسط حسابي 3.64 وانحراف معياري 0.63 وتنتمي النتيجة نفس الفئة السابقة وهذا يدل على أن أفراد العينة موافقون بدرجة عالية على هذه العبارة.
- جاءت في المرتبة الخامسة العبارة "هناك رقابة كافية على العمليات الإنتاجية " بمتوسط حسابي 3.63 وانحراف معياري 0.68 وتنتمي النتيجة نفس الفئة السابقة وهذا يدل على أن أفراد العينة موافقون بدرجة عالية على هذه العبارة.
- جاءت في المرتبة السادسة العبارة " طرق قياس الأداء الإنتاجي واضحة ومفهومة " بمتوسط حسابي 3.56 وانحراف معياري 0.60 , تنتمي النتيجة نفس الفئة السابقة وهذا يدل على أن أفراد العينة موافقون بدرجة عالية على هذه العبارة.

- تحليل مدى استجابة أفراد العينة إلى البعد الرابع (الموارد البشرية)

يبين الجدول التالي تحليل مدى استجابة أفراد العينة إلى البعد الرابع(الموارد البشرية).

جدول رقم 2:) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للبعد الرابع(الموارد البشرية) من محور الأداء

الرقم	البعد الرابع أداء الموارد البشري)	المتوسطات الحسابية	الانحرافات المعيارية	الترتيب
01	هناك تحسن في أداء العامل داخل المؤسسة	3.64	0.68	8
02	تقوم المؤسسة بتقييم أداء الموارد البشرية	3.64	0.68	8
03	طرق تقييم الأداء واضحة ومفهومة	3.75	0.64	6
04	تحفز المؤسسة الموارد البشرية لتحسين الإنتاج	3.75	0.64	6
05	يشعر الأفراد برضا عن العمل	3.75	0.60	5

06	ندرب المؤسسة العمال من أجل زيادة الإنتاجية	3.83	0.65	2
07	أدى التمويل المتحصل عليه إلى زيادة كفاءة العمال	3.81	0.62	4
08	أدى التمويل المتحصل عليه إلى زيادة فعالية العمال	3.72	0.70	7
09	أدى التمويل المتحصل عليه إلى زيادة التحفيز	3.83	0.69	3
10	أدى التمويل المتحصل عليه إلى تدريب العاملين	3.89	0.70	1

المصدر : مخرجات spss .

من خلال الجدول السابق تبين ما يلي:

- جاءت في المرتبة الأولى عبارة " أدى التمويل المتحصل عليه إلى تدريب العاملين " بمتوسط حسابي 3.89 وانحراف معياري 0.70 وتنتمي النتيجة إلى موافق حسب مقياس ريـ ر ت الخماسي وهذا يدل على أن أفراد العينة موافقون بدرجة عالية على هذه العبارة.
- احتلت عبارة " ندرب المؤسسة العمال من أجل زيادة الإنتاجية " المرتبة الثانية بمتوسط حسابي 3.83 وانحراف معياري 0.65 وتنتمي النتيجة إلى موافق وهذا يدل على أن أفراد العينة موافقون بدرجة عالية على هذه العبارة.
- جاءت في المرتبة الثالثة عبارة " أدى التمويل المتحصل عليه إلى زيادة التحفيز " بمتوسط حسابي 3.83 وانحراف معياري 0.69 وتنتمي النتيجة إلى موافق وهذا يدل على أن أفراد العينة موافقون بدرجة عالية على هذه العبارة.
- احتلت عبارة " أدى التمويل المتحصل عليه إلى زيادة كفاءة العمال " لمرتبة الرابعة بمتوسط حسابي 3.81 وانحراف معياري 0.62 وهي تنتمي إلى الفئة السابقة وهذا يدل على أن أفراد العينة موافقون بدرجة عالية على هذه العبارة.
- جاءت في المرتبة الخامسة عبارة " يشعر الأفراد برضا عن العمل " بمتوسط حسابي 3.75 وانحراف معياري 0.60 وتنتمي ا تيجة إلى موافق وهذا يدل على أن أفراد العينة موافقون بدرجة عالية على هذه العبارة.
- احتلت العبارتين " طرق تقييم الأداء واضحة ومفهومة و عبارة تحفز المؤسسة الموارد البشرية لتحسين الإنتاج " المرتبة السادسة بمتوسط حسابي 3.75 وانحراف معياري 0.64 وهي تنتمي إلى الف ة السابقة وهذا يدل على أن أفراد العينة موافقون بدرجة عالية على هذه العبارة.

- جاءت في المرتبة السابعة عبارة " أدى التمويل المتحصل عليه إلى زيادة فعالية العمال" بمتوسط حسابي 3.72 وانحراف معياري 0.70 وتنتمي النتيجة إلى موافق وهذا يدل على أن أفراد العينة موافقون بدرجة عالية على هذه العبارة.
- جاءت في المرتبة الثامنة العبارتين " هناك تحسن في أداء العامل داخل المؤسسة وعبارة تقوم المؤسسة بتقييم أداء الموارد البشرية " بمتوسط حسابي 3.64 وانحراف معياري 0.68 وتنتمي النتيجة إلى الفئة السابقة وهذا يدل على أن أفراد العينة ، وافقون بدرجة عالية على هذه العبارة.

- تحليل مدى استجابة أفراد العينة إلى البعد الخامس (الأداء التسويقي)

يبين الجدول التالي تحليل مدى استجابة أفراد العينة إلى البعد الخامس (الأداء التسويقي).

جدول رقم 3!) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للبعد الخامس(الأداء التسويقي) من محور الأداء

الرقم	البعد الخامس (الأداء التسويقي)	المتوسطات الحسابية	الانحرافات المعيارية	الترتيب
01	تقوم المؤسسة بدراسة للسوق من أجل معرفة حاجات الزبائن	3.36	0.86	9
02	سياسات التسعير معقولة	3.36	0.86	94
03	تنتج المؤسسة منتجات على حساب طلبات الزبائن	3.47	0.91	8
04	سياسة الترويج المتبعة من طرف المؤسسة مؤثرة في سلوك المستهلك	3.61	0.83	7
05	توفر المؤسسة المنتجات للزبائن في الأماكن المناسبة	3.64	0.83	6
06	ساعد التمويل المتحصل عليه تدنية أسعار المنتجات	3.67	0.82	5
07	ساعد التمويل المتحصل عليه في تلبية طلبات الزبائن	3.67	0.79	4
08	ساعد التمويل المتحصل عليه في تحسين سياسة الترويج	3.67	0.75	3
09	أدى التمويل المتحصل عليه غلى تقريب المنتجات من أماكن تواجد المستهلكين	3.69	0.74	2
10	أدى التمويل إلى زيادة الحصة السوقية للمؤسسة	3.72	0.64	1

المصدر : مخرجات spss.

من خلال الجدول السابق تبين ما يلي:

- جاءت في المرتبة الأولى عبارة " أدى التمويل إلى زيادة الحصة السوقية للمؤسسة " بمتوسط حسابي 3.72 وانحراف معياري 0.65 وتنتمي النتيجة إلى موافق حسب مقياس ريـ ر ت الخماسي وهذا يدل على أن أفراد العينة موافقون بدرجة عالية على هذه العبارة.
- جاءت في المرتبة الثانية عبارة " أدى التمويل المتحصل عليه غلى تقريب المنتجات من أماكن تواجد المستهلكين " بمتوسط حسابي 3.69 وانحراف معياري 0.74 وتنتمي إلى نفس النتيجة السابقة، وهذا يدل على أن أفراد العينة مو فقون بدرجة عالية على هذه العبارة.
- جاءت في المرتبة الثالثة عبارة " ساعد التمويل المتحصل عليه في تحسين سياسة الترويج " بمتوسط حسابي 3.67 وانحراف معياري 0.75 وتنتمي إلى نفس النتيجة السابقة، وهذا يدل على أن أفراد العينة موافقون بدرجة عالية على هذه العبارة.
- جا ت في المرتبة الرابعة عبارة " ساعد التمويل المتحصل عليه في تلبية طلبات الزبائن " بمتوسط حسابي 3.67 وانحراف معياري 0.79 وتنتمي إلى نفس النتيجة موافق، وهذا يدل على أن أفراد العينة موافقون بدرجة عالية على هذه العبارة.
- جاءت في المرتبة الخامسة عبارة " ساعد التمـ يل المتحصل عليه تدنية أسعار المنتجات " بمتوسط حسابي 3.67 وانحراف معياري 0.82 وتنتمي إلى نفس النتيجة موافق، وهذا يدل على أن أفراد العينة موافقون بدرجة عالية على هذه العبارة.
- جاءت في المرتبة السادسة عبارة " توفر المؤسسة المنتجات للزبائن في الأماكن المناسبة " بمتوسط حسابي 3.64 وانحراف معياري 0.83 وتنتمي إلى نفس النتيجة موافق، وهذا يدل على أن أفراد العينة موافقون بدرجة عالية على هذه العبارة.
- جاءت في المرتبة السابعة عبارة " سياسة الترويج المتبعة من طرف المؤسسة مؤثرة في سلوك المستهلك " بمتوسط حسابي 3.61 وانحراف ـ عياري 0.83 وتنتمي إلى نفس النتيجة موافق، وهذا يدل على أن أفراد العينة موافقون بدرجة عالية على هذه العبارة.

- جاءت في المرتبة الثامنة عبارة " تنتج المؤسسة منتجات على حساب طلبات الزبائن " بمتوسط حسابي 3.47 وانحراف معياري 0.91 وتنتمي النتيجة إلى نفس الفئة السابقة، وهذا يدل على أن أفراد العينة موافقون بدرجة عالية على هذه العبارة.
- جاءت في المرتبة التاسعة العبارتين " تقوم المؤسسة بدراسة للسوق من أجل معرفة حاجات الزبائن وعبارة سياسات التسعير معقولة " بمتوسط حسابي 3.36 وانحراف معياري 0.86 وتنتمي النتيجة إلى محا د ، وهذا يدل على أن أفراد العينة محايدون بشأن هاتين العبارتين.

ويمكن تلخيص أهم نتائج الحسابية والانحرافات المعيارية للمحورين التمويل والأداء، من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 4:) المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحورين التمويل والأداء

	المتوسط ت الحسابية	الانحرافات المعيارية	الترتيب
المحور الأول (التمويل)	3.4515	0.31	8
البعد الأول (الأداء الاستراتيجي)	3.5256	0.36	7
البعد الثاني (الأداء المالي)	3.5556	0.52	6
البعد الثالث (الأداء الإنتاجي)	3.6424	0.50	2
البعد الرابع (أداء الموارد البشرية)	3.7611	0.46	1
البعد الخامس (الأداء التسويقي)	3.5861	0.59	4
المحور الثاني (الأداء)	3.6142	0.28	3
الاستمارة	2.5848	0.23	5

المصدر : مخرجات spss.

- جاء في المرتبة الأولى البعد الرابع (أداء الموارد البشرية) بمتوسط حسابي 3.7611 وانحراف معياري 0.64 وتنتمي النتيجة إلى موافق وهذا يدل على أن أفراد العينة موافقون بدرجة عالية على ها ا البع .

- جاء في المرتبة الثاني البعد الثالث (الأداء الإنتاجي) بمتوسط حسابي 3.6424 وانحراف معياري 0.50 وتنتمي النتيجة إلى موافق وهذا يدل على أن أفراد العينة موافقون بدرجة عالية على هذا البعد.
- جاء في المرتبة الثالثة المحور الثاني (الأداء) بمتوسط حسابي 3.6142 وانحراف معياري 0.28 وتنتمي النتيجة إلى موافق وهذا يدل على أن أفراد العينة موافقون بدرجة عالية على هذا البعد.
- جاء في المرتبة الرابعة البعد الخامس (الأداء التسويقي) بمتوسط حس ي 3.5861 وانحراف معياري 0.59 وتنتمي النتيجة إلى موافق وهذا يدل على أن أفراد العينة موافقون بدرجة عالية على هذا البعد.
- جاء في المرتبة الخامسة الاستمارة بمتوسط حسابي 3.5848 وانحراف معياري 0.23 وتنتمي النتيجة إلى محايد وهذا يدل على أن أفراد العينة محايدون بش ن الاستمارة.
- جاء في المرتبة السادسة البعد الثاني (الأداء المالي) بمتوسط حسابي 3.5556 وانحراف معياري 0.52 وتنتمي النتيجة إلى موافق وهذا يدل على أن أفراد العينة موافقون بدرجة عالية على هذا البعد.
- جاء في المرتبة السابعة البعد الأول (الأداء الاستراتيجي) بمتوسط حسابي 3.5256 وانحراف معياري 0.36 وتنتمي النتيجة إلى موافق وهذا يدل على أن أفراد العينة موافقون بدرجة عالية على هذا البعد.
- جاء في المرتبة الثامنة المحور الأول (التمويل) بمتوسط حسابي 3.4519 وانحراف معياري 0.31 وتنتمي النتيجة إلى موافق وهذا يدل على أن أفراد العينة موافقون بدرجة عالية على هذا المحور.

الفرع الثالث: اخ ار فرضيات الدراسة

يتناول هذا العنصر اخ ار الفرضيات التي قامت عليها الدراسة.

أولا: الفرضية الرئيسية: توجد أثر ايجابي ذو دلالة إحصائية بين التمويل والأداء، عند مستوى دلالة 0.05

- **اخ ار الفرضية الفرعية الأولى:** يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائي .

لاخ ار صحة الفرضية تم استخدام معامل الانحدار، معامل الارتباط ومعامل التحديد، ويكون التأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل من 0.05 كما هو موضح في الشكل التالي:

جدول رقم 5؛) نتائج اخ ار أثر التمويل على الأداء الاستر تيجي

البيان	معامل R الارتباط	مربع R معامل التحديد	معامل A الانحدار البسيط	درجة DF الحرية	مستوى Sig الدلالة
أثر التمويل على الأداء الاستراتيجي	0.581	0.337	0.461	1 34 35	0.000

المصدر : مخرجات spss .

من خلال الجدول السابق يتبين أن معامل الارتباط موجب 0.581 ومعامل التحديد 0.337 أي أن هناك علاقة ارتباط موجبة، طردية – بين التمويل والأداء الاستراتيجي، وبمعامل انحدار 0.461 أي أن التمويل ب 1% سيحسن الأداء الاستراتيجي بـ 0.461% وهذا ما يجعلنا نقبل الفرضية الفرعية الأولى ويؤكد ذلك مستوى الدلالة الأقل من 0.05 .

❖ **اخ ار الفرضية الفرعية الثانية:** يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية بين التمويل والأداء المالي.

لاخ ار صحة الفرضية تم استخدام معامل الانحدار، معامل الارتباط ومعامل التحديد، ويكون التأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل من 0.05 كما هو موضح في الشكل التالي:

جدول رقم 6؛) نتائج اخ ار أثر التمويل على الأداء المالي

البيان	معامل R الارتباط	مربع R معامل التحديد	معامل A الانحدار البسيط	درجة DF الحرية	مستوى Sig الدلالة
أثر التمويل على الأداء	0.617	0.381	0.34	1 34	0.000

المالي				35	

المصدر : مخرجات spss.

من خلال الجدول السابق يتبين أن معامل الارتباط موجب 0.617 ومعامل التحديد 0.381 أي أن هناك علاقة ارتباط موجبة، طردية – بين التمويل والأداء المالي، وبمعامل انحدار 0.34 أي أن التمويل ب 1% سيحسن الأداء المالي بـ 0.34% وهذا ما يجعلنا نقبل الفرضية الفرعية الثانية ويؤكد ذلك مستوى الدلالة الأقل من 0.05.

❖ **اختبار الفرضية الفرعية الثالث :** يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية بين التمويل والأداء الإنتاجي .

لاختبار صحة الفرضية تم استخدام معامل الانحدار، معامل الارتباط ومعامل التحديد، ويكون التأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل من 0.05 كما هو موضح في الشكل التالي:

جدول رقم (07) نتائج اختبار أثر التمويل على الأداء الإنتاجي

البيان	معامل R الارتباط	مربع R معامل التحديد	معامل A الانحدار البسيط	درجة DF الحرية	مستوى Sig الدلالة
أثر التمويل على الأداء الإنتاجي	0.619	0.384	0.353	1 34 35	0.000

المصدر : مخرجات spss.

من خلال الجدول السابق يتبين أن معامل الارتباط موجب 0.619 ومعامل التحديد 0.384 أي أن هناك علاقة ارتباط موجبة، طردية – بين التمويل والأداء المالي، وبمعامل انحدار 0.353 أي أن التمويل ب 1% سيحسن الأداء الاستراتيجي بـ 0.353% وهذا ما يجعلنا نقبل الفرضية الفرعية الثالثة ويؤكد ذلك مستوى الدلالة الأقل من 0.05.

❖ **اختبار الفرضية الفرعية الرابعة:** يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية بين التمويل والأداء الموارد البشرية.

لاخ ار صحة الفرضية تم استخدام معامل الانحدار، معامل الارتباط ومعامل التحديد، ويكون التأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل من 0.05 كما هو موضح في الشكل التالي:

جدول رقم 8؛) نتائج اخ ار أثر التمويل على الأداء الموارد البشرية

البيان	معامل R الارتباط	مربع R معامل التحديد	معامل A الانحدار البسيط	درجة DF الحرية	مستوى Sig الدلالة
أثر التمويل على الأداء الموارد البشرية	0.377	0.142	0.234	1 34 35	0.000

المصدر : مخرجات spss .

من خلال الجدول السابق يتبين أن معامل الارتباط موجب 0.377 ومعامل التحديد 0.142 أي أن هناك علاقة ارتباط موجبة، طردية – بين التمويل والأداء المالي، وبمعامل انحدار 0.377 أي أن التمويل ب 1% سيحسن الأداء الموارد البشرية بـ 0.377% وهذا ما يجعلنا نقبل الفرضية الفرعية الرابعة ويؤكد ذلك مستوى الدلالة الأقل من 0.05 .

❖ **اخ ار الفرضية الفرعية الخامسة:** يوجد أثر إيجابي ذو دلالة إحصائية بين التمويل والأداء التسويقي.

لاخ ار صحة الفرضية تم استخدام معامل الانحدار، معامل الارتباط ومعامل التحديد، ويكون التأثير ذو دلالة إحصائية عند مستوى دلالة أقل من 0.05 كما هو موضح في الشكل التالي:

جدول رقم 9؛) نتائج اخ ار أثر التمويل على الأداء التسويقي

البيان	معامل R الارتباط	مربع R معامل التحديد	معامل A الانحدار البسيط	درجة DF الحرية	مستوى Sig الدلالة

أثر التمويل على الأداء التسويقي	0.703	0.494	0.339	1 34 35	0.000

المصدر : مخرجات spss .

من خلال الجدول السابق يتبين أن معامل الارتباط موجب 0.703 ومعامل التحديد 0.494 أي أن هناك علاقة ارتباط موجبة، طردية – بين التمويل والأداء التسويقي، وبمعامل انحدار 0.339 أي أن التمويل ب 1% سيحسن الأداء التسويقي بـ 0.339% وهذا ما يجعلنا نقبل الفرضية الفرعية الخامسة ويؤكد ذلك مستوى الدلالة الأقل من 0.05 .

ولاخ ار الفرضية الرئيسية للدراسة معامل الانحدار المتعدد كما هو مبين في الجدول التالي:

جدول رقم 04) نتائج اخ ار أثر التمويل على الأداء (الأداء الاستراتيجي، الأداء المالي، الأداء الإنتاجي ، أداء الموارد البشرية، الأداء التسويقي)

البيان	معامل R الارتباط	مربع R معامل التحديد	معامل A الانحدار البسيط	درجة DF الحرية	مستوى Sig الدلالة
أثر التمويل على الأداء	0.364	0.133	0.336	1 34 35	0.029

المصدر : مخرجات spss .

من خلال الجدول السابق يتبين أن معامل الارتباط موجب 0.364 ومعامل التحديد 0.133 أي أن هناك علاقة ارتباط موجبة، طردية – بين التمويل والأداء ، وبمعامل انحدار 0.336 أي أن التمويل ب 1% سيحسن الأداء بـ 0.336% وهذا ما يجعلنا نقبل الفرضية الفرعية الخامسة ويؤكد ذلك مستوى الدلالة الأقل من 0.05 .

ويمكن توضيح ذلك من خلال مصفوفة الارتباط التالية:

جدول رقم 11) مصفوفة الارتباط

	البيان	المحور الأول	البعد الأول	البعد الثاني	البعد الثالث	البعد الرابع	البعد الخامس
معاملات ارتباطات بيرسون	المحور الأول	1.000	0.581	0.617	0.619	0.377	0.703
	البعد الأول	0.581	1.000	0.177	0.393	0.044	0.272
	البعد الثاني	0.617	0.177	1.000	0.052	0.160	0.337
	البعد الثالث	0.619	0.393	0.052	1.000	0.035	0.337
	البعد الرابع	0.377	0.044	0.160	0.035	1.000	0.064
	البعد الخامس	0.703	0.272	0.337	0.337	0.064	1.000
مستوى المعنوية	المحور الأول	-	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
	البعد الأول	0.000	-		0.000	0.000	0.000
	البعد الثاني	0.000	0.000	-	0.000	0.000	0.000
	البعد الثالث	0.000	0.000	0.000	-	0.000	0.000
	البعد الرابع	0.000	0.000	0.000	0.000	-	0.000
	البعد الخامس	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000	-
N	المحور الأول	-	0.000	0.000	0.000	0.000	0.000
	البعد الأول	36	36	36	36	36	36
	البعد الثاني	36	36	36	36	36	36
	البعد الثالث	36	36	36	36	36	36
	البعد الرابع	36	36	36	36	36	36
	البعد الخامس	36	36	36	36	36	36

المصدر : مخرجات spss .

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن معاملات الارتباط كانت على النحو التالي:

❖ **المحور الأول:**

ومن خلال الجدول السابق يتبين أن معاملات الارتباط المرتبطة بعلاقة المحور الأول بباقي الأبعاد (الأداء الاستراتيجي، الأداء المالي، الأداء الإنتاجي ، أداء الموارد البشرية، الأداء التسويقي) موجبة ، أي أن هناك علاقة ارتباط طردية بينهم ويؤكد ذلك مستوى الدلالة الأقل من 0.05 .

❖ **البعد الأول:**

ومن خلال الجدول السا ق يتبين أن معاملات الارتباط المرتبطة بعلاقة البعد الأول بباقي الأبعاد والمحور الأول موجبة، أي أن هناك علاقة ارتباط طردية بينهم ويؤكد ذلك مستوى الدلالة الأقل من 0.05 .

❖ **البعد الثاني:**

ومن خلال الجدول السابق يتبين أن معاملات الارتباط المرتبطة بعلاقة البعد ثاني بباقي الأبعاد والمحور الأول موجبة، أي أن هناك علاقة ارتباط طردية بينهم ويؤكد ذلك مستوى الدلالة الأقل من 0.05 .

❖ **البعد الثالث:**

ومن خلال الجدول السابق يتبين أن معاملات الارتباط المرتبطة بعلاقة البعد الثالث بباقي الأبعاد والمحور الأول موجبة، أي أن هناك علاقة ارتباط طردية بينهم ويؤكد ذلك مستوى الدلالة الأقل من 0.05 .

❖ **البعد الرابع:**

ومن خلال الجدول السابق يتبين أن معاملات الارتباط المرتبطة بعلاقة البعد الرابع بباقي الأبعاد والمحور الأول موجبة، أي أن هناك علاقة ارتباط طردية بينهم ويؤكد ذلك مستوى الدلالة الأقل من 0.05 .

❖ **البعد الخامس:**

ومن خلال الجدول السابق يتبين أن معاملات الارتباط المرتبطة بعلاقة البعد الخامس بباقي الأبعاد والمحور الأول موجبة، أي أن هناك علاقة ارتباط طردية بينهم ويؤكد ذلك مستوى الدلالة الأقل من 0.05 .

خلاصة

من خلال هذا الفصل تم التطرق لى ثلاث مباحث أساسية، خصص المبحث الأول لتوضيح واقع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر، من تطويرها ومساهمتها في الاقتصاد الوطني، من خلال خلق الشغل والمساهمة في الصادرات خارج المحروقات وخلق القيمة المضافة وتضمن أيضا مختلف الهـ كل الداعمة لها، أما المبحث لثاني فقد شمل تقديم المؤسسة محل الدراسة، ومختلف المعلومات المتعلقة بها.

أما المبحث الثاني تضمن الدراسة الإحصائي ، فقد شمل لخصائص أفراد العينة، من حيث الجنس، السن، المستوى التعليمي، المستوى وظيفي، والخبرة، كما شمل تحليلا لإجابات أفراد العينة باستخدام مختلف الأساليب الإحصائي ، وتم فيه اختيار الفرضية الرئيسية للدراسة وكذلك الفرضيات الفرعية وقد دلت نتائج التحليل على صحة الفرضيات بأن للتمويل أثر كبير على أداء المؤسسة بصفة عامة.

الخاتمة العامة:

أصبح قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وأكثر من السابق يكتسي أهمية خاصة، بحكم المزايا التي ينفرد بها وما ينجم عنها من أثر اقتصادي يساهم بفعالية عالية في تحقيق أهداف التنمية الاقتصادية والاجتماعية، حيث تفطنت الكثير من الدول إلى قدرة هذه المؤسسات في الرفع من المستوى الاقتصادي إذ حظي بالأولوية ضمن مختلف برامج استراتيجيات التنمية في البلدان الأكثر تطورا وعرف ازدهارا كبيرا وهناك إجماع عالمي على اعتماد برمجة مؤسسات الصغ رة والمتوسطة باعتبارها أكثر الوسائل فاعلية في محاربة الفقر والبطالة، ومساهمتها في الناتج الداخلي الخام والقيمة المضافة، وكذلك التجارة الخارجية ولهذا كان من الضروري على الجزائر أن تلعب دورا أكبر في دعم وتمويل قطاع مؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحسين أداءه ومر دوديته حيث تتولى السلطات الجزائرية بمختلف مستوياتها اهتماما خاصا بهذا القطاع الحساس والذي أصبح يؤثر بشكل كبير في النمو الاقتصادي.

ولكن ما تجدر الإشارة إليه أنه ومهما كان ا مؤسسات الصغيرة والمتوسطة من دور إيجابي في تطوير وتحسين الاقتصاد فإن هذا لا ينفي ولا يغفل المشاكل والصعوبات التي تعاني منها هذه المؤسسات والتي غالبا ما يشكل التمويل أهمها، فنموها يتعلق بعملية التمويل على اعتبار أن المؤسسة الصغيرة والمتوسطة تتميز بقلة الموارد المالية الداخلية، مما يدفعها إلى البحث عن مصادر تمويل خارجية لتلبية احتياجاتها، و هذا كان من الضروري على الجزائر أن تلعب دورا أكبر في دعم وتحسين فعالية قنوات تمويل قطاع مؤسسات الصغيرة والمتوسطة لتحسين أداءها ومردوديتها، وبقي على هذه المؤسسات أخذ التدابير والإجراءات الضرورية لمواجهة التطورات المتلاحقة في بيئات الأعمال المختلفة لاسيما ي ظل العولمة والمنافسة الشديدة من خلال البحث عن أفضل الطرق

والوسائل التي توصلها إلى بر الأمان وتجعلها قادرة على التكيف والبقاء والنمو وتحقيق التميز والنجاح وأبرز هذه الطرق هو الاختيار الأمثل للتمويل أو المفاضلة بين بدائل تمويلية ومحاولة الوصول إلى التمويل الذي يضمن لها الأداء الجيد والاستمرارية وهذا لتفادي الآثار السلبية الناجمة دوما عن عدم اختيار التمويل الملائم للاحتياجات المالية للمؤسسة.

- نتائج الدراسة:

انطلاقا من هذه الدراسة استطعنا التوصل إلى نتائج نظرية وأخرى تطبيقية.

- النتائج النظرية:

قد خلصنا في بحثنا هذا إلى النتائج النظرية التالية:

- إن الاهتمام بالصناعات الصغيرة في الجزائر حديث العهد يرجع إلى بداية التسعينات فقط إذ ظلت قبل ذلك تنمو على هامش برامج التنمية الاقتصادية التي ركزت في معظمها على الصناعات الكبيرة والمؤسسات التابعة للقطاع العمومي تماشيا مع النهج الاقتصادي الذي اختارته الجزائر بعد الاستقلال؛
- تتميز الصناعات الصغيرة بمجموعة من الخصائص التي تجعلها جد متميزة عن الصناعات الكبيرة لاسيما فيما يتعلق بقدرتها ومرونتها على التكيف مع مستجدات ومتغيرات المحيط بسرعة، والتي تسمح لها باتخاذ الإجراءات الملائمة؛
- تساهم مؤسسات الصغيرة والمتوسطة في النمو الاقتصادي؛
- هناك جملة من الصعوبات والمعيقات التي تعترض طريق هذه المؤسسات نحو النمو والتطور، ولقد اتخذت الحكومة الجزائرية عدة تدابير وحلول لهذه الصعوبات إلا أن هذه التدابير تبقى غير كافية بالنظر إلى التحديات الكبيرة التي تقبل عليها الجزائر؛

- يعتبر مشكل التمويل أهم الصعوبات التي تواجه مؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري نظرا لإحجام البنوك الجزائرية على تمويل هذه المؤسسات؛
- هناك مشاكل كبيرة وصعوبات تشوب العلاقة بين البنوك و مؤسسات الصغيرة والمتوسط ؛
- افتقار الجهاز التمويلي الجزائري إلى الآليات والابتكارات التمويلية السائدة في البلدان المتطورة واقتصاره على الصيغ التقليدية فقط، بالإضافة إلى عدم توفره على سياسة واضحة المعالم لدعم تمويل مؤسسات الصغيرة والمتوسط ؛
- رغم كثرة المشاكل التي تعيق طريق هذه المؤسسات إلا أن الناظر بعين الأرقام والإحصائيات لهذه المؤسسات يستنتج أن المستقبل لها، فهي في تزايد مستمر من سنة إلى أخرى، ولعل السبب الرئيسي في تزايد عددها وانتشارها يعود إلى المميزات والخصائص التي تتميز بها من سهولة التسيير وسهولة التحكم فيها وغيرها من المميزات .

، - النتائج التطبيقية:

خلصنا في بحثنا هذا إلى النتائج التطبيقية التالية:

- أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية بين التمويل في المؤسسة الصغيرة والمتوسطة محل الدراسة و أداء المؤسسة بأبعاده الخمسة (الأداء الاستراتيجي، الأداء المالي، الأداء الإنتاجي، أداء الموارد البشرية، الأداء التسويقي)؛
- أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية بين التمويل في المؤسسة محل الدراسة والأداء الاستراتيجي لها؛
- أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية بين التمويل في المؤسسة محل الدراسة والأداء المالي لها؛

- أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية بين التمويل في المؤسسة محل الدراسة والأداء الإنتاجي لها؛
- أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير إيجابي و دلالة إحصائية بين التمويل في المؤسسة محل الدراسة وأداء الموارد البشرية ؛
- أظهرت نتائج الدراسة وجود تأثير إيجابي ذو دلالة إحصائية بين التمويل في المؤسسة محل الدراسة والأداء التسويقي لها.

- المقترحات :

من خلال ما توصلنا إليه من نتائج، يمكن تقديم مجموعة من التوصيات رأينا أنها ستساهم بفعالية في التخفيض من حدة المشاكل التمويلية للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة، نستعرضها في النقاط التالية:

- العمل على تقوية العلاقة بين المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الجزائرية ببيئتها وخاصة بالمنظمات والهيئات الداعمة لها فأغلب هذه المؤسسات إما لا تعرف البرامج والمساعدات التي تقدم لها أو تتجنب وتتخوف من الحصول عليها لعدم معرفتها بها بشكل جيد؛
- تسريع وتيرة الإصلاح البنكي وإعطاء حرية أكثر للبنوك في مجال التعامل بالبدائل والصيغ التمويلية الحديثة والمبتكرة بدل الاكتفاء بالقروض الربوية، بالإضافة إلى إ. طاء فرص أكبر لرأس المال الخاص للاستثمار في القطاع البنكي وإنشاء البنوك الخاصة؛
- تشجيع الدولة على إنشاء هذه الصيغ التمويلية المستحدثة عن طريق مختلف الآليات التي تملكها ومحاولة تعميم إنشاء مثل هذه الشركات حتى لدى القطاع الخاص؛
- القيام بتوعية جماهيرية عن طريق وسائل الإعلام لإبراز الدور الفعال لهذه المؤسسات وتشجيع الشباب على خلق مؤسساتهم الخاصة؛

- ضرورة تخصيص المؤسسات الصغيرة والمتوسطة نسبة معينة من ميزانيتها لتشجيع البحث والدراسات حول مصادر التمويل التي تضمن كفاءة وفعالية أدائها؛
- على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تركيز على إنهاء عامل الفشل بتحقيق النجاح بواسطة الاحتكاك بالمحيط، لاكتشاف الفرص والتهديدات بما يحقق لها هدف استمراريتها وتنميتها المستدامة؛
- توفير قاعدة معلوماتية عن مصادر التمويل والموارد والأسواق؛
- على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة التزود بأهم الابتكارات التكنولوجية التي تتلاءم وطبيعة نشاطها الاقتصادي قصد تنميتها وترقيتها وتحسين أدائها؛
- العمل على تحسين أساليب التسيير والإنتاج وذلك بالتركيز على رفع مهارات اليد العاملة من خلال التدريب، والتكوين وإعطاء أهمية بالغة لدور مراكز البحث المتخصصة؛
- اتخاذ تدابير مناس ة لتحقيق مستويات أداء على أساس مستديم؛
- على أصحاب هذه المؤسسات تبادل التجارب والخبرات فيما بينهم للنهوض بهذا القطاع المهم.

- آفاق الدراسة:

من خلال دراستنا هذه، تبين لنا أن ثمة نقاط لم نتمكن من التفصيل فيها بشكل وافي، وهي النقاط التي يمكن أن تشكل مواضيع دراسة في هذا المجال، وهي:

- مشاكل التمويل التي تواجه المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومتطلبات تأهيل محيطها المالي في الجزائر؟
- أثر انضمام الجزائر إلى المنظمة العالمية للتجارة على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- تقييم أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

- دور البدائل لتمويلية المستحدثة في توفير التمويل الملائم للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- فعالية التمويل في تنمية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- نحو تمويل فعال للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- أثر الشراكة الأوروبية على تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.
- أثر الانفتاح الاقتصادي على تنافسية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر.

➢ قائمة المراجع باللغة العربية

أولا: الكتب

1- أحمد السيد مصطفى، **إدارة السلوك التنظيمي**، رؤية معاصرة، بدون دار نشر 000؛ .

2- أحمد بوراس، **تمويل المنشآت الاقتصادية**، دار العلوم للنشر والتوزيع، عنابة 008؛ .

3- أحمد صقر عاشور، **إدارة القوى العاملة**، دار النهضة للنشر والتوزيع، الطبعة الثانية، بيروت، لبنان 997. .

4- أحمد عارف العساف والآخرون، **الأصول العلمية والعملية لإدارة المشاريع الصغيرة والمتوسطة**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان – الأردن 012؛ .

5- بسام هلال مسلم القلاب، **التأجير التمويلي**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، عمان الأردن 009؛ .

6- توفيق عبد الرحيم يوسف، **إدارة الأعمال التجارية الصغيرة**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان 002؛ .

7- جاري ديسلر، **إدارة الموارد البشرية**، دار المريخ، الرياض، العربية السعودية 003؛ .

8- خالد أحمد فرحان المستهداني ورائد عبد الخالق عبد الله العبيدي، **مدخل إلى الأسواق المالية**، دار الأيتام للنشر والتوزيع، الأردن 013؛ .

9- زهير ثابت، **تقييم أداء الشركات والأفراد**، دار قباء، القاهرة، مصر 001؛ .

10- سعد صادق بحيري، **إدارة توازن الأداء**، الدار الجامعية للنشر، الإسكندرية 004؛ .

11- سمير محمد عبد العزيز، **التأجير التمويلي**، مكتبة ومطبعة الإشعاع الفنية، الاسكندرية، 000؛ .

12- سليم الياس، **البورصة وتجارة الأسهم**، الطبعة الأولى، مركز الشرق الأوسط الثقافي للطباعة والنشر والترجمة والتوزيع، بيروت، بدون سنة.

13- طاهر محسن منصور الغالبي، **إدارة إستراتجية منظمات الأعمال المتوسطة والصغيرة**، الطبعة الأولى، دار وائل للنشر 009؛ .

14- عبد الحميد مصطفى أبو ناعم، **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار الفجر للنشر والتوزيع، القاهرة 2002.

15- عبد الرحمان يسرى أحمد، **تنمية الصناعات الصغيرة واله وسطة ومشكلات تمويلها**، الدار الجامعية، مصر 996.

16- عبد السلام أبو قحف، **أساسيات التنظيم والإدارة**، الطبعة الثانية، دار المعرفة، الطبعة الثانية، الجزء الأول، عمان الأردن 001.

17- عبد الغفور عبد السلام وآخرون، **إدارة المشروعات الصغيرة**، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع 002.

18- عبد المحسن توفيق محمد، **تقييم الأداء**، دار النهضة العربية، مطبعة الإخوة الأشقاء للطباعة، القاهرة مصر 998.

19- عبد المطلب عبد الحميد، **اقتصاديات تمويل المشروعات الصغيرة**، الدار الجامعية، الاسكندرية، 009.

20- عثمان فريد الرشيد، **الريادة والعمل التطوعي**، الطبعة الأولى، دار الراية للنشر والتوزيع، الأرد - عمان 013.

21- عقيل جاسم عبد الله، **مدخل في تقييم المشروعات. الجدوى الاقتصادية والفنية وتقييم جدوى الأداء**، دار حامد للنشر، عمان، الأردن 999.

22- فلاح حسن، **الإدارة الإستراتجية**، دار وائل لا شر، عمان الأردن 000.

23- كاسر نصر المنصور وشوقي ناجي جواد، **إدارة المشروعات الصغيرة من الألف إلى الياء**، دار حامد، عمان 000.

24- محمد عايد الشوابكة، **عقد التأجير التمويل – دراسة مقارنة** - ، دار الثقافة للنشر والتوزيع ، الأردن 011.

25- ماجدة العطية، **إدارة المشروعات الصغيرة**، دار الميسرة للنشر والتوزيع، عمان الأردن، الطبعة الثانية 004.

26- محمد كمال خليل الحمزاوي، **اقتصاديات الائتمان المصرفي، منشأة المعارف**، الطبعة الثانية، الاسكندرية، مصر 000.

27- نور الله كمال، **وظائف القائد الإداري**، دار طلاس للدراسات والترجمة والنشر، الطبعة الأولى، دمشق سوريا 992.

28- هشام حريز وآخرون، **دور البنوك الأجنبية في تمويل الاقتصاد وتقييم أدائها من حيث العائد والمخاطرة**، الطبعة الأولى، مكتبة الوفاء القانونية، الاسكندريا 2014.

ثانيا: الأطروحات، الرسائل والمذكرات

1- العايب ياسين، **إشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أطروحة دكتوراه في العلوم الاقتصادية، جامعة منتوري بقسنطينة 2010 2011.

2- برجي شهرزاد، "**اشكالية استغلال مصادر تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**"، مذكرة ماجستير، تخصص مالية دولية، مدرسة الدكتوراه: التسيير الدولي للمؤسسات، كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، جامعة أبي بكر بلقايد، تلمسان، الجزائر 2011 2012.

3- بوسمينة أمال، **إستراتيجية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في ظل العولمة**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي 2007.

4- بو كفة حمزة، **أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير، غير منشورة، علوم التسيير، جامعة أم البواقي 2007 2008.

5- زويتة محمد الصالح، **أثر التغيرات الاقتصادية على ترقية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، مذكرة ماجستير قسم علوم التسيير تخصص نقود ومالية، جامعة الجزائر 2007.

6- سيد علي بلحمدي، **المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية** ، رسالة ماجستير، معهد العلوم الاقتصادية، جامعة الجزائر 2003.

7- شادلي شوقي، **أثر استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصال على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، جامعة قاصدي مرباح ورقلة 2007 2008.

8- طلحي سماح، **دور البدائل الحديثة في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتو، ط – مع الإشارة لحالة الجزائر**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه علوم التسيير تخصص مالية، جامعة العربي بن مهيد: – أم البواقي. 013 014!.

9- طلحي سماح، **قرض الإيجار وإشكالية تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة تخرج مقدمة ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، علوم التسيير، جامعة أم البواقي 006 007!.

10. علي عبد الله، **أثر البيئة على أداء المؤسسات العمومية الاقتصادي - حالة الجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة الجزائر. 999.

11. عمران عبد الحكيم، **إستراتيجية البنوك في تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة تدخل ضمن متطلبات نيل شهادة الماجستير، منشورة، تخصص علوم تجارية، جامعة محمد بوضياف، المسيلة 007!.

12. عياش الزبير، **تأثير اتفاقية بازل 2 على المؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه في علوم التسيير تخصص مالية، جامعة العربي بن مهيد: - أم البواقي، 011 012!.

13. فراجي بلحاج، **تأهيل المؤسسات الصغير والمتوسطة ودورها في عملية التنمية الاقتصادية بالجزائر**، أطروحة دكتوراه، جامعة تلمسان 010 011!.

14. ليلى لولاشي، **التمويل المصرفي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، مذكرة مقدمة لنيل شهادة الماجستير في العلوم الاقتصادية، مذكرة منشورة، جامعة محمد خيضر بسكرة 004 005!.

15. يوسف قريشي، **سياسة تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر**، دراسة ميدانية، أطروحة دكتوراه في علوم الاقتصاد وعلوم التسيير، جامعة الجزائر 005!.

ثالثا: الدراسات والبحوث المتخصصة

1- بابا عبد القادر، **مقومات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ومعوقاتها في الجزائر، متطلبات تأهيل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الدول العربية**، جامعة حسيبة بن بو علي بالشلف، الجزائر، يومي 17 18 أفريل 006!.

2- بغداد بنين، عبد الحق بو قفة، "**دور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية وزيادة مستويات التشغيل** ، مقدمة ضمن الملتقى الوطني واقع وآفاق النظام المحاسبي المالي في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر جامعة الوادي، يومي َ َ 013 .

3- بلعيد بلعوج، **تأجير الأصول الثابتة كمصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، مجمع الأعمال،** الملتقى الوطني الأول حول المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية، الأغواط الجزائر 9 أفريل 002 .

4- ريحان الشريف وبومود إيمان، **بورصة تمويل المشروعات الصغيرة والمتوسطة، أحدث مصدر لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسط – تسليط الضوء على فتح صحن بورصة الجزائر أمام المؤسسات الصغيرة والمتوسطة،** جامعة عنابة 012 .

5- عبد الجليل بوداح، **بدائل التمويل الخارجي في المشروعات الصغيرة والمتوسطة،** الدورة التدريبية حول تمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة وتطوير دورها في الاقتصاديات المغربية ، سطيف 5 28 ماي 003 .

6- هشام الفضلي، **الجديد في أعمال المصارف من الوجهتين القانونية والاقتصادية، أعمال المؤتمر السنوي لكلية الحقوق بجامعة بيرت العربية،** الجزء الثاني، منشورات الحلي الحقوقية، بيروت لبنان 002 .

رابعا: المجلات والدوريات

1- بريبش السعيد، **رأس المال المخاطر بديل مستحدث لتمويل المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر - دراسة حالة شركة OFANANCE** ، مجلة الباحث العدد ، جامعة باجي مختار 007 .

2- بن حسين ناجي: **أفاق الاستثمار في المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر** ، مجلة الاقتصاد والمجتمع ، العدد الثاني، جامعة منتوري 004 .

3- دليل الشباب المستثمر ، منشورات مديرية قطاع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، دار الأصيل للنشر والتوزيع، تبسة 007 .

4- سامية عزيز، **مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في التنمية الاقتصادية والاجتماعية**، مجلة العلوم الإنسانية والاجتماعية، العدد الثاني، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة 2011.

5- شريف غ ط ومحمد بوقموم، **التجربة الجزائرية في تطوير وترقية المؤسسات الصغيرة والمتوسطة ودورها في التنمية**، مجلة دمشق للعلوم الاقتصادية والقانونية، المجلد 24، العدد الأول 2008، جامعة قالمة - الجزائر.

6- صالحي صالح: **أساليب تنمية المشروعات الصغيرة والمتوسطة في الاقتصاد الجزائري**، مجلة العلوم الاقتصادية وعلوم التسيير ، العدد الثالث، جامعة سطيف 2004.

خامسا: الوثائق والتقارير الرسمية

1- الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية، **(المادة) من القانون رقم 18 ، المؤرخ في رمضان 1422 الموافق لـ 12 ديسمبر 2001، يتضمن القانون التوجيهي للمؤسسات الصغيرة والمتوسطة**، الجريدة الرسمية، العدد 77، (الجزائر 15 نوفمبر 2001).

2- وزارة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة والصناعات التقليدية، **قانون رقم 96 296 المؤرخ سنة 996** ، يتعلق بدعم تشغيل الشباب ، الجريدة الرسمية، العدد 1، الصادر في 2 جويلية 996.

سادسا: المواقع الالكترونية

- **http://www.mdipi.gov.dz/?Bulletin-de-veille-statistique** .

➢ **قائمة المراجع باللغة الأجنبية**

1- Briquet Ferri, **Les plan de financeme,** éditon économica 1997.

2- Charlie Corbin, **Financement et financement administrative des grandes entreprises,** Dalloz, Paris, 1941.

3- Dennis Molho, **la performance globale de l'entreprise,** édition d'organisation, paris-France 2003.

4- Florence Fernandez, Michel Lozato Paula Mandez, **Assistant de gestion PME-PMI,** 7 éme édition, Dunod, Paris, 2007.

5- . Jean Pierre Mercier, **Mesurer et développer les performances,** les éditions A Quebecor, Montereal, 2003.

6- Jonathan Berk et Peter Demarzo, **Finance d'entreprise,** distribution de nouveau horizon-ARS, paris, 2008.

7- George R.Terry, Stephan. G Franclin, **Les principles du management,** Ed economica, 8ed Paris, 1985.

8- Lamia Berrah, **L'indicateur de performance, concepts et application,** le padoues éditions, Paris, 2002.

9- Louis Jacques Filion, **Management des PME de la création a la croissane,** bibliothèque et archives national de Québec-Canada, édition de nouveau pédagogique, INC, 2007.

10- Marcel la flame, **Le management : approche systémique. Gaétan Morin éditeur,** 3ed CANADA, 1981.

11- Michel Malika, **Structures d'entreprises, Réalités, Déterminants, Performances,** éditions economica, Paris 1998.

12- Paul Pinto, **La Performance durable, Renower avec les fon damentaux des entreprises qui durent,** Edition Dunod,Paris, 2003.

13- T.GAVRROY, J.HATERT, J.C.JUNGELS, **Comment financer la croissance de mon entreprise,** édition des CCI SA esplanade de l'europe, 2 Bte 5 a 4020 liège Belgique, 2010.

14- Tom Peters, Robert Waterman, **Le prix d'excellence, les 8 Leviers de la performances,** édition Dunod, Paris 1999.

الرقم	عنوان الجدول	الصفحة
.)	تصنيف المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر	7
.)	أوجه التشابه والاختلاف بين التأجير التمويلي والتأجير التشغيلي	53
;)	نقاط التشابه والاختلاف بين التأجير التمويلي وعقد تحويل الفاتورة	56
.)	تطور عدد المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الجزائر للفترة 010 – 2016)	67
;)	تطور المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب قطاع النشاط للفترة 010 2016)	69
;)	توزيع المؤسسات الصغيرة والمتوسطة الخاصة حسب الجهات للفترة 010 2016)	71
;)	المناصب المصرح بها حسب طبيعة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الفترة الممتدة من سنة 2010 إلى غاية السداسي الأول من 2016	73
;)	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في القيمة المضافة	71
;)	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في الناتج الداخلي الخام خارج المحروقات . في الفترة الممتد 010 2014	75
;)	مساهمة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة في المبادلات الخارجيا 010 – 2014	76
;)	تطور الإنتاج ورقم الأعمال والاستثمارات في مؤسسة حماك	84
;)	الإنتاج ورقم الأعمال والاستثمارات في مؤسسة حماك بالنسب	84
0.)	مدى ثبات محاور الدراسة	88
1.)	مدى صدق محاور الدراسة	88
2.)	مدى ملائمة البيانات للتحليل الإحصائي	89
3.)	توزيع العينة حسب الجنس	90
4.)	توزيع العينة حسب السن	91
5.)	توزيع العينة حسب المستوى التعليمي	92
6.)	توزيع العينة حسب المستوى الوظيفي	94
7.)	توزيع العينة حسب الخبرة	95
8.)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية لمحور التمويل	97 6

9.)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للبعد الأول (الأداء الاستراتيجي)	99
10.)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للبعد الثاني (الأداء المالي)	101
11.)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للبعد الثالث (الأداء الإنتاجي)	103
12.)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للبعد الرابع (أداء الموارد البشرية)	04 105
13.)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للبعد الخامس (الأداء التسويقي)	106
14.)	المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية للمحورين التمويل والأداء	108
15.)	نتائج اختبار أثر التمويل على الأداء الإستراتيجي	110
16.)	نتائج اختبار أثر التمويل على الأداء المالي	110
17.)	نتائج اختبار أثر التمويل على الأداء الإنتاجي	111
18.)	نتائج اختبار أثر التمويل على أداء الموارد البشرية	112
19.)	نتائج اختبار أثر التمويل على الأداء التسويقي	112
20.)	نتائج اختبار أثر التمويل على الأداء (الأداء الإستراتيجي، الأداء المالي، الأداء الإنتاجي، أداء الموارد البشرية، الأداء التسويقي)	113
21.)	مصفوفة الارتباط	114

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة 8 ماي 1945 - قالمة -

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير

قسم علوم التسيير

تخصص: مالية المؤسسة

الموضوع: استمارة بحث

سيدي (سيدتي) المحترم (ة):

في إطار التحضير لإعداد مذكرة ماستر في علوم التسيير، تخصص مالية المؤسسة حول موضوع " أثر التمويل على أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة " ، أضع بين أيديكم الاستمارة التالية كأساس لجمع البيانات حول هذا الموضوع، راجيا منكم الإجابة على كل الأسئلة الواردة فيها بكل صدق وموضوعية لتحقيق الأهداف المرجوة من هذا البحث، و لك بوضع إشارة (X) في الخانة التي تعبر عن رأيكم.

وليكن في علمكم أن إجابتكم ستبقى سرية ولن يتم استخدامها إلا لأغراض البحث العلمي.

نشكركم مسبقا على تعاونكم معنا لإنجاز هذه الدراسة.

معلومات الشخصية

- **الجنس**

ذكر ☐ أنثى ☐

- **السن**

أقل من 30 سنة ☐

من 30 إلى 39 سنة ☐

من 40 إلى 49 سنة ☐

50 سنة فأكثر ☐

- **المستوى التعليمي**

ابتدائي ☐ متوسط ☐

ثانوي ☐ جامعي ☐

- **الوظيفة**

إطار ☐

عون تحكم ☐

عون تنفيذ ☐

عامل ☐

- **مدة عملك بالمؤسسة**

أقل من 5 سنوات ☐

من 5 إلى 10 سنوات ☐

أكثر من 10 سنوات ☐

المحور الأول: التمويل

الرقم	العبارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
01	للمؤسسة تمويل كافي					
02	هيكل تمويل المؤسسة مناسب					
03	تسهر المؤسسة على تنويع مصادر التمويل					
04	تقدم الهيئات الداعمة التمويل اللازم للمؤسسة					
05	هناك إجراءات مسبقة للحصول على التمويل					
06	تعتبر تكاليف التمويل منخفضة من طرف الهيئات الداعمة					
07	هناك شروط ميسرة من حيث الأقساط والمدة الزمنية للحصول على التمويل					
08	تقدم الهيئات الداعمة استشارات تمويلية ودراسات جدوى مالية للمؤسسة					
09	اعتمدت المؤسسة على صيغ التمويل الإسلامي لتمويل نشاطاتها					
10	تعتمد المؤسسة على التمويل الذاتي بصفة قليلة					
11	أكثر صيغ التمويل المعتمدة هي القروض قصيرة الأجل					
12	اعتمدت المؤسسة على صيغ تمويل حديثة تتمثل في رأس المال المخاطر					
13	تعتمد المؤسسة على التمويل التأجيري لتمويل نشاطاتها					
14	هناك كفاءة وخبرة في التعامل مع النظام المصرفي					
15	تقدم المؤسسة الضمانات الكافية للحصول على					

	القروض					

المحور الثاني: الأداء

لبعد الأول: الأداء الاستراتيجي

الرقم	العبارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
01	تقوم المؤسسة بدراسة بيئتها الداخلية					
02	تقوم المؤسسة بدراسة بيئتها الخارجية					
03	تكتشف المؤسسة نقاط القوة والضعف بكل كفاءة					
04	تكتشف المؤسسة الفرص والتهديدات بفعالية					
05	للمؤسسة قدرة تفاوضية مع الموردين					
06	إستراتيجية المؤسسة مكتوبة بشكل واضح ومفهوم					
07	يفهم العملاء رؤية ورسالة المؤسسة					
08	أهداف المؤسسة واضحة ومفهومة وقابلة للقياس					
09	أدى التمويل إلى زيادة اكتشاف نقاط القوة والضعف					
10	أدى التمويل إلى زيادة اكتشاف الفرص والتهديدات					
11	أدى التمويل إلى تحقيق أهداف المؤسسة					
12	أدى التمويل إلى حسن استخدام الموارد					
13	ساعد التمويل على تحقيق إستراتيجية المؤسسة					

البعد الثاني: الأداء المالي

الرقم	العبارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
01	تقيس المؤسسة أداءها المالي					

02	طرق قياس الأداء المالي واضحة ومفهومة					
03	تحلل المؤسسة أداءها المالي عبر مختلف السنوات					
04	تقوم المؤسسة بنشر قوائمها المالية					
05	تقوم المؤسسة بالرقابة المالية					
06	أدى التمويل إلى تحسين عملية الأداء المالي للمؤسسة					
07	أدى التمويل إلى زيادة عملية الرقابة على الأداء المالي للمؤسسة					
08	ساعد التمويل على زيادة الاستثمارات					
09	ساعد التمويل على زيادة أرباح المؤسسة					

البعد الثالث: الأداء الإنتاجي

الرقم	العبارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
01	تقوم المؤسسة بالتخطيط لعملياتها الإنتاجية					
02	تقوم المؤسسة بإجراء التحفيز لتفعيل الإنتاج					
03	هناك رقابة كافية على العمليات الإنتاجية					
04	تقوم المؤسسة بقياس أدائها الإنتاجي بصورة مستمرة					
05	طرق قياس الأداء الإنتاجي واضحة ومفهومة					
06	ساعد التمويل على تحسين عملية تخطيط الإنتاج					
07	ساعد التمويل على تحسين جودة منتجات المؤسسة					
08	أدى التمويل إلى زيادة عملية الرقابة على الإنتاج					

البعد الرابع: أداء الموارد البشرية

الرقم	العبارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
01	هناك تحسن في أداء العمال داخل المؤ، سة					

02	تقوم المؤسسة بتقييم أداء الموارد البشرية					
03	طرق تقييم الأداء واضحة ومفهومة					
04	تحفز المؤسسة الموارد البشرية لتحسين الإنتاج					
05	يشعر الأفراد بالرضا عن العمل					
06	تدرب المؤسسة العمال من أجل زيادة الإنتاجية					
07	أدى التمويل المتحصل عليه إلى زيادة كفاءة العمال					
08	أدى التمويل المتحصل عليه إلى زيادة فعالية العمال					
09	أدى التمويل المتحصل عليه إلى زيادة التحفيز					
10	أدى التمويل المتحصل عليه إلى زيادة تدريب العاملين					

البعد الخامس: الأداء التسويقي

الرقم	العبارات	غير موافق بشدة	غير موافق	محايد	موافق	موافق بشدة
01	تقوم المؤسسة بدراسة السوق من أجل معرفة حاجات الزبائن					
02	سياسات التسعير معقولة					
03	تنتج المؤسسة منتجات على حسب طلبات الزبائن					
04	سياسة الترويج المتبعة من طرف المؤسسة مؤثرة في سلوك المستهلك					
05	توفر المؤسسة المنتجات للزبائن في الأماكن المناسبة					
06	ساعد التمويل المتحصل عليه في تدنية أسعار المنتجات					
07	ساعد التمويل المتحصل عليه في تلبية طلبات الزبائن					
08	ساعد التمويل المتحصل عليه في تحسين سياسة الترويج					
09	أدى التمويل المتحصل عليه إلى تقريب المنتجات من					

	أماكن تواجد المستهلكين					
10	أدى التمويل إلى زيادة الحصة السوقية للمؤسسة					

ملخص

في ظل توجه الجزائر نحو اقتصاد السوق، أصبحت المؤسسات الصغيرة والمتوسطة تمثل العنصر الأساسي الذي تقوم عليه التنمية الاقتصادية والاجتماعية، وذلك نظرا لكونها تعتبر من أهم مصادر توليد الثروة وتوفير مناصب الشغل وترقية الصادرات خارج المحروقات، ولذلك بذلت الدولة جهود كبيرة لتوفير الدعم الكافي لهذا النوع من المؤسسات وتهيئة الظروف الملائمة لجعلها تتكيف مع واقع الاقتصاد الوطني.

لكن مع ذلك تبقى هناك عوائق تواجه هذا النوع من المشاريع، الشيء الذي يحول دون تطويرها ولعب دورها في التنمية، ولعل من أبرز العوائق وأهمها هو مشكلة التمويل والتي يمكن لها أن تأثر وبشكل كبير على كفاءة وفعالية أداء المؤسسات الصغيرة والمتوسطة.

الكلمات المفتاحية : المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، التمويل، الأداء، الكفاءة، الفعاليـ .

Abstract

Since Algeria is directing to words the market economy, the small and medium enterprises become the key element that the economic and social development depend on. That is due to being considered one of the most Important sources of wealth generation of providing jobs and promoting exports outside the hydrocarbons there for them, state has made great efforts to provide adequate support for this type of institution and create conditions to make theme adapt to the reality of the national economy.

Put never the less, there are still obstacles facing this type of projects and that prevents their development and playing their role in economical growth. Perhaps one of the most prominent obstacles and the most Important is the funding problem, and that could affect significantly the efficiency and the effectiveness of the performance of small and medium enterprises.

Key words: small and medium enterprises, the funding, the performance, the efficiency, the effectiveness.